



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم المالية والمحاسبة

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي
الشعبة: مالية ومحاسبة تخصص: التدقيق المحاسبي ومراقبة التسيير

توازن المالي وأثره على نظام المؤسسة الاقتصادية

دراسة حالة مؤسسة ميناء مستغانم

تحت إشراف الدكتور:

د. هروشي خطاب

من إعداد الطالبة:

• دعماش بلال

لجنة المناقشة

الصفة	الاسم واللقب	الرتبة	من جامعة
رئيسا	بشني يوسف	أستاذ محاضر	جامعة مستغانم
مقررا	د. هروشي خطاب	أستاذ محاضر	جامعة مستغانم
مناقشا	بوزيان عجال	أستاذة محاضر	جامعة مستغانم

السنة الجامعية: 2018 - 2019

الفهرس:

الصفحة:

العنوان:

الفهرس

قائمة الأشكال والجداول

الإهداء والشكر

المقدمة

ب	فرضيات البحث
ب	مبررات اختيار الموضوع
ب	أهمية و أهداف الدراسة
ب	منهجية الدراسة و أدواتها
ب	الدراسات السابقة
ج	صعوبات البحث
ج	خطة وهيكل البحث

الفصل الأول تقديم عام حول التوازن المالي

2	تمهيد الفصل الأول
3	المبحث الأول: الإطار النظري ل المالي
3	المطلب الأول: ماهية التوازن المالي
3	1 تعريف التوازن المالي
5	2 التطور التاريخي للتوازن المالي
5	3 أهداف التوازن المالي

6	4 خطوات التوازن المالي
6	5 مقومات التوازن المالي
8	المطلب الثاني: معايير التوازن المالي و استخداماته
8	1 مفهوم معايير التوازن المالي
8	2 انواع معايير التوازن المالي
9	3 خصائص معايير التوازن المالي
9	4 استخدامات التوازن المالي
10	المبحث الثاني: ادوات التوازن المالي
10	المطلب الاول: التوازن بواسطة النسب المالية و مؤشرات التوازن
10	1) النسب المالية
10	1.1) تعريف النسب المالية
11	2.1) أهمية التحليل بالنسب المالية
11	3.1) انواع النسب المالية
12	اولا: نسب السيولة
12	1) نسبة التداول
13	2) نسبة السيولة العامة
14	3) نسبة السيولة المخفضة
14	4) نسبة السيولة الجاهزة
14	5) نسبة السيولة العادية
15	6) نسبة السيولة السريعة

16	7) نسبة التدفق النقدي الى الديون
16	8) نسسبة النقدية
17	ثانيا: نسب النشاط
17	1) معدل دوران الحسابات المدينة
18	2) معدل دوران البضاعة
19	3) معدل دوران الاصول المتداولة
20	4) معدل دوران صافي راس المال
20	5) معدل دوران الحسابات المدينة
21	ثالثا: نسب الربحية
21	1) مجموعة النسب الناتجة عن نسبة الربح إلى المبيعات
23	2) مجموعة النسب الناتجة عن نسبة الربح إلى الاستثمارات
25	رابعا: نسب المديونية
27	2) مؤشرات التوازن المالي:
27	1.2) راس المال العامل
30	2.2) احتياج راس المال العامل
31	3.2) الخزينة
32	المطلب الثاني: التحليل بواسطة المقارنات وبيان التغيرات والاتجاهات
32	التحليل العمودي
33	2) التحليل الأفقي - التحليل التاريخي
34	3) التحليل المقارن:

35	(4) التحليل المعياري :
36	خلاصة الفصل الأول
الفصل الثاني: تحليل التوازن المالي	
38	تمهيد الفصل الثاني:
39	المبحث الأول: الاطار الضري للتوازن المالي
39	المطلب الأول: ماهية التوازن المالي في المؤسسة الاقتصادية
40	المطلب الثاني: القواعد الواجب مراعاتها في التوازن المالي
41	المطلب الثالث: عموميات حول التحليل المالي
43	المبحث الثاني: دراس التوازن المالي للقوائم المالية
43	المطلب الأول:القوائم المالية
43	
44	المطلب الثاني:تحليل هيكلية للمؤسسة المالية
45	خلاصة الفصل الثاني

الفصل الثالث: التحليل المالي على واقع مؤسسة ميناء مستغانم

50	تمهيد الفصل الثالث: المبحث الأول : عرض عام لمؤسسة
51	ميناء مستغانم
51	المطلب الأول : تقديم مؤسسة ميناء مستغانم

51	(1) تعريف ميناء مؤسسة مستغانم :
51	(2) لمحة تاريخية عن مؤسسة ميناء مستغانم :
52	(3) نشأة مؤسسة ميناء مستغانم
55	(4) الموقع الجغرافي لمؤسسة ميناء مستغانم :
55	(5) الهيكل التنظيمي لمؤسسة ميناء مستغانم :
59	المطلب الثاني : عرض الميزانية وحساب النتائج لمؤسسة ميناء مستغانم
59	(1) الميزانية للسنتين 2011/2012
63	(2) عرض حساب النتائج للسنتين 2011/2012 (الجدول رقم 03)
64	المبحث الثاني : دراسة وتحليل الوضعية المالية لمؤسسة ميناء مستغانم
64	المطلب الأول: تحليل الوضع المالي لمؤسسة ميناء مستغانم بواسطة النسب المالية لسنة 2011-2012
67	المطلب الثاني: تحليل الوضع المالي لمؤسسة ميناء مستغانم بواسطة المقارنات و بيان التغيرات و الاتجاهات 2011-2012.
69	خلاصة الفصل الثالث
72-71	خاتمة

قائمة الأشكال:

الصفحة	بيان الشكل	رقم الشكل
28	تشكيل رأس المال العامل	01
29	حالة رأس المال العامل أكبر من الصفر	02
29	حالة رأس المال العامل يساوي الصفر	03
30	حالة رأس المال العامل اقل من الصفر	04

قائمة الجداول:

الصفحة	بيان الجدول	رقم الجدول
72	الميزانية الأصول 2012/2011	01
73	الميزانية الخصوم 2012/2011	02
75	عرض حسابات النتائج للسنتين 2012/2011	03
64	التحليل بواسطة النسب لمؤسسة ميناء مستغانم لسنة 2011	04
65	التحليل بواسطة النسب لمؤسسة ميناء مستغانم لسنة 2012	05
67	التحليل الأفقي لميزانية مؤسسة ميناء مستغانم لسنة 2012/2011	06
68	التحليل العمودي لميزانية مؤسسة ميناء مستغانم لسنة 2012/2011	07

الإهداء

اهدي جهدي وعملي المتواضع هذا أولاً إلى الوالدين الكريمين حفصهما الله لي ورعاهما وأطال عمرهما، إلى إخوتي

وكافة أفراد عائلتي، إلى كل أصدقائي و زملائي في الدراسة و خارج الدراسة، إلى رفقاء دربي بالأخص صديقي

لخضر، بن ذهيبية و الحبيب، اهديه كذلك إلى من اناروا لي دربي من الأساسي حتى التعليم العالي أساتذتي الكرام

بالخصوص الأستاذ الكريم هروشي خطا ب الذي أعانني كثيرا في انجاز هذا العمل

إلى كل من أعانوني من قريب أو بعيد، إلى أحب الناس إلى قلبي دون ذكر اسمه، إلى كل من

تذكرهم قلبي و نسيهم قلمي

و إلى كل من يجيني.

شكر والتقدير

اشكر الله الذي وفقني في انجاز هذه المذكرة وكما قال الرسول صلى الله عليه و سلم: * من لم يشكر الناس لم

يشكر الله * فلهذا أتقدم بالشكر و العرفان إلى كل من أعانني في انجاز هذا العمل من قريب أو بعيد ولو حتى

بكلمة طيبة، إلى أستاذي الكريم المشرف هروشي خطاب الذي تابعتني في انجاز هذا العمل باهتمام كبير

كل مسؤولية وحرصه دائم على إتمام هذا العمل بإرشاداته و توجيهاته، إلى جميع أساتذتي في كلية العلوم التجارية،

الاقتصادية و علوم التسيير بجامعة مستغانم دون أن أنسى جميع الأساتذة في كل المراحل الدراسية وشكرا.

المقدمة:

المقدمة:

تعد المؤسسة المحور الأساسي الذي يدور حوله أي اقتصاد، وقد أصبحت العديد من الدول المتقدمة تعطي اهتماما بالغا للمؤسسات، حيث تعمل هذه المؤسسات من خلال وظائفها وخصائصها ومميزاتها إلى تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية متعددة، إضافة دورها في تحقيق نتائج ملموسة في معالجة العديد من المشكلات الاقتصادية التي تواجه الاقتصاديات المختلفة، وبالتالي فان نشاط المؤسسة أصبح يهتم العديد من الأطراف، سواء الأطراف التي لها علاقة مباشرة أو غير مباشرة بالمؤسسة، مما أدى بالقوائم المالية أن تكون لها الصفة العمومية ولا بد من الإفصاح بها ليستفيد منها جميع الأطراف دون تحيز، إلا أن المعلومات المتواجدة في القوائم المالية تعتبر مشتتة لبعض الأطراف نظرا لزحمة الأرقام فيها، و هذا ما يستدعي إجراء بعض الدراسات و التحليل المالي للقوائم المالية للمؤسسة بناء على أدوات تستخدم في التحليل المالي وذلك لتحديد الوضعية المالية الصحيحة و إعطاء الصورة الصحيحة للمؤسسة لتلبية احتياجات هذه الأطراف من معلومات خاصة بالمؤسسة.

فالتوازن المالي يعتبر من أهم المواضيع الإدارية والمالية للمؤسسة، حيث يعمل بصفة عامة على إجراء فحص للسياسات المتبعة من طرف المؤسسة خلال دورات متعددة من نشاطها للكشف عن نقاط القوة و الضعف التي تحمل سلبا و إيجابا على المؤسسة، واقتراح إجراءات تسمح لها باستخدام إمكانياتها للخروج من الوضع الصعب أو مواصلة التحسن إذا كانت الوضعية المالية للمؤسسة جيدة.

وكدراسة ميدانية فقد وقع اختيارنا على إحدى المؤسسات ألا و هي مؤسسة ميناء مستغانم، حيث ارتأينا إلى تسليط بعض أدوات التحليل المالي على واقعها وذلك في حدود ما سمحت به المعطيات المتحصل عليها من خلال

الدراسة الميدانية، و هذا رغبة منا في الوصول إلى معالجة موضوعنا (دور التوازن المالي في تحديد الوضعية المالية للمؤسسة)، وتماما مع كل ما ذكر يمكننا طرح الإشكالية الرئيسية لدراستنا هذه كالآتي: ما مدى دور التوازن المالي في تحديد الوضعية المالية للمؤسسة؟.

وتحت هذا السؤال تدرج أسئلة فرعية كالآتي:

- هل يعتبر التوازن المالي أداة كافية لتقييم حقيقي للوضعية المالية للمؤسسة؟

- ما هي الأدوات المستخدمة في عملية التحليل؟

فرضيات البحث:

- يخدم التوازن المالي المؤسسة في تحديد الوضعية المالية لها، فان عدم الاهتمام باستخدامه يؤدي بالمؤسسة إلى انخفاض كفاءتها في استخدام أصولها،
- تتعدد أدوات التحليل المالي وتخدم التوازن المالي وتسهل في عملياته.

مبررات اختيار الموضوع:

- أفكار سابقة حول الموضوع بشكل عام من خلال التخصص الدراسي،
- محاولة التعمق أكثر وفهم التوازن المالي و علاقته بالوضعية المالية للمؤسسة،
- اهتمامنا و ميولنا الشخصي نحو مواضيع المحاسبة و التوازن المالي.

أهمية وأهداف الدراسة:

- إضافة إلى الإجابة عن التساؤلات الرئيسية في إشكالية البحث، فان هذه الدراسة تهدف إلى:
- التعرف أكثر على مختلف أدوات و مؤشرات التوازن المالي و استخدامها، لإبراز مدى التوازن المالي في تحديد الوضعية المالية للمؤسسة
- تطبيق الدراسة النظرية على واقع مؤسسة ميناء مستغانم للتأكد من صحة الدراسة النظرية.

منهجية الدراسة وأدواتها:

اتبعنا في هذه المذكرة المنهج الوصفي التحليلي في الجانب النظري، وبعد ذلك استخدمنا منهج دراسة الحالة في الجانب التطبيقي لمعالجة الإشكالية المطروحة، هذا المنهج يسمح لنا بالتعرف على وضعية مؤسسة واحدة بشيء من التفصيل، وقد اخترنا مؤسسة ميناء مستغانم نظرا لإمكانية استخدام قوائمها المالية في التحليل المالي.

الدراسات السابقة:

المقدمة

على الرغم من قلة البحوث (رسائل الماجستير، أطروحات الدكتوراه) المماثلة لموضوعنا هذا، إلا أن هناك دراسات قريبة له، ومن بين الدراسات التي اطلعنا عليها ما يلي:

- اليمين سعادة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة باتنة، 2009/2008: عنوان هذه الرسالة (استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها)، حيث حاولت معالجة ما إذا كان التحليل المالي أداة كافية للوصول إلى تقييم حقيقي للوضع المالي للمؤسسة، حيث أسقطت دراستها الميدانية على واقع المؤسسة الوطنية لصناعة أجهزة القياس و المراقبة،
- لزعر محمد سامي، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة قسنطينة، 2012/2011، عنوان هذه الرسالة (التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي)، حيث حاول معالجة مدى تأثير تطبيق النظام المحاسبي المالي على مجالات وأبعاد التحليل المالي للقوائم المالية، وقد اسقط دراسته على واقع مؤسسة صيدال الأم.

صعوبات البحث:

أثناء معالجتنا لهذا الموضوع واجهتنا العديد من الصعوبات، منها ما هو متعلق بالجانب النظري و منها ما هو متعلق بالجانب الميداني، و نشير إلى بعض منها كما يلي:

- قلة المراجع و البحوث باللغة العربية في مجال التحليل المالي والوضع المالي للمؤسسة، فاعلم المراجع متوفرة باللغة الفرنسية، وان وجدت باللغة العربية فمعظمها كتب و مراجع شرقية، و هي لا تتناسب مع دراسة الحالة الجزائرية نظرا لبعض الاختلافات في الأنظمة،
- صعوبة الحصول على المعلومات و البيانات المالية حول المؤسسة محل الدراسة، خاصة المعلومات المتعلقة بنفس السنة محل الدراسة، إذ يعتبر هذا أمرا مستحيلا، نظرا لسرية تلك المعلومات وعدم التصريح بها لتستخدم في البحوث العلمية.

خطة وهيكل البحث:

لمعالجة الإشكالية و التساؤلات الفرعية، قمنا بتقسيم البحث إلى ثلاثة فصول، فصلين للجانب النظري وفصل للجانب التطبيقي، بداية بمقدمة و نهاية بخاتمة شملت تلخيص عام و النتائج و التوصيات التي توصلنا إليها حول الموضوع.

المقدمة

- الفصل الأول: تقديم عام حول التحليل المالي، حاولنا من خلال هذا الفصل التطرق إلى دراسة الإطار النظري للتحليل المالي، بالإضافة إلى أدوات التحليل المالي،
- الفصل الثاني: أهمية التحليل التوازن المالي في تحديد الوضعية المالية للمؤسسة، حاولنا من خلاله دراسة مفاهيم عامة حول المؤسسة والوضعية المالية، ومدى فعالية التحليل المالي في تحديد الوضعية المالية للمؤسسة،
- الفصل الثالث: التوازن المالي على واقع مؤسسة ميناء مستغانم، قمنا في هذا الفصل بالتعريف بالمؤسسة محل الدراسة وتحليل قوائمها المالية، حيث هدفنا من هذا الفصل معرفة مدى دور ومساهمة التحليل المالي في الكشف عن حقيقة الوضعية المالية للمؤسسة.

الفصل الأول : تقديم

عام حول تحديد
التوازن المالي

تمهيد الفصل الأول:

يعتبر التوازن المالي من أهم المواضيع الإدارية والمالية المختلفة للمؤسسة يهدف الوصول إلى تشخيص صحيح للوضع المالي للمؤسسة، ويهدف بصفة عامة إلى إجراء فحص للسياسات المتبعة من طرف المؤسسة في دورات متعددة من نشاطها، وكذا عن طريق الدراسات التفصيلية المالية لفهم مدلولها ومحاولة تفسير الأسباب التي أدت إلى ظهورها بالكميات والكيفيات التي هي عليها مما يساعد على اكتشاف نقاط القوة والضعف التي تحمل سلبيات وإيجابيات في المؤسسات المالية، ومن ثم اقتراح إجراءات على المؤسسة لترشيد استخدام إمكانياتها للخروج من الوضع الصعب أو اقتراح إجراءات تسمح بمواصلة التحسن إذا كانت الوضعية المالية للمؤسسة جيدة، وهدف أي مسير مالي هو تقوية المركز المالي للمؤسسة أي تحقيق السيولة من جهة وتحقيق المردودية والربح من جهة أخرى، وللوصول إلى هذه الأهداف لابد من استخدام تقنيات وأدوات التحليل المالي والتي تمكّننا من الحصول على معلومات غير متاحة بشكل مباشر في القوائم المالية، أو تكون مخفية وراء زحمة الأرقام في هذه القوائم المالية. ومن هذا المنطلق قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى مبحثين رئيسيين، و كل مبحث يتفرع إلى مطلبين كالأتي:

- المبحث الأول: الإطار النظري التوازن المالي،

المبحث الثاني: أدوات التوازن المالي.

المبحث الأول: الإطار النظري التوازن المالي

تزايد الاهتمام بالتوازن المالي خلال العقود الماضية، خاصة في ظل اقتصاديات السوق وأسواق رأس المال وظهور الشركات المتعددة الجنسيات. وقد تعاضم ذلك الاهتمام في السنوات الأخيرة، لذا فقد أضحى التحليل المالي من بين الأنشطة الهامة لإدارة مالية المؤسسة، إذ نجد أن ارتباط تطور التحليل المالي بالإدارة المالية يكمن في كونه إحدى أهم أدواتها في التخطيط المالي وكونه أداة يستفيد منها العديد من الأطراف.

المطلب الأول: ماهية التوازن المالي

يهتم هذا المطلب بالتعريف بموضوع التوازن المالي من خلال عرض مجموعة من المفاهيم المتعلقة بتعريف التوازن المالي، التطور التاريخي للتحليل المالي، أهداف التحليل المالي بالإضافة إلى خطوات التحليل المالي، مقومات التحليل المالي.

1- تعريف التوازن المالي:

تعددت تعريفات التحليل المالي، لكننا نسوق فيما يلي بعض من هذه التعاريف:

- التوازن المالي عبارة عن معالجة منظمة للبيانات المتاحة الحصول على معلومات تستعمل في عملية اتخاذ القرار وتقييم أداء المؤسسات في الماضي والحاضر وتوقع ما ستكون عليه في المستقبل.¹
- يعرف التحليل المالي بأنه: " عملية إجرائية لنظام المعلومات المحاسبي تهدف إلى تقديم معلومات من واقع القوائم المالية المنشورة ومعلومات أخرى مالية وغير مالية، بهدف مساعدة المستفيدين من اتخاذ قراراتهم الاقتصادية ".²
- كما يمكن تعريف التوازن ل المالي بأنه: "عملية تفسير للقوائم المالية المنشورة وفهمها، هدف تشخيص وتقييم أداء المؤسسة في ضوء الفهم الكامل لأسس القياس والاعتراف المحاسبي ".¹

¹ وليد ناجي الحياي، التحليل المالي، منشورات الأكاديمية العربية المفتوحة، الدانمرك، 2007، ص 20.

² مؤيد راضي خنفر غسان فلاح المطارنة، تحليل القوائم المالية مدخل نظري و تطبيقي، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، عمان، الأردن، 2006، ص 71.

- كما يعرف التوازن المالي بأنه : " عملية بحث و استسقاء و تفسير و استنتاج تبني على تجميع و تصنيف البيانات و الأرقام التي تعكسها الحسابات والقوائم المالية في الوحدة الاقتصادية ، ثم مقارنتها و قياسها بقصد اكتشاف العلاقات التي تربط فيما بينها، بحيث يمكننا دراسة الأوضاع المالية للوحدة الاقتصادية " .²

- كما يعرف التوازن المالي بأنه: " دراسة القوائم المالية بعد تبويبها وباستخدام الأساليب الكمية، وذلك بهدف إظهار الارتباطات بين عناصرها والتغيرات الطارئة على هذه العناصر وحجم وأثر هذه التغيرات، واشتقاق مجموعة من المؤشرات التي تساعد على دراسة وضع المؤسسة من الناحية التشغيلية و التمويلية وتقييم أداء هذه المؤسسات، وكذلك تقييم المعلومات اللازمة للأطراف المستفيدة من أجل اتخاذ القرارات الإدارية السليمة " .³

- يعرف الدكتور عبد الغفار الحنفي التوازن المالي: على انه عملية تحويل الكم الهائل من البيانات المالية و التاريخية إلى كم اقل من المعلومات و أكثر فائدة لعملية اتخاذ القرار".⁴

- يعرف الدكتور م. الناشد : التحليل المالي بأنه عملية تشخيص للوضع المالي للمؤسسة بتاريخ معين من حيث التوازن المالي والمردودية المالية " .⁵

- كما يعرف كذلك بأنه مجموع الأساليب والطرق الرياضية والإحصائية والفنية التي يقوم بها المحلل على البيانات والتقارير والكشوفات المالية من اجل تقييم أداء المؤسسات والمنظمات في الماضي والحاضر و توقع ما ستكون عليه في المستقبل.⁶

¹ مؤيد راضي حنفر غسان فلاح المطارنة ،، تحليل القوائم المالية مدخل نظري و تطبيقي، مرجع سابق ، ص 72 .
² محمد المبروك أبو زيد ، التحليل المالي شركات و أسواق مالية ، دار المريخ للنشر ، الطبعة الثانية ، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2009 ، ص 20-21 .
³ منير شاكر محمد وآخرون ، التحليل المالي مدخل صناعة القرارات. دار وائل للنشر ، الطبعة الثانية ، عمان ، الأردن ، 2005 ، ص12 .
⁴ يوسف حسن يوسف ، التمويل في المؤسسات الاقتصادية ، دار التعليم الجامعي للطباعة و النشر ، الإسكندرية ، 2012 ، ص 55 .
⁵ يوسف حسن يوسف ، نفس المرجع ، ص 55 .
⁶ الحياي وليد ، الاتجاهات المعاصرة للتحليل المالي ، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع ، عمان ، 2004 ، ص 21 .

2) التطور التاريخي للتوازن لمالي:

حتى بداية القرن العشرين كانت القوائم المالية مجرد دليل أو برهان على عمل ماسك الحسابات و إن كانت تحتوي على معلومات هامة يمكن استخدامها في تقييم أداء المشروع. ولكن حدث أن أوصت جمعية رجال البنوك في ولاية نيويورك في فيفري عام 1895 بأهمية الطلب من المقترضين بضرورة تقديم القوائم المالية الخاصة بمشروعاتهم كجزء أساسي من البيانات المدعمة لطلب القرض ، وكانت التوصية الموجهة إلى أعضاء هذه الجمعية تنص على: " أن يطلبوا ممن يقترضون المال من المؤسسات التي يتبعون لها أن يزودوهم ببيانات مكتوبة حول الأصول و الالتزامات الخاصة بهم ، وذلك بالصيغة التي توصي بها لجنة البيانات الموحدة للمجموعات المختلفة ".¹

3) أهداف التوازن المالي:

يهدف التوازن المالي بشكل عام إلى تقييم أداء المشروع من زوايا متعددة، وبكيفية تخدم أهداف مستخدمي المعلومات ممن لهم مصالح مالية في المشروع وذلك بقصد تحديد جوانب القوة و مواطن الضعف، ومن ثم الاستفادة من المعلومات التي يوفرها التحليل المالي لهم في ترشيد قراراتهم المالية ذات العلاقة بالمشروع.² ومن هنا يمكن تقسيم أهداف التحليل المالي إلى قسمين كالتالي:³

* أهداف التوازن المالي بالنسبة للمؤسسة: إن التوازن المالي الذي تقوم عليه المؤسسة هو تحليل مالي داخلي و الذي يعتبر أساسي و ضروري لاتخاذ القرارات المالية أو توسيع الاستثمارات و هذا من

طرف المدير المالي والمسير المالي للمؤسسة و أهداف هذا التوازن هي:

- إعطاء حكم للتسيير المالي للفترة تحت التحليل (فترة التحليل)،
- الاطلاع على مدى صلاحية السياسات المالية و الإنتاجية و التموينية و التوزيعية،
- التحقق من المركز المالي (الوضعية المالية) للمؤسسة والأخطار المالية التي قد تتعرض لها بواسطة

محمد أحمد العظمة يوسف عوض العادلي، المحاسبة المالية، المجلد الثاني ، منشورات ذات السلاسل للطباعة و النشر و التوزيع ، الكويت، 1986 ، ص 648 .¹

² محمد مطر ، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني . دار وائل للنشر و التوزيع ، الطبعة الثانية ، عمان ، الأردن ، 2006 ، ص3 .

³ يوسف حسن يوسف ، التمويل في المؤسسات الاقتصادية ، مرجع سابق ص 56- 57 .

المديونية،

- إعطاء أحكام على مدى تطبيق التوازنات المالية في المؤسسة وعلى المردودية فيها.

* أهداف التوازن المالي بالنسبة للمتعاملين مع المؤسسة: إن التوازن المالي الذي يقوم به المتعاملون مع المؤسسة هو تحليل مالي خارجي يهدف إلى:

- ملاحظات حول الأعمال التي تقوم بها المؤسسة في الميدان المالي،

- تقييم النتائج المالية و بواسطتها تحديد الأرقام الخاضعة للضرائب،

- تقييم الوضعية المالية و مدى استطاعة المؤسسة لتحمل نتائج القروض،

- الموافقة والرفض لعقد قرض عند تقييم المؤسسة لطلب القرض.

4) خطوات التوازن المالي:

يتم التوازن المالي وفق ثلاث خطوات أساسية وهي:¹

أ) **مرحلة التصنيف:** يقوم المحلل المالي في هذه المرحلة الابتدائية بتصنيف الأرقام التي تحتويها القوائم المالية لأكثر من فترة محاسبية ثم يقوم بتجزئتها إلى جزأين، وهما الأصول والخصوم، ثم توضع في مجموعات محددة ومتجانسة حتى يتمكن من معالجتها.

ب) **مرحلة المقارنة:** بغية اكتشاف العلاقات القائمة بين مختلف عناصر الأصول والخصوم والمركز المالي وتحري أسباب قيام هذه العلاقة.

ج) **مرحلة الاستنتاج:** بعد التصنيف والمقارنة يقوم المحلل بالبحث عن الأسباب والحكم على المركز المالي للمؤسسة وتقييم الاقتراحات.

5) مقومات التوازن المالي:

¹ يوسف حسن يوسف ، التمويل في المؤسسات الاقتصادية ، مرجع سبق ذكره ، ص 57-58 .

كي تنجح عملية التوازن المالي في تحقيق أهدافها وأغراضها المنشودة، لا بد من توفر مجموعة من المتطلبات أو الشروط التي تشكل في مجموعها ركائز أساسية لا بد من مراعاة ¹. فإذا ما اعتبرنا أن الهدف النهائي للمحلل المالي هو توفير مؤشرات واقعية تعطي صورة عن جوانب نشاط المشروع هي أقرب ما تكون إلى الحقيقة، فيجب إذن توفير مقومات نجاحه في تحقيق هذا الهدف وذلك بالحرص على توفير مجموعة من الشروط منها ما يتعلق به نفسه، ومنها ما يتعلق بمنهج وتقنيات التحليل التي يستخدمها، و منها كذلك ما يتعلق بمصادر المعلومات التي يعتمد عليها. ¹ و يمكن حصر هذه المقومات فيما يلي: ²

- أن تتمتع مصادر المعلومات التي يستقي منها المحلل المالي معلوماته بقدر معقول من المصدقية أو لموثوقية.
- 1 - أن يسلك المحلل المالي في عملية التحليل المالي منهجا عمليا يتناسب مع أهداف عملية التوازن،

كما أن يستخدم أساليب وتقنيات تجمع هي الأخرى و بقدر متوازن بين سمتي الموضوعية والملائمة للأهداف التي يسعى إليها.

- أن يتسم المحلل المالي نفسه بالموضوعية وذلك بالتركيز على فهم دوره والمحصور في كشف الحقائق كما هي قبل أن يقوم بتفسيرها بصورة مجردة بعيدة عن التحيز الشخصي، وذلك ليقوم بعد ذلك بتقديم تقريره بما يتضمنه من مؤشرات وبدائل تخدم متخذ القرار مع مراعاة التوصية بما يراه البديل الأفضل منها.

بالإضافة إلى بعض المقومات الأخرى: ³

- التحديد الواضح لأهداف التوازن المالي،
- تحديد الفترة المالية التي يشملها التحليل، و توفير بيانات مالية يمكن الاعتماد عليها،
- تحديد المؤشرات المناسبة للوصول إلى أفضل النتائج و بأسرع وقت.

¹ محمد مطر ، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني ، مرجع سبق ذكره ، ص 4 .

² حسين سمير عشيش إشراف ظافر الكبيسي ، التحليل الائتماني و دوره في ترشيد عمليات الإقراض و التوسع النقدي في البنوك .

مكتبة المجتمع العربي للنشر و التوزيع ، الطبعة الأولى ، عمان ، الأردن ، 2010 ، ص 26

³ فهمي مصطفى الشيخ ، التحليل المالي ، الطبعة الأولى ، رام الله ، فلسطين ، 2008 ، ص 9 .

المطلب الثاني: معايير التوازن المالي واستخداماتها

1) مفهوم معايير التوازن المالي:

عبارة عن أرقام معيارية تستخدم كمقياس للحكم على كفاءة وملائمة نسبة معينة أو رقم ما¹.

2) أنواع معايير التوازن المالي:

من المعروف عموماً أن هناك أربعة أنواع من المعايير التي تستخدم للمقارنة مع النسب المستخرجة والتي يمكن ذكرها فيما يلي²:

1.2) معيار التوازن المالي المطلق:

ويعني المعيار المطلق، حالة متفق عليها بأنه يمثل الصيغة المثالية لحدث معين، وهو بذلك يمثل خاصية متأصلة يأخذ شكل قيمة مالية ثابتة لنسبة معينة مشتركة بين كافة المؤسسات، ويقاس به التقلبات الواقعية.

يعود الاستخدام القليل لهذا المعيار إلى ابتعاده عن المتطلبات الواقعية لأنشطة الكثير من المؤسسات، ويمكن اللجوء إلى هذا المعيار عند عدم وجود معايير أخرى ملائمة للمقارنة الموضوعية للنسب المحققة.

2.2) معيار التوازن المالي للصناعة:

وهو المعيار الذي تصدره الاتحادات المهنية و الهيئات الحكومية أو غيرها من الجهات لأغراض القياس والتقييم لفرع أو أكثر من فروع الصناعة، ويعتبر هذا المعيار أكثر قرباً إلى الواقع من المعيار المطلق لأنه يأخذ بعين الاعتبار متطلبات النشاط في ذلك النوع من الصناعة.

3.2) معيار التوازن المالي التاريخي:

عبارة عن النسب الأرقام التي تمثل الاتجاهات التي اتخذها أداء مؤسسة معينة في الماضي، والتي يتم اعتمادها كأداة تحليلية لتقييم أداء المؤسسة الحالي، والتوقع المستقبلي بشأن

¹ هيثم محمد الزعبي، الإدارة و التحليل المالي، الطبعة الأولى، عمان، دار الفكر، 2000، ص 171.

² منير شاكر محمد و آخرون، التحليل المالي مدخل صناعة القرارات، مرجع سبق ذكره، ص 84-85.

4.2) معيار التوازن المالي المخطط:

يُصمم هذا المعيار من قبل إدارة المؤسسة، والذي يبنى على أساس الموازنات التقديرية المسبقة لأنشطة المؤسسة، وهذا المعيار يصمم بناءً على الخبرات الفنية والخبرات السابقة للإدارة والتي تمثل مؤشراً للأداء والتقييم وتحديد الانحرافات. كذلك هذا المعيار قد يشمل تفاصيل أخرى لأداء المؤسسة كتحديد النسب التي تجدها الإدارة مناسبة لأنشطتها في المجالات الاستثمارية والتمويلية والتشغيلية. وعلى الرغم من أهمية هذا المعيار إلا أنه لا يعد المعيار الأمثل للمقارنة وتقييم الأداء لأنه لا يأخذ بعين الاعتبار واقع الأداء العام في المؤسسات المماثلة.

3) خصائص معايير التوازن المالي:

من أجل أن يكون المعيار مقبولاً وذو معنى، لا بد له أن يتصف بالخصائص التالية¹:

- أن يتصف المعيار بالواقعية، أي بإمكانية تنفيذه، لا يتصف بالمثالية فيتعذر تحقيقه، ولا يتصف بالتواضع فيمكن الوصول إليه بسهولة؛
- أن يتصف المعيار بالاستقرار النسبي، وإن كان هذا لا يمنع من إدخال تعديلات عليه إذا دعت الظروف لذلك بعد إجراء الدراسات اللازمة؛
- أن يتصف المعيار بالبساطة والوضوح وسهولة التركيب.

4) استخدامات معايير التوازن المالي:

يمكن إيجاز استخدامات معايير التحليل المالي في النقاط التالية²:

- تفسير الظواهر المالية المختلفة وإعطائها وصفاً كمياً؛
- تفسير المدلولات والمؤشرات للاتجاهات المالية المختلفة؛
- تحليل أداء المؤسسة المالي؛
- كشف الانحرافات؛

¹ أيمن الشنطي، عامر شقر، الإدارة و التحليل المالي، عمان، دار البداية، 2004، ص 180.

² هيثم محمد الزعبي، الإدارة و التحليل، مرجع سبق ذكره، ص 173.

-قياس النتائج الفعلية إلى النسب المعيارية.

المبحث الثاني: أدوات التوازن المالي

تعدد الطرق والأدوات المستخدمة في التحليل المالي ماضيا و حاضرا، بحيث يكون بإمكان المحلل المالي أن يختار منها ما يتلاءم مع طبيعة و نوعية الدراسات أو التحليل القائم به، سواء كان الغرض من التحليل استخدام هذه الطرق والأدوات لتشخيص الوضع المالي للمؤسسة، أو لتقييم الماضي، أو لدراسة الحاضر والتنبؤ بالمستقبل. ومن أهم هذه الأدوات: النسب المالية، المؤشرات المالية والمقارنات وبيان التغيرات والاتجاهات، حيث سنعرضها في مطلبين كالآتي، المطلب الأول النسب و المؤشرات المالية و المطلب الثاني المقارنات وبيان التغيرات والاتجاهات.

المطلب الأول: التوازن بواسطة النسب المالية و مؤشرات التوازن

1) النسب المالية:

يعتبر التحليل بواسطة النسب المالية من أهم طرق التحليل المالي و أكثرها انتشارا في أوساط المحللين الماليين، وهي من أقدم هذه التقنيات حيث ظهرت في منتصف القرن التاسع عشر عندما كان يستعين فيها آنذاك المستخدمون وأصحاب الصلة لاتخاذ قراراتهم الاقتصادية. ولعل أهم ما ساعد على انتشار النسب بين المحللين والمستخدمين سهولة استخراجها وفهمها وإمكانية الاعتماد عليها في تقييم الأداء و أوجه النشاط المختلفة.¹

1.1) تعريف النسب المالية:

تعرف النسب المالية بأنها علاقة تربط بين بندين أو أكثر من بنود القواعد المالية وقد تتواجد البنود التي تدخل في اشتقاق النسبة المالية على القائمة المالية نفسها وكما قد تتواجد هذه البنود على قائمتين ماليتين.² إلا أن الوقوف عند هذه العلاقة لا يعني شيء للمحلل المالي أو المستفيد منها، إذ لا بد من اعتماد معايير مرجعية على أساسها يتم تقييم نتائج النسب المالية للمؤسسة، وتعد المعايير المطلقة و

¹ مؤيد راضي حنفر غسان فلاح المطارنة ، تحليل القوائم المالية مدخل نظري و تطبيقي ، مرجع سبق ذكره ، ص 127 .

² مفلح محمد عقل ، مقدمة في الإدارة المالية و التحليل المالي ، مكتبة المجتمع العربي للنشر و التوزيع ، الطبعة الاولى، 2006 ،

التاريخية ومعيار متوسط الصناعة والمعياري المستهدف بمثابة المؤشرات المرجعية التي يستند إليها المحلل المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة من خلال النسب المالية.¹

كما تعرف النسب المالية كذلك أنها عبارة عن علاقة بين متغيرين وناتج هذه العلاقة لا قيمة له إلا إذا قورن بنسبة أخرى مماثلة وتسمى بالنسبة المرجعية وعلى ضوء عملية المقارنة يمكن تقييم الموقف.²

(2.1) أهمية التحليل بالنسب المالية:

إن النسب المالية تعتبر من أدوات تقدير ومقارنة نتائج المؤسسة، وتسمح للمؤسسة عبر الزمن بمتابعة تطورها وتطور بعض المؤشرات الداخلية والخارجية حيث من الواجب معرفة نقاط القوة ونقاط الضعف حتى يمكن استغلالها بشكل صحيح أو العمل على تصحيحها.³

وتكمن أهمية النسب المالية في النقاط التالية:⁴

- تقديم مدلولات ذات مغزى ومفيدة.
- استعراض اتجاه البنود في القوائم المالية بفترات مالية لنفس المؤسسة.
- مقارنة المؤسسة مع غيرها من المؤسسات المنتمية إلى نفس القطاع.
- مقارنة المؤسسة مع النسب المعيارية والصناعية المعتمدة.
- تقييم أداء المؤسسة وأداء إدارتها.
- التعرف على مواطن الضعف والقوة في المؤسسة واقتراح التوصيات والسياسات الكفيلة بمعالجتها.

(3.1) أنواع النسب المالية:

¹ عدنان تايه النعيمي أرشد التميمي ، التحليل و التخطيط المالي اتجاهات معاصرة ، دار البيازوري العلمية للنشر و التوزيع ، عمان ، الأردن ، 2008 ، ص 83 .

² يوسف حسن يوسف ، التمويل في المؤسسات الاقتصادية ، مرجع سبق ذكره ، ص 92 .

³ شوام بوشامة ، تقييم و اختبار الاستثمارات ، دار الغرب للنشر ، 2003 ، ص 131 .

⁴ عاطف وليم أندراس ، التمويل والإدارة المالية للمؤسسات . دار الفكر الجامعي ، الإسكندرية ، مصر ، 2008 ، ص 81 .

هناك مجموعة من النسب التي يرى المحللون الماليون أنها كافية والتي تضع المؤسسة أمام الأمر الواقع وتجعل الحكم على المؤسسة منطقي ودال دلالة قطعية على الوضعية المالية الحقيقية للمؤسسة وتمثل هذه النسب في الأتي: نسب السيولة، نسبة النشاط، نسب الربحية، نسب المديونية.¹

أولاً) نسبة السيولة: Liquidity Ratios

وتظهر أهمية هذه النسب في أنها تقيس الملاءة المالية للمنشأة بالأمد القصير أو بمعنى آخر مقدرة المنشأة على تسديد الالتزامات المالية الثابتة. والملاءة المالية للمنشأة في الأمد القصير تبين مدى تغطية المطلوبات المتداولة بموجودات المنشأة ويمكن لهذه المنشأة من تحويل هذه الموجودات إلى نقد في فترة زمنية مساوية لاستحقاق المطلوبات المتداولة. إن عدم توفر السيولة الكافية لدى المنشأة يعني احتمال الخطر التمويلي وبالتالي تدهور ترتيبها الائتماني.

وتهدف نسبة السيولة إلى تقييم القدرة المالية للمؤسسة على المدى القصير ويتم من خلال قياس قدرة المؤسسة على مقابلة التزاماتها القصيرة الأجل عند استحقاقها من خلال تدفقاتها النقدية العادية الناتجة عن المبيعات وتحصيل الذمم بالدرجة الأولى، وتحسب هذه القدرة من خلال المقارنة بين مجموع موجوداتها القصيرة الأجل ومجموع التزاماتها القصيرة الأجل.²

ويتوقف مستوى السيولة المطلوبة لمقابلة المؤسسة لالتزاماتها القصيرة الأجل على مدى انتظام تدفقاتها النقدية، لذا تحتاج الشركات الصناعية إلى معدلات سيولة أعلى من تلك التي تحتاجها شركات الخدمات الكهربائية مثلاً ، لارتفاع مخاطر التذبذب في الأولى وانخفاضها في الثانية ومن أهم نسب السيولة ما يلي:

(1) نسبة التداول: (Current Ratio)

تمثل مقدرة المنشأة على مقابلة التزاماتها الجارية وبدون صعوبة تذكر وكمؤشر بدائي لقدرة المنشأة المالية. وتستخرج بالعلاقة التالية:³

$$\text{نسب التداول} = \frac{\text{مجموع الأصول المتداولة}}{\text{مجموع الخصوم المتداولة}}$$

مجموع الخصوم المتداولة

¹ مفلح محمد عقل ، مقدمة في الإدارة المالية و التحليل المالي ، مرجع سبق ذكره ، ص 311 .

² يوسف حسن يوسف ، التمويل في المؤسسات الاقتصادية ، مرجع سبق ذكره ، ص 93 .

³ خالد وهيب الراوي ، يوسف سعادة ، التحليل المالي للقوائم المالية و الإفصاح المحاسبي ، عمان دار المسيرة للنشر و التوزيع ،

الطبعة الأولى ، 2000 ، ص 61 .

إن الحد الأدنى المقبول لهذه النسبة هو واحد صحيح. بمعنى انه إذا انخفضت الأصول المتداولة للمشروع بحيث أصبحت نسبة التداول واحد صحيح فمعنى ذلك أن المشروع مازال قادراً على تغطية التزاماته قصيرة الأجل. أما إذا انخفضت النسبة عن الواحد الصحيح فمعناه عدم مقدرة المشروع على الوفاء بالتزاماته القصيرة الأجل بدون أن تواجه مشاكل وصعوبات.

وتبين هذه النسبة عدد مرات قابلية أصول الشركة على تغطية التزاماتها قصيرة الأجل، وتعتبر نسبة التداول 1:2 نسبة عادلة لمعظم القطاعات، أما إذا كانت النسبة اقل من الواحد صحيح قد يشير إلى أن الشركة ليست في وضع مالي جيد، إلا انه لا يعني بالضرورة أنها ستتعرض للإفلاس أو التصفية، فهناك عدة طرق للحصول على التمويل¹.

(2) نسبة السيولة العامة:

وتقيم هذه النسبة درجة تغطية الموجودات المتداولة للديون قصيرة الأجل وتحسب بالعلاقة التالية:²

$$\text{نسبة السيولة العامة} = \frac{\text{الموجودات المتداولة}}{\text{ديون قصيرة الأجل}}$$

ديون قصيرة الأجل

وتسمى هذه النسبة كذلك بنسبة رأس المال العامل.

فإذا كانت هذه النسبة اقل من الواحد فهذا يعني عدم إمكانية المؤسسة على تغطية ديونها قصيرة الأجل بموجوداتها المتداولة، أي رأس المال العامل سالب وهذا يعبر عن الوضعية المالية السيئة للمؤسسة.

أما إذا كانت النسبة تساوي الواحد فهذا يعني رأس المال العامل معدوم أي وضعية مالية متوازنة و بالتالي المؤسسة قادرة على تغطية ديونها قصيرة الأجل بالموجودات المتداولة.

وإذا كانت هذه النسبة أكبر من الواحد يدل على الوضعية الجيدة للمؤسسة لأنها قادرة على تغطية ديونها قصيرة الأجل بأصولها المتداولة أي رأس المال العامل موجب. إلا أن هذه النسبة تعتبر مؤشر عام لأنها لا تأخذ بعين الاعتبار سيولة مختلفة للموجودات المتداولة وكذا استحقاق الديون قصيرة الأجل ، الأمر الذي يتطلب وضع نسبة مالية أخرى لتفادي النقص المرتبط بنسبة السيولة العامة.³

¹ فهمي مصطفى الشيخ ، التحليل المالي ، مرجع سبق ذكره ، ص 31 ، 32 .

² يوسف حسن يوسف ، التمويل في المؤسسات الاقتصادية ، مرجع سبق ذكره ، ص 94 .

³ زينب دراجي ، تقييم الأداء المالي للمؤسسة (حالة كومامو) جامعة قسنطينة ، 1997 ، ص 114 .

(3) نسبة السيولة المخفضة (الآجلة):

وهي النسبة الأكثر دقة من حيث الحكم على درجة السيولة، كما تعتبر مقياسا لمقدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها القصيرة الأجل من الأصول السريعة إلى نقدية وتحسب بالعلاقة التالية:¹

$$\text{نسبة السيولة المخفضة} = \frac{\text{الأصول المتداولة} - \text{المخزون}}{\text{الديون القصيرة الأجل}}$$

الديون القصيرة الأجل

وقد تم استبعاد المخزون من هذه النسب باعتبارها تمثل أكبر حصة من الموجودات المتداولة وبالتالي فهو يحتاج لفترة زمنية حتى يتحول إلى نقدية، هذا يعني أن لو استطاعت المؤسسة بيع القيم الغير جاهزة بقيمتها، وتحصل ذمتها لتمكنها من تسديد التزاماتها ودون المساس بمخزونها السلعي.

ويجب أن تكون قيمة هذه النسبة مرتفعة حيث حدد لها حد أدنى مقدر ب(0.3) وحد أقصى مقدر ب(0.5) و هو حد الضمان.

(4) نسبة السيولة الجاهزة:

و تحسب بالعلاقة التالية:²

$$\text{نسبة السيولة الجاهزة} = \frac{\text{النقديات}}{\text{الديون القصيرة الأجل}}$$

الديون القصيرة الأجل

بواسطة هذه النسبة تستطيع المؤسسة تحديد بماذا تستوفي ديون القصيرة الأجل اعتمادا على ما تملكه من قيم متاحة في الوقت الحالي، وقد حدد لهذه النسبة حد أدنى مقدر ب(0.2) وحد أقصى مقدر ب(0.3) وهناك من يقول ب(0.4) .
اغلب المتعاملون الاقتصاديون لهم فائدة في أن يكون هذا المعدل كبير على القدر المستطاع، الشيء الذي يقابله تسيير داخلي جيد في الخزينة التي يجب أن تكون معدومة (توازن مالي امثل).

(5) نسبة السيولة العادية: (Normal Liquidity Ratio).

¹ يوسف حسن يوسف ، نفس المرجع ، ص 95 .

² يوسف حسن يوسف ، التمويل في المؤسسات الاقتصادية ، مرجع سبق ذكره ، ص 95-96 .

هذه النسبة تعتبر أكثر تشددا من النسبة السابقة، حيث لا تأخذ في الاعتبار الذمم والمخزون السلعي و تقتصر على الأصول المتداولة التي تمتاز بعدم تعرضها تقريبا لأي نقص في قيمتها عند التصفية. لهذا تشمل النقدية وشبه النقدية (الاستثمارات المؤقتة).

ويلاحظ انه إذا انخفضت هذه النسبة عن الواحد الصحيح فهذا يعني بكل وضوح حتمية تحصيل جزء من الذمم أو بيع بعض المخزون السلعي حتى يتمكن المشروع من سداد كل التزاماته الجارية. و

تحسب بالعلاقة التالية:¹ نسبة السيولة العادية = النقدية + شبه النقدية

الخصوم المتداولة

(6) نسبة السيولة السريعة: (Quick or acid – test ratio)

تعتبر هذه النسبة أكثر تحفظا من نسبة التداول وتستخدم كالنسبة السابقة في بيان مقدرة المنشأة في مقابلة التزاماتها قصيرة الأجل. ويستبعد المخزون من الأصول المتداولة لحاجة المخزون إلى فترة زمنية حتى يمكن بيعه أو هناك احتمال عدم بيعه، وتقيس هذه النسبة مقدرة المنشأة في تسديد مطلوباتها المتداولة دون تصفية المخزون وبالتالي فهي مقياس أكثر شدة للسيولة.²

تستعمل هذه النسبة لاختبار مدى كفاية المصادر النقدية وشبه النقدية الموجودة لدى المؤسسة في مواجهة التزاماتها قصيرة الأجل دون الاضطرار إلى تسهيل موجوداتها من البضاعة. وضمن هذه الشروط، تعتبر هذه النسبة مقياسا أكثر تحفظا للسيولة من نسبة التداول لاقتصارها على الأصول الأكثر سيولة، و لأنها تستثني البضاعة والمدفوعات مقدما من البسط. وتحسب هذه النسبة على النحو التالي³ :

نسبة السيولة السريعة = الموجودات المتداولة - البضاعة - المصروفات المدفوعة مقدما

المطلوبات المتداولة

¹ خالد وهيب الراوي ، يوسف سعادة ، التحليل المالي للقوائم المالية و الإفصاح المحاسبي ، مرجع سبق ذكره ، ص 62 .

² خالد وهيب الراوي ، يوسف سعادة ، نفس المرجع ، ص 62 .

³ مفلح محمد عقل ، مقدمة في الإدارة المالية و التحليل المالي ، مرجع سبق ذكره ، ص 314 .

أو بمعنى آخر¹ : الأصول السائلة

المطلوبات المتداولة

ويقصد بالأصول السائلة مجموع الأصول المتداولة مطروح منه المخزون السلعي والمصروفات المدفوعة مقدما.

(7) نسبة التدفق النقدي إلى الديون : (Cash flow /Debt):

من مقاييس قدرة المؤسسة على خدمة دينها العلاقة بين التدفق النقدي من العمليات والدين القائم، ويتم احتساب هذه النسبة بالمعادلة التالية:²

$$\text{نسبة التدفق النقدي / الديون} = \frac{\text{النقد المتحقق من العمليات}}{\text{إجمالي الديون القصيرة و الطويلة الأجل}}$$

ويقصد بالنقد المحقق من العمليات صافي الربح مضافا إليه الاستهلاكات والاطفاءات.

(8) نسبة النقدية: (cash ratio)³

$$\text{نسبة النقدية} = \frac{\text{النقد و ما في حكمه}}{\text{المطلوبات المتداولة}}$$

المطلوبات المتداولة

إن مصطلح النقدية بمعناه الواسع كما حدده مجلس معايير المحاسبة العامة، يشمل النقد و الأصول شبه النقدية سريعة التحول إلى نقدية ، وتسمى بالأوراق المالية القابلة للتداول مثل اذونات الخزينة، و الأوراق التجارية.

وتبين نسبة النقدية عدد مرات قابلية الأصول النقدية وشبه النقدية على تغطية الالتزامات المتداولة، وتعتبر مؤشر على المدى الذي تستطيع فيه الشركة دفع التزاماتها المتداولة، بواسطة السيولة النقدية المتوفرة

¹ فهمي مصطفى الشيخ ، التحليل المالي ، مرجع سبق ذكره ، ص 33 .

² مفلح محمد عقل ، نفس المرجع ، ص 315 .

³ فهمي مصطفى الشيخ ، التحليل المالي ، مرجع سبق ذكره ، ص 35 .

لديها.

ثانياً) نسب النشاط (Activity / performance Ratios) :

يطلق على مجموعة النسب هذه أيضاً نسب إدارة الموجودات، وتقيس هذه النسب مدى كفاءة إدارة المؤسسة في توزيع مواردها المالية توزيعاً مناسباً على مختلف أنواع الأصول، كما تقيس مدى كفاءتها في استخدام أصولها لإنتاج أكبر قدر ممكن من السلع والخدمات، وتحقيق أكبر حجم من المبيعات و بالتالي أعلى ربح ممكن.

وتتضمن نسب النشاط جميعها المقارنة بين صافي المبيعات وجميع الاستثمارات في مختلف أنواع الموجودات، مع تركيز على ذلك الجزء من الموجودات ذات الصلة الأكثر في تحقيق المبيعات خاصة المؤسسات التجارية.

وتقوم نسب النشاط على افتراض وجود توازن معقول بين المبيعات ومختلف أنواع الموجودات من بضاعة و مدينين و موجودات ثابتة، وتعمل على الكشف عن أي خلل قد يطرأ على هذا التوازن. و أهم نسب النشاط ما يلي:¹

(1) معدل دوران الحسابات المدينة : (Accounts Receivable Turnover)

وتسمى أيضاً معدل دوران الذمم ومتوسط فترة التحصيل. ويمكن إيجاد هذه النسبة وذلك بقسمة الحسابات المدينة على متوسط المبيعات الآجلة اليومي. وتسمى هذه النسبة في بعض الأحيان بمعدل فترة التحصيل وتبين معدل الفترة الزمنية التي تنتظرها المنشأة لتحصيل بعدها على ثمن البضاعة المباعة و يمكن إيجاد متوسط المبيعات الآجلة اليومي وذلك بقسمة المبيعات الآجلة السنوية على 360 على اعتبار أن عدد أيام السنة هو 360 يوماً.²

وغالباً ما يتم اللجوء إلى هذه النسب عندما تقل نسبة التداول والسيولة السريعة للمؤسسة المعنية عن معدل الصناعة لأجل التأكد من مدى سيولة هذا البند.³

¹ مفلح محمد عقل ، مقدمة في الإدارة المالية و التحليل المالي ، مرجع سبق ذكره ، ص 316-317 .

² خالد وهيب الراوي ، يوسف سعادة ، التحليل المالي للقوائم المالية و الإفصاح المحاسبي ، مرجع سبق ذكره ، ص 71 .

³ مفلح محمد عقل ، نفس المرجع ، ص 317 .

ويحسب هذا المعدل حسب المعادلة التالية:

$$\text{معدل دوران الحسابات المدينة / مرة} = \frac{\text{صافي المبيعات الآجلة}}{\text{معدل رصيد الحسابات المدينة}} \\ \text{أو الرصيد في نهاية الفترة المالية}$$

ويعكس هذا المعدل السرعة التي تتمكن فيها المؤسسة من تحصيل حساباتها المدينة، وهو يعبر أيضا عن مدى ملائمة حجم الاستثمار في الحسابات المدينة وبذلك يلقي الضوء على مدى ملائمة سياسة الائتمان وسياسة التحصيل، فالسياسة المتساهلة في منح الائتمان وتحصيل الديون تؤدي إلى انخفاض معدل الدوران والعكس صحيح.

لا يصلح هذا المؤشر لان يكون أداة للمقارنة بين شروط البيع الموضوعة من قبل مؤسسة ما وبين المؤسسات الأخرى المشابهة، وذلك كما يصلح مؤشر فترة التحصيل.

(2) معدل دوران البضاعة: (Inventory Turnover):

وينظر إلى هذه النسبة (كما في النسبة السابقة) وفقا للأسس التالية:

إما على أساس عدد مرات دوران البضاعة خلال الفترة المالية موضع التحليل، ويقصد بعدد مرات دوران البضاعة عدد مرات قيام المؤسسة بشراء كمية من البضائع وبيعها، على افتراض أن كل عملية شراء وبيع تتم بشكل مستقل، وتشكل مرة دوران واحدة.

أو على أساس عدد الأيام التي تحتاج إليها المؤسسة لتصفية رصيدها من البضائع بالبيع حسب معدلات البيع اليومية السائدة، فيما لو لم تقم بإعادة تخزين بديلة لما يباع من البضائع. وهذه النسبة عبارة عن حاصل قسمة تكلفة البضاعة المباعة على معدل رصيد البضاعة خلال الفترة أو رصيد البضاعة آخر المدة، هذا ويتم احتسابها حسب المعادلة التالية:¹

¹ مفلح محمد عقل ، مقدمة في الإدارة المالية و التحليل المالي ، مرجع سبق ذكره ، ص 320-321 .

$$\text{معدل الدوران} = \frac{\text{كلفة البضاعة المباعة}}{\text{معدل رصيد البضاعة}} = \times \text{مرة}$$

(أو رصيد البضاعة في نهاية الفترة)

أما معدل دوران البضاعة بالأيام، فيتم احتسابها بالخطوات التالية:

(أ) إيجاد معدل كلفة المبيعات اليومية، ويساوي تكلفة المبيعات مقسومة على 360 أو 365 يوماً.

$$\text{معدل تكلفة المبيعات اليومية} = \frac{\text{كلفة المبيعات}}{360 \text{ أو } 365}$$

(ب) وبقسمة معدل رصيد البضاعة على معدل تكلفة المبيعات اليومية يكون الناتج معدل دوران البضاعة بالأيام: $\text{معدل دوران البضاعة بالأيام} = \frac{\text{معدل رصيد البضاعة أو بضاعة آخر المدة}}{\text{معدل كلفة المبيعات اليومية}}$

3) معدل دوران الأصول المتداولة : (current Assets Turnover) :

وتحسب هذه النسبة على النحو التالي:¹

$$\text{معدل دوران الأصول المتداولة} = \frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{مجموع الأصول المتداولة}} = \times \times \times \text{مرة}$$

تكمل هذه النسبة معدلات الدوران الأخرى، لكنها تركز على مدى استخدام الأصول المتداولة لتوليد المبيعات.

وهذا المعدل مؤشر جيد على مدى استخدام الأصول المتداولة في توليد المبيعات خاصة في المؤسسات التي تتعاطى الأعمال التجارية، والمعدل المرتفع للنسبة مؤشر على الكفاءة، أو احتمال الاعتماد على رأسمال عامل قليل، وهذا مؤشر على التوسع في المتاجرة.

وعكس ذلك يعني عدم استخدام رأس المال العامل بكفاية، إما بسبب عدم توليد الحجم المناسب من المبيعات، أو بسبب زيادة الاستثمار في بنود رأس المال العامل.

¹ مفلح محمد عقل ، مقدمة في الإدارة المالية و التحليل المالي ، مرجع سبق ذكره ، ص 325 .

(4) معدل دوران صافي رأس المال العامل:

معادلة النسبة:¹

$$\text{معدل دوران صافي رأس المال العامل} / \text{مرة} = \frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{صافي رأس المال العامل}}$$

صافي رأس المال العامل

وتتطلب دقة الحكم على هذه النسبة مقارنة مؤشرات المؤسسة موضع التحليل بمثلاتها من المؤسسات الأخرى. وبشكل عام، يعكس معدل الدوران المنخفض عدم كفاءة في حين يعكس معدل الدوران المرتفع كفاءة جيدة مع اخذ احتمالات التوسع بعين الاعتبار. يستخدم هذا المعدل للتعرف على عدد مرات دوران رأس المال العامل خلال فترة مالية معينة، وبالتالي فهو مؤشر فعال لكفاءة الإدارة في حسن استغلال رأس المال العامل.²

(5) معدل دوران الحسابات الدائنة: (Accounts Payable Turnover):

معادلة النسبة:³

$$\text{معدل دوران الحسابات الدائنة بالأيام} = \frac{\text{معدل رصيد الحسابات الدائنة} \times 360}{\text{المشتريات}}$$

المشتريات

وهذا المعدل مؤشر على السرعة التي تقوم بها المؤسسة في تسديد التزاماتها. لذا فإن أي انحراف في هذه المعادلة يجب أن يعطي عناية كافية لانخفاض قد يكون نتيجة لحصول المؤسسة على خصم فأصبحت معه تفضل الدفع النقدي، أو أن الدائنين سحبوا الاعتمادات المقدمة للمؤسسة. أما إذا ارتفع معدل الأيام فإن هذا مؤشر على حصول المؤسسة على تسهيلات جديدة، أو مددا أطول في الوفاء، أو قد يكون مؤشرا على مشكلة السيولة أدت بالمؤسسة إلى التأخر في دفع التزاماتها. وإذا لم تتوافر معلومات عن المشتريات فيمكن المحلل أن يستعمل كلفة المبيعات كبديل لذلك.

¹ مفلح محمد عقل ، نفس المرجع ص 326 .

² صادق الحسني ، التحليل المالي والمحاسبي " دراسة معاصرة في الأصول العلمية و تطبيقاتها " ، دار مجدلاوي للنشر ، عمان ، 1998 ، ص 283 .

³ مفلح محمد عقل ، مقدمة في الإدارة المالية و التحليل المالي ، مرجع سبق ذكره ، ص 326 .

ويطلق على هذا المعدل أيضا فترة الاسترداد، والتي في حالة مقارنتها بفترة التحصيل (معدل دوران الحسابات المدينة بالأيام)، ستوضح جانبا من سياسة إدارة رأس المال العامل المتبعة، حيث يفضل أن تتناسب فترة السداد مع فترة التحصيل بطريقة تجنب المؤسسة الوقوع في أزمة السيولة، أو لتفادي ارتفاع الاحتياجات التمويلية المكلفة، كأن يتم تحصيل الذمم من المدينة خلال 90 يوما مثلا في حين يتم دفع الذمم الدائنة خلال 30 يوما مما يعني الحاجة إلى تمويل دائم ومتزايد.

ثالثا) نسب الربحية (Profitability Ratios):

تقيس نسب الربحية مدى كفاءة إدارة المؤسسة في تحقيق الربح على المبيعات وعلى الأصول وعلى حقوق المالكين. لهذا نجد أن نسب الربحية هي مجال اهتمام المستثمرين والإدارة والمقرضين، فالمستثمرين يتطلعون إلى الفرص المربحة لتوجيه أموالهم إليها، والإدارة تستطيع التحقق من نجاح سياساته، والمقرضون يشعرون بالأمان عند إقراض المشاريع التي تحقق الأرباح أكثر بكثير من تلك التي لا تحققها.¹

وتقسم نسب الربحية إلى قسمين رئيسيين هما:

1) مجموعة النسب الناتجة عن نسبة الربح إلى المبيعات:

وتقيس هذه المجموعة من النسب قدرة المؤسسات على ضبط عناصر المصروفات المختلفة المرتبطة بالمبيعات المتحققة، كما تقيس أيضا مدى قدرة المؤسسة في توليد الأرباح من المبيعات. ويكون بسط هذه المجموعة من نسب الأرباح طبقا لتعريف محدد، مثل مجمل الربح، أو صافي ربح العمليات، أو صافي الربح الشامل، أما المقام فهو المبيعات. وأهم نسب هذه المجموعة:

أ) نسبة مجمل ربح العمليات (Gross Marging Ratio):

تهدف هذه النسبة إلى إلقاء الضوء على العلاقة بين سعر المنتج وتكاليفه، و يتم احتسابها بقسمة مجمل ربح العمليات على صافي المبيعات حسب المعادلة التالية:²

¹ مفلح محمد عقل ، مقدمة في الإدارة المالية و التحليل المالي ، مرجع سبق ذكره ، ص 327 .

صادق الحسني ، التحليل المالي والمحاسبي " دراسة معاصرة في الأصول العلمية و تطبيقاتها " ، مرجع سبق ذكره ، ص 296-297² .

$$\text{نسبة مجمل ربح العمليات} = \frac{\text{مجممل ربح العمليات}}{\text{صافي المبيعات}}$$

$$= \frac{\text{صافي المبيعات} - \text{تكلفة المبيعات}}{\text{صافي المبيعات}}$$

ومجمل ربح العمليات هو عبارة عن الفارق بين تكلفة إنتاج السلعة وسعر بيعها، و

أهم ما تعبر عنه هذه النسبة هو مدى كفاءة الإدارة في التعامل مع العناصر التي تكون تكلفة المبيعات، ذلك مدى قدرتها على السيطرة عليها. ويكون بالإمكان ملاحظة ذلك من خلال قراءة هذه النسبة على مدى فترات زمنية ممتدة.

(ب) نسبة صافي ربح العمليات:

تُحسب كما يلي:¹ صافي ربح العمليات قبل الفائدة و

$$\text{نسبة صافي ربح العمليات} = \frac{\text{الضريبة و الإيرادات والمصروفات الأخرى}}{\text{المبيعات}}$$

وتتميز هذه النسبة عن سابقتها بأنها لا تقصر الاهتمام على عناصر تكلفة المبيعات، بل توسع اهتمامها لكي تشمل عناصر التكاليف والمصروفات المتعلقة بقيام المؤسسة بعملياتها مثل المصروفات الإدارية والعمومية ومصروفات البيع والتوزيع، وتبين هذه النسبة مدى الانخفاض الممكن في سعر بيع الوحدة قبل أن تبدأ المؤسسة بتحمل الخسائر، لذا ينظر إلى هذه النسبة على أنها مقياس عام للكفاءة في التشغيل.

وتقيس هذه النسبة كفاءة الإدارة في استخدام مصاريف التشغيل.²

¹ مفلح محمد عقل ، مقدمة في الإدارة المالية و التحليل المالي ، مرجع سبق ذكره ، ص 328 .

² محمد مطر ، التحليل المالي و الانتمائي : الأساليب و الأدوات و الاستخدامات العملية ، مرجع سبق ذكره ، ص 57 .

(2) مجموعة النسب الناتجة عن نسبة الربح إلى الاستثمارات:

يعتبر هذا المعيار من أكثر المقاييس شيوعاً و قبولاً لقياس ربحية المؤسسة وكفاءة الإدارة في اتخاذ القرارات المتعلقة بتشغيل المشروع وإدارة موجوداته.¹

وأهم نسب هذه المجموعة ما يلي:

أ) العائد على المجموعات (ROA):

تقيس هذه النسبة القوة الايرادية للأصول المستثمرة في الشركة، أو بعبارة أخرى تقيس مدى كفاءة الإدارة في استثمار الأموال التي تحصل عليها من جميع مصادر التمويل الخارجية والداخلية على حد سواء، لذا تعتبر مؤشراً لقياس ربحية الشركة بوجه عام.²

ويطلق على هذه النسبة القوة الايرادية، وتحسب بموجب العلاقة التالية:³

صافي ربح العمليات قبل الفائدة و

العائد على الموجودات = الإيرادات و المصروفات الأخرى و الضريبة

مجموع الموجودات (أو معدل مجموع الموجودات)

وتعتبر هذه النسبة من أفضل النسب التي تستخدم لقياس ربحية العمليات خاصة عند المقابلة بين مؤسسات تختلف اختلافاً كبيراً في مقادير أصولها العاملة، وفي تركيبة الجانب الأيسر وفي أعبائها الضريبية ، وذلك بحكم كونها معياراً نسبياً لقياس كفاءة الإدارة في استخدام موجودات المؤسسة الموضوعية بتصرفها من مختلف المصادر.

وتحقق هذه النسبة الغايات التالية:

- المساعدة في اتخاذ القرارات الخاصة بالافتراض، وذلك من خلال المقارنة بين معدل العائد وكلفة

الافتراض.

¹ صادق الحسني ، التحليل المالي والمحاسبي " دراسة معاصرة في الأصول العلمية و تطبيقاتها "، مرجع سبق ذكره ، ص 306 .

² محمد مطر ، نفس المرجع ، ص 58 .

³ مفلح محمد عقل ، نفس المرجع ، ص 330 .

- تعكس هذه النسبة الكفاءة التشغيلية (دون الكفاءة المالية).

- تعتبر من أفضل مؤشرات الكفاءة التشغيلية ومن أفضل أدوات المقابلة بين أداء المؤسسات المختلفة ، وذلك لأنها لا تعكس اثر الرفع المالي، إذ أن بسط النسبة ومقامها لم يتأثرا بكيفية تمويل المؤسسة لموجوداتها.

ب) العائد على حقوق المساهمين (المالكين):

تعتبر هذه النسبة مقياسا شاملا للربحية، لأنها تقيس العائد المالي المتحقق على استثمارات المساهمين في المؤسسة.

لذا تعتبر مؤشرا على المدى الذي استطاعت فيه الإدارة استخدام هذه الاستثمارات بشكل مريح، كما تعتبر مؤشرا أيضا على مدى قدرة المؤسسة على جذب الاستثمارات إليها بحكم كون العائد على الاستثمار محددًا أساسيا لقرارات المستثمرين.

ويتم احتساب هذه النسبة بقسمة صافي الربح بعد الضريبة على حقوق المساهمين (رأس المال + الأسهم الممتازة + الاحتياطات + الأرباح غير الموزعة).¹

صافي الربح بعد الضريبة (بعد طرح

العائد على حقوق المساهمين = $\frac{\text{حقوق حملة الأسهم الممتازة إن وجدت}}{\text{صافي حقوق المساهمين (أو معدل صافي حقوق المساهمين)}}$

صافي حقوق المساهمين (أو معدل صافي

حقوق المساهمين)

¹ مفلح محمد عقل ، مقدمة في الإدارة المالية و التحليل المالي ، مرجع سبق ذكره ، ص 330-331 .

تقيس هذه النسبة نجاح الإدارة في تعظيم عائد المستثمرين. ويحكم على مدى مناسبة هذه النسبة من خلال مقارنتها بأسعار الفوائد على الأوراق المالية الحكومية طويلة الأجل مضافا إليها هامشا ربحيا للتعويض عن مقدار مخاطر الاستثمار المرتبطة بالنشاط المعين.

رابعاً) نسب المديونية (Dept Ratios):

يطلق على هذه المجموعة أيضا نسب إدارة المديونية، وتقيس نسب المديونية المدى الذي ذهبت إليه المؤسسة في الاعتماد على أموال الغير في تمويل احتياجاتها. هذا ويولي كل من المالكين والمقرضين اهتماما خاصا بهذه المجموعة من النسب لأهميتها الخاصة لهم.

وقبل استعراض نسب المديونية، لا بد من التنبيه إلى أن المؤسسات ذات المديونية المرتفعة تكون عادة أكثر تأثرا بالتطورات السلبية التي قد تطرأ على نشاطها من تلك المؤسسات ذات المديونية المنخفضة، ولما كانت نسب المديونية تساعد في قياس مدى هذا تأثر، فقد كان من الواجب الانتباه إلى الاختلاف الواسع بين هذه النسب باختلاف الأنشطة التي تمارسها المؤسسات.

* نسب المديونية أو نسب الرفع المالي:

وتخدم هذه النسب الهدف الأول من أهداف نسب المديونية، وهو تعرّف مصادر التمويل التي اعتمدت عليها المؤسسة لتمويل موجوداتها المختلفة، حيث يمكن بواسطتها هذه المجموعة من النسب تعرّف الأهمية النسبية لكل مصدر من مصادر التمويل، ومدى الأمان المتاح للدائنين من خلال التركيبة المالية القائمة باستعمال علاقات في الميزانية العمومية. ومن أهم هذه النسب ما يلي:

أ) نسبة الديون إلى حقوق المساهمين أو حقوق المالكين (Dept to Equity Ratio):

تحسب هذه النسبة على النحو التالي:¹

نسبة المديونية = إجمالي الديون (قصيرة الأجل و طويلة الأجل)

صافي حقوق المساهمين

¹ مفلح محمد عقل ، مقدمة في الإدارة المالية و التحليل المالي ، مرجع سبق ذكره ، ص 332 .

يقصد بإجمالي الديون كافة الأموال التي حصلت عليها المؤسسة من الغير، وتتمثل في القروض القصيرة الأجل والطويلة الأجل. أما حقوق الملكية فيقصد بها رأس المال والاحتياطيات والأرباح المحتجزة.

وتوازن هذه النسبة التمويل المقدم من الدائنين لعمليات المؤسسة مع التمويل المقدم لنفس الغاية من قبل أصحابها، كما تعبر عن مدى المخاطر المالية لكل من الطرفين، إذ كلما ارتفعت هذه النسبة زادت احتمالات عدم قدرة المؤسسة على خدمة دينها وزادت مخاطر المقرضين، وتزيد أيضا مخاطر المستثمرين، لان عدم القدرة على خدمة الدين قد يؤدي إلى الإفلاس.

ويعبر انخفاض هذه النسبة بشكل عام عن حماية أفضل للدائنين، ويعبر أيضا عن وجود قدرة كامنة على الاقتراض لدى المؤسسة.

(ب) إجمالي الديون / الموجودات (Total Dept To Total Assets):

تقيس هذه النسبة المدى الذي ذهبت إليه المؤسسة في تمويل أصولها من أموال الغير، كما تقدم معلومات عن قدرة المؤسسة لاستيعاب تراجع الأصول الناتجة عن خسارة دون تعويض حقوق الدائنين للخطر.

وتحسب هذه النسبة على النحو التالي:¹

$$\text{نسبة إجمالي الديون / الموجودات} = \frac{\text{إجمالي الديون}}{\text{إجمالي الموجودات}}$$

إجمالي الموجودات

مع بقاء الأشياء الأخرى على حالها، يترتب على انخفاض هذه النسبة انخفاض المخاطر التي يتعرض لها المالكون والمقرضون، لان انخفاض النسبة يعني انخفاض عبء خدمة الدين. ويفضل الدائنون انخفاض هذه النسبة، لأنها كلما انخفضت أتاحت هامش أمان أفضل لهم، في حين يفضل المالكون زيادة تلك النسبة، لان زيادتها قد يؤدي إلى تعظيم العائد لهم، كما قد تؤدي إلى استمرار سيطرتهم لاستغنائهم عن زيادة رأس المال بإدخال شركاء جدد.

(ج) نسبة الديون القصيرة الأجل إلى حق الملكية:

¹ خالد وهيب الراوي ، يوسف سعادة ، التحليل المالي للقوائم المالية و الإفصاح المحاسبي ، مرجع سبق ذكره ، ص 65 .

تحسب هذه النسبة على النحو التالي:¹

نسبة الديون القصيرة / حقوق الملكية = الديون القصيرة الأجل

حقوق الملكية

لا تلجأ المؤسسة إلى زيادة الاقتراض القصير الأجل لتمويل عملياتها الطويلة الأجل إلا بعد استنفاد قدرتها على الاقتراض الطويل الأجل بسبب انخفاض رأس مالها، أو ارتفاع المخاطر التشغيلية لها، بسبب احتمالات تأثر حجم نشاطها سريعا بالتغيرات التي قد تطرأ على مستوى النشاط الاقتصادي. وارتفاع هذه النسبة إلى ما يقارب 67 بالمئة قد يكون مؤشرا باقتراب الخطر، ومؤشرا على اضطراب المؤسسة إلى زيادة الاعتماد على المصادر القصيرة الأجل عوضا عن المصادر الطويلة الأجل بسبب ضعف ثقة الدائنين بوضع المؤسسة على المدى الطويل.

(2) مؤشرات التوازن المالي:

تعتبر مؤشرات التوازن المالي من أهم الأدوات التي يعتمد عليها المحلل المالي لمعرفة الوضعية المالية للمؤسسة، فالمقصود بالتوازن المالي هو مقدرة المؤسسة على التسيير بشكل عادي وفي نفس الوقت التوفيق ما بين استحقاقية الخصوم وسيولة الأصول.

(1.2) رأس المال العامل: (FR)

هناك عدة تعاريف لرأس المال العامل ونذكر منها ما يلي:

- رأس المال العامل هو الهامش أو الفائض من الأموال الدائمة التي يزيد عن تمويلها للأصول الثابتة².
- رأس المال العامل هو جزء الأموال الدائمة الموجهة لتمويل دورة الاستغلال، وبالتالي فهو يبين قدرة المؤسسة على تمويل الأصول المتداولة عن طريق الأموال الدائمة³.

¹ مفلح محمد عقل ، مقدمة في الإدارة المالية و التحليل المالي ، مرجع سبق ذكره ، ص 333 .

² ناصر دادي عدون ، مراقبة التسيير و التحليل المالي ، دار المحمدية العامة ، الجزائر ، 1999 ، ص 66 .

³ kamel hamdi , le diagnostic financier , es – salam edition , alger , 2001 , p 78 .

- هو المؤشر للتوازن وهو عبارة عن نقطة عبور من مشاكل التوازن المالي على المدى الطويل إلى المدى القصير¹.

ويحسب بإحدى الطريقتين² :

- من أعلى الميزانية: رأس المال العامل = الأموال الدائمة - الأصول الثابتة

- من أسفل الميزانية: رأس المال العامل = الأصول المتداولة - الديون قصيرة الأجل

الشكل (1): تشكيل رأس المال العامل

الأموال الخاصة		إجمالي الثبيلات
ديون الاستغلال +	FR	
ديون متنوعة		إجمالي الأصول المتداولة
TR		المتاحات

Source : pierre romage , analyse et diagnostic financière , édition d organisations , paris , 2001 , p71 .

و هناك 3 حالات لرأس المال العامل³ :

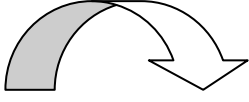
- رأس المال العامل أكبر من الصفر، هذا يعني زيادة في السيولة قصيرة الأجل على الالتزامات قصيرة الأجل، قدرة المؤسسة على التسديد، وهذا ما يحقق توازن في الهيكل المالي.

¹ Pierre conso , farouk hemici , gestion financier de l' entreprise , 10° edition , pund , paris , 2002 , p 198 - 199 .

² Josett peyard , analyse financier , 8° edition , librairie vuibert , paris , november 1999 , pp 128. 129 .

³ Elie cohen , analyse financiere , 4° edition economica , 1997 , p 275 .

في هذه الحالة يعبر رأس المال العامل عن فائض الأموال الدائمة المتبقي بعد تمويل كل الأصول الثابتة أي أن المؤسسة استطاعت تمويل جميع استثماراتها بواسطة مواردها المالية وحققت فائض تمثل في رأس المال العامل.



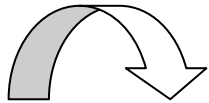
الأصول الثابتة	الأموال الدائمة
الأصول المتداولة	FR
	ق.ق.أ

الشكل: (2) حالة رأس المال العامل أكبر من الصفر

المصدر : مداني بلغيث ، عبد القادر دشاش ، انعكاسات تطبيق النظام المحاسبي المالي على التشخيص المالي للمؤسسة ، ملتقى دولي ، ديسمبر 2011 ، ص 20

- رأس المال العامل يساوي الصفر، هذا يعني أن الأموال الدائمة تغطي الأصول الثابتة فقط، قدرة المؤسسة على الوفاء بديونها في ميعاد استحقاقها.

هذه الحالة نادرة الحدوث إذ تمثل حالة توافق التام في هيكل الموارد والاستخدامات وتمثل الوضع الأمثل لتسيير عملية تمويل الاحتياجات المالية للمؤسسة.



الأصول الثابتة	الأموال الدائمة
الأصول المتداولة	ق.ق.أ

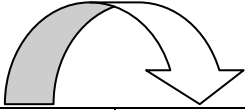
الشكل(3) : حالة رأس المال العامل يساوي الصفر

المصدر : مداني بلغيث ، عبد القادر دشاش ، انعكاسات تطبيق النظام المحاسبي المالي على التشخيص المالي للمؤسسة ، مرجع سبق ذكره ، ص 23 .

- رأس المال العامل اقل من الصفر، هذا يعني الصعوبة في التسديد، وهذا يدل على عدم توازن الهيكل المالي للمؤسسة.

في هذه الحالة الأموال الدائمة غير كافية لتمويل جميع الاحتياجات المالية الثابتة حيث يلي جزء من هذه الاحتياجات فقط مما يستدعي البحث عن موارد مالية أخرى لتغطية العجز في التمويل.

الشكل (4): حالة رأس المال العامل اقل من الصفر



الأصول الثابتة	الأموال الدائمة
FR	ق.ق.أ.
الأصول المتداولة	

المصدر : مداني بلغيث ، عبد القادر دشاش ، نفس المرجع ، ص 21.22 .

2.2) احتياجات رأس المال العامل: (BFR)

تعرف احتياجات رأس المال العامل بأنها رأس المال العامل الذي تحتاج إليه المؤسسة فعلا لمواجهة احتياجات السيولة عند مواعيد استحقاق الديون قصيرة الأجل، وتتضمن تسيير دورة الاستغلال بصفة عادية¹. و يتم حسابه وفقا للعلاقة التالية:

احتياجات رأس المال العامل = (الأصول المتداولة - القيم الجاهزة) - (الديون قصيرة الأجل - قروض مصرفية)

نميز بين نوعين من احتياجات رأس المال العامل:

- احتياجات رأس المال العامل للاستغلال،

- احتياجات رأس المال العامل خارج الاستغلال.

¹ Geudi norbert, **finance d'entreprise les règles du jeu** , édition organisation , 1997 , p 121 .

أ) احتياجات رأس المال العامل للاستغلال:

تمثل احتياجات التمويل المتولدة عن دورة الاستغلال (مخزون + دائنون) وموارد الاستغلال (موردون)¹ . ويحسب بالعلاقة التالية² :

$$\text{BFR(ex)} = (\text{الأصول المتداولة} - \text{القيم الجاهزة}) - (\text{مجموع الديون قصيرة الأجل} - \text{سلفات مصرفية})$$

$$\text{BFR(ex)} = \text{احتياجات الاستغلال الدورة} - \text{موارد الاستغلال الدورة}$$

ب) احتياجات رأس المال العامل خارج الاستغلال:

تمثل احتياجات التمويل المتولدة عن دورة خارج الاستغلال وبسبب حدوث فارق زمني بين احتياجات خارج الاستغلال (الدائنون) وموارد خارج الاستغلال (ديون متنوعة).

$$\text{BFR(Hex)} = \text{احتياجات خارج استغلال الدورة} - \text{موارد خارج استغلال الدورة}$$

$$\text{BFR(Hex)} = \text{ذمم مدينة متنوعة} - \text{ديون متنوعة}$$

(3.2) الخزينة: (T)

يمكن تعريف خزينة المؤسسة على أنها مجموع الأموال التي تكون تحت تصرفها خلال دورة الاستغلال، وتشمل صافي القيم الجاهزة أي ما تستطيع التصرف فيه فعلا من مبالغ سائلة³ .

وتعرف كذلك على أنها مجموع الأموال التي بحوزة المؤسسة خلال دورة الاستغلال، فهي تشمل القيم الجاهزة أي ما تستطيع التصرف فيه فعلا من مبالغ سائلة خلال دورة الاستغلال⁴ .

وتحسب وفق طريقتين⁵ :

$$\text{الخزينة} = \text{القيم الجاهزة} - \text{السلفات المصرفية}$$

$$\text{الخزينة} = \text{رأس المال العامل} - \text{احتياجات رأس المال العامل}$$

¹ Josette peyard, op.cit , p 135 .

² Pierre romage , op.cit , p 73 .

³ ناصر دادي عدون ، تقنيات مراقبة التسيير ، الجزء الأول ، الجزائر : المحمدية العامة ، 1988 ، ص 51 .

⁴ Pierre romage , op.cit , p 75 .

⁵ Pirre conso , op. cit , p 215 .

*TR أكبر من الصفر يعني FR أكبر من BFR أي أن الموارد الدائمة تفوق الأصول الثابتة يوجد فائض مكانه في شكل سيولة، وهذا يعني أن المؤسسة تجمد جزء من أموالها وهذا ما يطرح مشكل الربحية و بالتالي عليها الموازنة بينهما.

*TR اصغر من الصفر يعني FR اصغر من BFR ، هي الوضعية التي تكون فيها المؤسسة في حاجة إلى موارد مالية لتغطية الاحتياجات المتزايدة من اجل استمرار النشاط و هي حالة عجز، وهذا ما يطرح مشكل الخطر التي تمثل تكاليف إضافية للمؤسسة، لهذا على المؤسسة أن تحصل حقوقها أو تطلب قروض.

*TR = 0 يعني BFR = FR هي الحالة المثلى للخرزينة هذا يعني أن المؤسسة محافظة على وضعيتها المالية ، و لكن هذا من الصعب الوصول إليه على المدى القصير جدا.

المطلب الثاني: التحليل بواسطة المقارنات وبيان التغيرات والاتجاهات

تقوم هذه التقنية من تقنيات التحليل المالي على إجراء مقارنات بين عناصر القوائم المالية لعدة فترات زمنية، سواء كانت مع مؤسسات مماثلة، أو مع القوائم المالية لنفس المؤسسة، أو بين عناصر القوائم الواحدة لنفس الفترة، وذلك من خلال وضع الميزانية وحسابات النتائج وقائمة التدفقات النقدية بجانب بعضها البعض، ليتم بعد ذلك استعراض التغيرات التي ظهرت بكل مجموعة من سنة إلى أخرى على مر السنوات. وبناء على هذه المقارنات يتم إظهار التغيرات الكبيرة والشاذة، ومن ثم دراستها لمعرفة أسبابها وآثارها على الوضع المالي للمؤسسة.¹

(1) التحليل العمودي :

ويطلق عليه بالتحليل الرأسي أيضا، ويقوم بتحليل كل قائمة من القوائم المالية على انفراد ولذلك فإن التحليل العمودي يتم لسنة واحدة. ويعتمد هذا التحليل على تحويل الأرقام المطلقة للبنود في القوائم المالية إلى نسبة مئوية.²

¹ محمد المبروك أبو زيد ، التحليل المالي شركات وأسواق مالية ، مرجع سبق ذكره ، ص 102 .

² مؤيد راضي خنفر غسان فلاح المطارنة ، تحليل القوائم المالية مدخل نظري و تطبيقي ، مرجع سبق ذكره ، ص 93 .

ويقوم التحليل الرأسي على دراسة عناصر ميزانية واحدة وذلك من خلال إظهار الوزن النسبي لكل عنصر من العناصر في الميزانية إلى مجموع الميزانية أو إلى مجموع المجموعة التي ينتمي إليها،¹ وهذا ما يسمح لنا بالتعرف على التركيب الداخلي للميزانية من خلال تركيزها على عنصرين هما مصادر الأموال في المؤسسة وكيفية توزيعها بين مختلف المصادر من قروض قصيرة الأجل وطويلة الأجل والأموال الخاصة وكيفية توزيع المصادر بين مختلف الاستخدامات من أصول جارية و غير جارية.²

ويمكن استخدام هذا التحليل لتحليل حسابات النتائج، حيث تنسب كل عناصر حسابات النتائج إلى رقم الأعمال في نفس القائمة، أو إلى مجموع الأصول (لا سيما في حالة المؤسسات المالية)، وهذا ما يسمح لنا بتقييم التكاليف والأرباح.

وكما يمكن استخدام هذا التحليل أيضا لتحليل قائمة التدفقات النقدية، حيث نعبر عن كل بند من بنود قائمة التدفقات النقدية كنسبة مئوية من مجموع التدفقات النقدية الداخلة (الخارجة) أو كنسبة مئوية من رقم الأعمال.

ويتميز التحليل الرأسي بضعف الدلالة لأنه يعتبر تحليلا ساكنا، ولا يصبح هذا التحليل مفيدا إلا إذا تمت مقارنته مع نسب أخرى ذات الدلالة.

(2) التحليل الأفقي - التحليل التاريخي :

يقوم عادة المحلل المالي من خلال هذا التحليل برصد سلوك واتجاهات البنود المختلفة من خلال إيجاد التغير فيها بالقيم المطلقة والنسب المئوية على حد سواء، وهو ما يساعده بشكل أفضل على إنجاز تحليله ، وقد يشمل التحليل الأفقي عامين متتاليين أو قد يمتد لفترات متتالية متعددة، وهو ما يعرف بتحليل الاتجاهات. فالمحلل المالي عند قيامه بالتحليل الأفقي لحسابات النتائج، الميزانية وقائمة التدفقات النقدية فإنه يهتم بدراسة التغيرات الحادثة في مختلف بنود هاته القوائم، بما كانت عليه في سنة أو في سنوات سابقة سواء كانت على شكل نقص أو زيادة، ويحاول تتبع الأسباب التي كانت وراء هذه التغيرات.³

¹ منير شاكر محمد و آخرون ، التحليل المالي مدخل صناعة القرارات ، مرجع سبق ذكره ، ص 39 .

² عبد الحليم كراجه وآخرون، الإدارة والتحليل المالي (أسس، مفاهيم، تطبيقات). دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006 ، ص 162 .

³ مؤيد راضي خنفر غسان فلاح المطارنة ، تحليل القوائم المالية مدخل نظري و تطبيقي ، مرجع سبق ذكره ، ص 105 .

يرتكز تحليل الاتجاهات على دراسة الماضي من أجل تشخيص الحاضر والتنبؤ بالمستقبل، إذا فهو يهتم بالقوائم المالية للفترة المحاسبية السابقة (من 3 إلى 5 سنوات غالباً في حالة توفر المعلومة)، وذلك باعتبار إحدى سنوات التحليل أساساً للمقارنة وسنة للأساس، بغرض دراسة وتحديد طبيعة التغيرات التي تطرأ على عناصر القوائم المالية عبر الزمن، ورصد التاريخ المالي للمؤسسة، حيث يمكن هذا النوع من التحليل الحكم على ارتفاع النسب واستقرارها أو انخفاضها مما يساعده على الخروج باستنتاجات ومؤشرات مهمة عن واقع حالة المؤسسة وعن اتجاهاتها المستقبلية. ومن عيوب هذه التقنية ما يلي:¹

- اختلاف ظروف المؤسسة من سنة إلى أخرى من حيث الحجم، خطوط الإنتاج، التكنولوجيا المستخدمة والنظم المحاسبية المتبعة.

- تظهر آثار التضخم و الكساد واضحة على هذا النوع من التحليل، فالأرقام التي تظهر في القوائم المالية من سنة لأخرى تتأثر بالحالة الاقتصادية السائدة.

(3) التحليل المقارن:

يعتمد هذا النوع من التحليل على مقارنة النسب المالية وحسابات المؤسسة مع المعايير القطاعية (الصناعة) الصادرة عن الاتحادات المهنية والجهات الحكومية أو غيرها من الجهات لأغراض القياس والتقييم لفرع أو أكثر من فروع الصناعة والنشاط.² وذلك بهدف مقارنة الفعالية المالية للمؤسسات المتواجدة في نفس القطاع وتحديد آجال تسديد الزبائن الممنوحة لهم من طرف المؤسسات، وتقييم الهيكل المالي للمؤسسات من طرف البنوك. ومن عيوب هذا التحليل ما يلي:³

- تفاوت المؤسسات داخل الصناعة من حيث الحجم، وتنوع خطوط الإنتاج، والمستوى التكنولوجي المستخدم، والنظم المحاسبية المتبعة. فمثل هذه الاختلافات تجعل المقارنة مع متوسط الصناعة لا معنى لها.

¹ منير إبراهيم هندي، الفكر الحديث في التحليل المالي و تقييم الأداء"مدخل حوكمة الشركات". دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، مصر، 2009 ، ص 222- 223 .

² Hubert de la Bruslerie, **Analyse Financière information financière et diagnostic.** Dunod , 3 éditions, Paris, France, 2006, p 447.

³ منير إبراهيم هندي، الفكر الحديث في التحليل المالي و تقييم الأداء"مدخل حوكمة الشركات ، مرجع سبق ذكره ، ص 220 .

- قد تتميز المؤسسات التي تنتمي إلى القطاع بمستوى منخفض من الكفاءة ومن ثم فإن إجراء المقارنات يعد مضرًا ولا يخدم الغرض الذي استخدم من أجله.

(4) التحليل المعياري :

يعد التحليل المعياري بمثابة امتداد للتحليل المقارن، حيث يعتمد هذا النوع من التحليل على مقارنة بعض النسب المالية والحسابات للمؤسسة محل الدراسة مع المعايير المطلقة التي تستخدم كمعايير للحكم على وضع المؤسسة بالرغم من اختلاف حجمها ومجال نشاطها. و هنا نجد أنه توجد معايير خاصة لكل نشاط:¹

- رقم الأعمال في المتر المربع الواحد بالنسبة للمحلات التجارية الكبرى،

- أهمية الأعمال الجارية بالنسبة للأموال الخاصة لمؤسسات الأشغال العمومية،

- سعر الليلة الواحدة بالنسبة لقطاع الفنادق... الخ .

كما توجد بعض المعايير التي يمكن تطبيقها على كافة المؤسسات والمتمثلة فيما يلي :

- ضرورة تمويل الاستثمارات بالموارد الدائمة،

- يجب أن تكون قيمة الديون أقل من 3 مرات من الفائض الخام للاستغلال... الخ .

ويعتبر استخدام هذا النوع من التحليل قليلا لابتعاد المعايير عن المتطلبات الواقعية لأنشطة الكثير من المؤسسات.

¹ Nacer Eddine Saadi, **analyse financière d'entreprise méthodes et outils d'analyse et de diagnostic en normes française et internationales**. l'harmattan, paris, France, 2009. p91.

خلاصة الفصل الأول:

ازدادت الأهمية بموضوع التحليل المالي منذ نهاية القرن 19، وبالتحديد في فترة الثلاثينيات من القرن الماضي أين شهدت تلك الفترة انهيار كثيرا من المؤسسات مما أدى بالضرورة إلى دراسة القوائم المالية للمؤسسات بشكل علمي بغرض التعرف على الأداء الحقيقي لهذه المؤسسات والتنبؤ بمستقبلها الاقتصادي.

ويعتبر التحليل المالي وظيفة أو نشاط مستمر وقائم بدوام واستمرار المؤسسة ويساهم في تفسير مجريات الأحداث التي تلم بأنشطة المؤسسة كي يتم بناءا عليها صياغة توصيات لمستخدمي المعلومات لاتخاذ قرارات رشيدة تتعلق بتلك المؤسسة والتنبؤ باتجاهاتها المستقبلية وبالتالي لا يقتصر عمل المحلل على الأداء الماضي أو الحالي للمؤسسة بل واستقراء الاتجاهات التي تشكلها الأنشطة المستقبلية للمؤسسة.

وهناك العديد من الأدوات المستخدمة في عملية التحليل المالي ومن بين أهم هذه الأدوات النسب والمؤشرات المالية، المقارنات وبيان التغيرات والاتجاه، والتي تبين العلاقة بين الأصول والخصوم في المؤسسة لبيان المركز المالي والوضعية المالية لها ومفردات الأصول والخصوم ومقارنة هذه النسب مع المعايير الموضوعية للحكم على مدى كفاءة المؤسسة في إدارة أصولها ومعرفة درجة سيولتها.

الفصل الثاني:

تحليل التوازن المالي

تمهيد:

تعتبر المؤسسة أيا كان نوعها أساسا مكانا لإنتاج القيم على شكل سلع وخدمات وهذه القيم ترتبط ارتباطا وثيقا بعوامل الانتاج المستعملة وطرق استعمالها في المؤسسة اللذان يضطلعان بالدور القيادي فيها وهما العامل البشري والعامل المالي، فإذا تصرف العامل البشري في العامل المادي بطريقة محكمة وبعقلانية كانت له نتائج مرضية، ومن هنا تتبين أهمية الموارد المالية في كل مؤسسة مهما كان نوعها وقد ظهر الاهتمام في أول الأمراض من طرف البنوك ورجال العمال ويتمثل هذا الاهتمام بطرق مراقبة التوازن المالي، من حيث مدى قدرة المؤسسة على الوفاء بديونها تجاه دائنيها وذلك استنادا على الأدوات المالية والكشوفات المحاسبية، حيث تعتبر التوازنات المالية من أهم طرق التحليل المالي المستعملة في تشخيص وفحص الحالة المالية لكل للمؤسسة وذلك لفترة معينة.

وسنحاول من خلال هذا الفصل تناول ثلاث مباحث رئيسية كالتالي :

- المبحث الأول: الإطار النظري للتوازن المالي
- المبحث الثاني: دراسة التوازن المالي للقوائم المالية.
-

المبحث الأول: الإطار النظري للتوازن المالي.

إن السهر على الاستعمال الجيد للإمكانيات المتاحة والتحكم في الجانب المالي يضمن للمؤسسة تفادى الاختلالات التي تواجه توازنها المالي، حيث يعد هذا الأخير المرحلة الأساسية والضرورية لكل إدارة مالية وهذا انطلاقاً من الميزانية المالية التي هدفها التحليل بالدرجة الأولى عن طريق مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية ومعرفة حالة المؤسسة من جانب السيولة.

المطلب الأول: ماهية التوازن المالي في المؤسسة الاقتصادية.

يعتبر التوازن المالي في المؤسسة الاقتصادية معيار مهم لتقييم سلوك الخزينة كونه يضمن للمؤسسة بقائها واستمرار نشاطها وبالتالي تحقيق الأمان للمؤسسة، لأن العجز المالي يسلب المؤسسة استقلالها تحت تأثير اللجوء إلى الاقتراض هذا من جهة، أو من جهة أخرى سحب ذوي الحقوق تقتهم من المؤسسة لعدم وفائها بالتزاماتها¹.

أولاً: مفهوم التوازن المالي.

تنطلق فكرة التوازن المالي من الميزانية المالية باعتبار أنها تعتمد على التوازن بين الخصوم والأصول، أي مدى إمكانية المؤسسة من دفع ديونها اللازمة والقدرة على الوفاء عند تاريخ استحقاقها، وأن تكون أصولها تسمح بدفع ديونها اللازمة، على أساس أن الأموال التي تبقى في المؤسسة لمدة أكثر من سنة هي التي ستمول الاستعمالات في المدى الطويل وكذلك الأمر بالنسبة للأصول المتداولة التي ستمول ديون أو التزامات المؤسسة في الآجال القصيرة، وبالتالي التناظر بين الموارد المالية في الميزانية واستخدامها يعبر عنه بالتوازن المالي².

ثانياً : أنواع التوازن المالي

يتمثل التوازن المالي في نوعين أساسيين هما:

- التوازن المالي قصير الأجل : هو جزء من موجودات المؤسسة المحتفظ بها على شكل سائل، إذ يعتبر المقياس الأساسي الأمثل لتسيير الخزينة ومؤشر المراقبة للوضع النقدي للمؤسسة بتاريخ معين

¹ - عادل عشي، الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية قياس وتقييم، مذكرة ماجستير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2002، ص 25.

² - ناصر دادي عدون، محمد فتحي نواصر، دراسة الحالات المالية، دار الافاق للنشر، الجزائر، 2001، ص 22.

إذ يجب أن تبقى الأموال المستخدمة من قبل المؤسسة لتمويل قيمة الموجودات المتاحة لها خلال فترة زمنية، وبموجبها تتحدد حاجة المؤسسة للأموال السائلة أهمها تحريك الدورة التشغيلية وتسديد الالتزامات بتواريخ استحقاقها¹.

• **التوازن المالي طويل الأجل** : يكون التوازن المالي طويل الأجل للمؤسسة جيدا من حيث إمكانية التوسع المستقبلي الذي يتطلب استثمارات رأسمالية طويلة الأجل، ومقدرة المؤسسة على تسديد ديونها في مواعيد استحقاقها.

ثالثا : أهمية التوازن المالي

تتجلى أهمية التوازن المالي في المؤسسة الاقتصادية فيما يلي²:

- ضمان تسديد جزء من الديون أو كلها في الاجل القصير وتدعيم اليسر المالي.
- الاستقلال المالي للمؤسسة اتجاه الغير.
- تأمين تمويل احتياجات الاستثمارات بأموال دائمة .

رابعا: شروط التوازن المالي في المؤسسة الاقتصادية.

لكي يتحقق التوازن المالي وجب توفر ما يلي³:

- **الشرط الأول** : يجب أن يكون رأس مال العامل موجب، ويتحقق ذلك عندما تتمكن المؤسسة من تمويل الأصول الثابتة اعتمادا على الموارد الدائمة، أي تمويل استثمارات المؤسسة باللجوء إلى الموارد الطويلة والمتوسطة الأجل، والمتمثلة في رأس المال والديون المتوسطة وطويلة الأجل.
- **الشرط الثاني** : يجب يغطي رأس مال العامل الاحتياج في رأس مال العامل، أي ان $BFR < FR$ اذلا يكفي أن يكون رأس مال العامل موجب بل يجب أن يكفي هذا الهامش لتغطية احتياجات دورة الاستغلال.
- **الشرط الثالث** : خزينة موجبة، ويتحقق ذلك بتحقق الشرطين السابقين، وبذلك تتمكن المؤسسة من تغطية موارد الخزينة المتمثلة في الاعتمادات البنكية الجارية وبواسطة استخدامات الخزينة والمتمثلة في المتاحات.

¹ - حمزة محمود الشخي، قرارات الادارة المالية، الجامعة المستنصرية، مصر، 1983، ص، 17،

² - عفان عبان، تشخيص التوازن المالي باستخدام جدول تدفقات الخزينة حسب النظام المحاسبي المالي، مذكرة ماستر، جامعة ورقلة، 2012، ص9

³ - الياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي الادارة المالية، دار وائل، الطبعة الثانية، الجزء الاول. 2011، ص10

المطلب الثاني: القواعد الواجب مراعاتها في التوازن المالي.

يعد التوازن المالي أحد الوسائل الأساسية والضرورية للوظيفة المالية للمؤسسة وهو يسمح بمواصلة نشاطها ويساعدها في اتخاذ قرارات التسيير، فمن المعلوم أن قاعدة ترتيب الحساب في الميزانية هي: أن الأصول ترتب حسب درجة سيولتها والخصوم ترتب حسب درجة استحقاقيتها، فإذا قمنا بمقابلة سيولة الأصول مع استحقاقية الخصوم تصل إلى ما يسمى بالتوازن المالي أي القيام بإحداث توازن بين الجهتين المتقابلتين ومنه يمكن تعريف التوازن المالي أيضا على أنه ناتج تقابل أو مقابلة درجة سيولتها الأصول المالية التي تملكها المؤسسة مع درجة استحقاق الخصوم المالية التي هي على عاتق المؤسسة والقاعدة القديمة أو الكلاسيكية للتوازن المالي تعرف بقاعدة التوازن المالي الأدنى التي أساسها المالي هو تمويل العناصر المالية الثابتة من الأصول المالية بالموارد الدائمة فيتحقق لدينا بذلك النوع الأول من التوازن المالي على المدى الطويل وتمويل الأصول المتداولة بالموارد المتداولة وبذلك يتم تحقيق التوازن المالي على المدى القصير¹.

و يتحقق التوازن المالي في المؤسسة تبعا لتوافر شرطين أساسيين هما: السيولة والاستحقاق

1- السيولة: تتميز عناصر الأصول في الميزانية بقدر كبير من السيولة، وتعرف السيولة على أنها تمويل مختلف عناصر الأصول المتداولة إلى نقود سائلة، تتوقف هذه النسبة على القيمة الكلية للأموال المتداولة التي يمكن تحويلها إلى نقود سائلة في الأجل القصير إضافة إلى الأموال الجاهزة، وتكون نسبة السيولة مرتفعة إذا كانت المؤسسة تستطيع تحويل موجوداتها كلها أو جزءا منها بحسب الطلب والنسبة والحاجة والموجودات المتداولة إلى نقديات بسرعة في الأجل القصير، وهذا يفيد الدائنين حيث يمكنهم من معرفة قدرة المؤسسة على الوفاء بديونها، وتجد الإشارة هنا أن السيولة تتأثر بدرجة كبيرة بالظروف الاقتصادية بصورة مباشرة والظروف الأخرى (المالية والسياسة...) بصورة غير مباشرة في البلاد التي يمكن أن تجمد الأصول المتداولة قصيرة الأجل إلى مدى الطويل لانتساب ونشاط لمؤسسة وتوازنها المالي، على هذا فإذا لكل عنصر من عناصر الأصول المتداولة سيولة الخاصة، أي أن لكل عنصر مدة معينة يتحول بعدها إلى أموال جاهزة وترتب الأصول المتداولة حسب سيولتها (أموال جاهزة وديون الزبائن ومنتجات تامة الصنع).

¹ عبد الحق انور، " الإدارة المالية واتخاذ القرارات بمنشأة الأعمال"، كلية الاقتصاد والإدارة، الطبعة الأولى، 1987، ص 24

2- الاستحقاق¹: تتميز عناصر الخصوم في الميزانية بقدر كبير من درجات الاستحقاقية وينحصر مفهوم الاستحقاق على الديون قصيرة الأجل والتي لا تفوق مدة استحقاقيتها السنة الواحدة ، ويجب على المؤسسة خلال عملية الاقتراض أن تلم كل الاهتمام بمصدر القرض ونوعيته حتى تتمكن من تحديد أوليات التسديد خاصة في حالة قربها من الافلاس أو عند افلاسها وتحتوي الديون قصيرة الأجل على أوراق الدفع ، التسبيقات المقدمة من طرف الزبائن ، تسديد الأجور والرواتب ومبالغ ناجمة وخاصة على الشركات.

بالتالي الى التصنيفات السابقة للديون قصيرة الأجل لها صفة تعاقدية ، أي أن عملية القرض تكون بثبات العقد بين الطرفين المتعاقدين ، كما أن هذه الديون يمكن أن تكون تجارية خاصة بتمويل دورة الاستغلال بحيث يكون تحديدها مرتبط بتحديد دورة الاستغلال ، كما يمكن أيضا أن تكون تمويل تضم كأقساط التمويل البنكية القصيرة الأجل والناجمة عن احتياج دورة الاستغلال والتزاماتها.

المطلب الثالث: عموميات حول التحليل المالي.

1- مفهوم التحليل المالي:

للتحليل المالي عدة مفاهيم نذكر منها:

يعد التحليل المالي من الأنشطة المهمة لإدارة مالية المشروع وان ارتباط تطور التحليل المالي بالادارة المالية كونه إحدى أهم ادواتها في التخطيط المالي وكونه أداة يستفاد منها المستثمرون، المقرضون، الجهات الحكومية، العاملون، المتعاملون في السواق المالية².

التحليل المالي هو عملية إعادة التكوين للبيانات المتاحة للحصول على معلومات قابلة للاستخدام من قبل الآخرين في مجال اتخاذ القرارات وقياس كفاءة الأداء والتنبؤ المستقبلي للمشروع³.

يمكن تعريف التحليل المالي بأنه عملية معالجة منظمة للبيانات المالية المتاحة عن مشروع معين للحصول على معلومات تستخدم في اتخاذ القرارات وتقييم الأداء في الماضي والحاضر والتنبؤ بالمستقبل⁴.

¹ - حمدي السقاء ، " التحليل المالي ومناقشات الميزانيات " ، مطبعة خالد بن الوليد ، ص 15

² - دريد كمال آل شبيب(الادارة المالية المعاصرة)، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص53.

³ - المرجع نفسه، ص54.

⁴ - المرجع نفسه، ص55.

التحليل المالي هو خطوة تمهيدية وضرورية لعمليات التخطيط المالي والتنبؤ المالي بالمنشأة، وهو بجانب ذلك يمكن استخدامه كأداة رقابية لتقييم القرارات المالية التي سبق اتخاذها وبالتالي فهو يعد بمثابة نوع من الرقابة وتحديد الرقابة اللاحقة على النشاط المالي للشركة¹.

من خلال هذه التعاريف يمكن استخلاص:

أن التحليل المالي يعتبر من أفضل الأدوات التي يمكن للمؤسسة استخدامها للحكم على مدى نجاح أو فشل السياسات التي ترسمها الشركات التي تتبعها، وكذا للحكم على مدى كفاءة ادارة كل شركة.

2- أهمية التحليل المالي:

يعد التحليل المالي أحد فروع المعرفة الذي يعتني بالدراسة الدقيقة التفصيلية التحليلية الاستقرائية الانتقادية للقوائم المالية، إذ أنه المعني بتغير عناصر القوائم المالية وعرضها بشكل يسهل فهمها لخدمة مستخدميها، وتلعب قدرة وخبرة المحلل المالي أهمية كبيرة في اعداد تقارير التحليل المالية ذات الجودة المرتفعة، ويعتمد التحليل المالي بصورة أساسية على القوائم المالية التي هي مخرجات المحاسبة والتي تعد في الوقت نفسه احدى أهم مدخلات التحليل المالي.

لذلك يتطلب من المحلل المالي التأكد من صحة القواعد المحاسبية المعتمدة عند إعداد القوائم المالية وهي القاعدة الأساسية في دقة نتائج التحليل.

- إيجاد علاقة بين عنصرين أو أكثر سواء من داخل عناصر القوائم المالية أو من خارجها لبيان نوعية التغيرات الحاصلة على أنشطة المشروع والعناصر المكونة له وحجم التغيرات الحاصلة على هذه العناصر خلال فترة أو سلسلة زمنية وطبيعية هذه التغيرات وآثارها وهو بذلك يتعامل مع الأرقام والبيانات والمشكلات والسياسات والخطط والمعايير التي تتعلق بمجموعة كبيرة من القطاعات والشرائح المستخدمة للقوائم.

- يساهم في خدمة أطراف عديدة ويساعد بصورة دقيقة على ترشيد القرارات سواء تلك القرارات المتعلقة بتقييم الأداء أو تصحيح الأخطاء أو اختيار فرص الاستثمار المثلي من بين البدائل المتاحة أو في تكوين المحافظ الاستثمارية.

¹ - عاطف وليم أندوراس، التمويل والادارة المالية للمؤسسات، دار الفكرالجامعي، الاسكندرية، 2006، ص55.

3- أهداف التحليل المالي:

يهدف التحليل المالي الى تكوين معلومات تردف عمليات 'تخاذ القرارات الرشيدة، وبأدق الطرق لغرض رسم أفضل السياسات وتهيئة المعلومات النافعة والموضوعية الملائمة أو إعطاء الدلالات أو المؤشرات التي تثير الطريق لاتخاذ قرارات رشيدة وتقييم الأداء الكلي الشامل أو الجزئي لوحده من المشروع.

وإن تقييم الأداء وقياس الفاعلية وفحص ملف الأنظمة للتأكد من صحة عمليات التسيير بكفاءة واستغلال، وامكانية الاستمرار في تحقيق الأرباح في المستقبل هي احدى أهم أولويات المحلل المالي.

وأن القيم الحقيقية للبيانات والمعلومات تكمن في كيفية استغلالها واستخدامها ويعد التحليل المالي احدى الأدوات الفعالة في الاستفادة من هذه البيانات لأغراض التخطيط والرقابة كما أن الرقابة المجردة بدون تحليل لا تكفي لضمان تحقيق الادارة الفعالة للمشاريع.

وفي ضوء العرض أعلاه من الممكن أن نحصر أهداف التحليل المالي بما يلي:¹

- التعرف على حقيقة المركز المالي للمشروع ومدى قدرته على تسديد التزاماته في الوقت المطلوب.
- تقييم كفاءة الادارة المالية التشغيلية للمشروع وقدرته على الموازنة بين تحقيق الأرباح والحفاظ على السيولة.
- تقييم كفاءة ادارة المشروع من خلال النتائج التي حققتها خلال فترة التحليل.
- تقييم جدوى الاستثمار في المشروع سواء بالاستثمار في أسهمه أو من خلال تقديم التمويل له.
- تقديم المقترحات لمعالجة المعوقات التي يعاني منها المشروع وتقييم الأداء ومنهجية الرقابة الشاملة على المشروع.
- اختيار معايير مناسبة لمقارنة النتائج التي تم التوصل اليها من عملية التحليل المالي للمشروع مع هذه المعايير.

¹ - دريد كمال شبيب، الادارة المالية المعاصرة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ط2، ص 56.

المبحث الثاني: دراسة التوازن المالي للقوائم المالية .

إن التعديلات المجسدة في الميزانية المحاسبية يعطي لنا في الأخير الميزانية المالية ، ومن ثم فإن كل هذا يمثل تمهيدا لمعرفة الحالة المالية للمؤسسة خلال الدورة، وبعد ذلك يقوم المحلل المالي بدراسة التوازن المالي بالاعتماد على عدة مؤشرات.

يقتضي مبدأ التوازن تحقيق السيولة في كل وقت وبأقل تكلفة، لكن لو نظرنا إلى المفهوم الحديث نجد انه لا يقتصر على السيولة والمساهمات البنكية فقط، بل يتعدى إلى السيولة الكامنة وقدرات التمويل غير المستعملة من طرف المؤسسة، باعتبار أن مصدر الصعوبات التي تواجه المؤسسة هو عدم التحكم في مؤشرات التوازن المالي خاصة قرارات التمويل، إذ يعتبر التوازن المالي مبتغى كل مؤسسة تسعى إلى تحقيق أكبر قدر ممكن من الأرباح وأقل قدر من التكاليف وبالتالي ضمان استمراريتها.

المطلب الأول: القوائم المالية.

أولا-الميزانية المالية:

إن الميزانية المحاسبية لا تعنى بمتطلبات التحليل المالي، فهي لا تأخذ بعين الاعتبار القيم الحقيقية (السوقية) ممتلكات المؤسسة، ولا مبدأ السنوية في التفرقة بين عناصرها، لهذا يجب القيام بعدة إجراءات وتعديلات على الميزانية المحاسبية من أجل الوصول إلى الميزانية المالية.

1-تعريف الميزانية المالية:

هي جدول يشمل جانبين، جانب الأصول مرتب حسب درجة السيولة ومبدأ السنوية مع إعادة تقدير عناصر الأصول بالقيم الحقيقية، وجانب الخصوم مرتب حسب تاريخ الاستحقاق ومبدأ السنوية¹. وهنا التعريف آخر لميزانية المالية: هي عبارة عن جدول يعبر عن عملية جرد لعناصر الأصول والخصوم، كما تعبر عن الآجال التي ترتب حسب هذه العناصر، أي مبدأ السيولة يتم هذا الترتيب بناء على المبادئ التالية²:

- تصنيف الأصول حسب درجة السيولة تصاعديا من الأعلى نحو الأسفل.
- تصنيف الخصوم حسب درجة استحقاقها المتزايدة من الأعلى إلى الأسفل

¹ -TAYEB ZITOUNI, Analyse financière, Alger, Berti éditions, 2003, p75

² - محمد مطر ،مبادئ المحاسبة المالية مشاكل الاعتراف والقياس والإفصاح ،ط4 ، ج2 ، دار وائل للنشر والتوزيع، لبنان، 2007 ،ص317 .

- تسهيل عملية الترتيب حسب معيارين السابقين نعتد على معيار السنة الواحدة.

2- أهمية الميزانية:

تبرز أهمية الميزانية من حيث أنها توفر معلومات عن طبيعة ومقدار الاستثمارات في أصول المؤسسة، والتزامات لدائنها وحق الملكية على صافي الأصول المؤسسة ومن خلال مساهمتها في عملية التقرير الآلي عن طريق توفير اساس كما يلي:

- حساب معدلات العائد

- تقييم هيكل رأسمال المؤسسة

- تقدير درجة السيولة والمرونة المالية في المؤسسة

3- عرض مكونات الميزانية:

ينبغي أن تحتوي الميزانية على الأقل العناصر التالية:

1.3- الأصول: وتضم العناصر التالية:

الأصول غير متداولة: وتشتمل على:

- القيم الثابتة المعنوية: شهرة محل، قيم معنوية أخرى
- القيم الثابتة المادية: تضم الأراضي، المباني، قيم ثابتة أخرى، قيم ثابتة للتنازل
- الأصول المالية: تضم السندات معاد تقييمها، سندات المساهمة الثابتة، مساهمات وحقوق مماثلة، قروض وأصول مالية متداولة
- الأصول المتداولة أو الجارية: وتشتمل على:

- المخزونات والحسابات الجارية

- حسابات الخزينة الموجبة وما يعادلها

2.3- الخصوم: تضم العناصر التالية:

- الأموال الخاصة:

- خصوم غير متداولة

- خصوم متداولة

الجدول رقم (1): محتوى ميزانية الأصول السنة المالية المقفلة في N/12/31 .

الأصل	ملاحظة	N اجمالي	N اهتلاك رصيد	N صافي	N-1 صافي
الأصول غير الجارية :					
فارق الشراء					
التثبيتات المعنوية					
التثبيتات العينية					
أراضي					
مباني					
تثبيتات ممنوح امتيازها					
تثبيتات جاري انجازها					
التثبيتات المالية :					
السندات الموضوعه موضع المعادلة -					
المؤسسات المشاركة					
المساهمات الأخرى والحسابات الدائنة الملحقة					
سندات أخرى مثبتة					
القروض والأصول المالية الأخرى غير الجارية					
ضرائب مؤجلة على الأصل					
مجموع الأصول غير الجارية					
الأصول الجارية :					
المخزونات والمنتجات الجارية انجازها					
الديون الدائنة - الاستخدامات المماثلة					
الزبائن					
المدينون الآخرون					
الضرائب					
الأصول الجارية الأخرى					
الموجودات وما يمثلها :					
توظيفات وأصول مالية جارية					
الخزينة					
مجموع الأصول الجارية					
المجموع العام للأصول					

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، 25/مارس/2009، ص 28 .

الجدول رقم (2): محتوى ميزانية الخصوم السنة المالية المقللة في N/12/31 .

N-1	N	ملاحظة	الخصوم
			الأموال الخاصة:
			رأس المال الصادر
			رأس المال غير المطلوب
			العلاوات والاحتياطات
			فارق إعادة التقييم
			فارق المعادلة
			النتيجة الصافية
			رؤوس الأموال الخاصة الأخرى-ترحيل من جديد
			المجموع.
			الخصوم غير الجارية.
			القروض والديون المالية
			الضرائب (المؤجلة والمرصودة لها)
			الديون الأخرى غير الجارية
			المؤونات والمنتجات المدرجة في الحسابات سلفا
			مجموع الخصوم غير الجارية
			الأموال الدائمة
			الخصوم الجارية:
			الموردون والحسابات الملحقة
			الضرائب
			الديون الأخرى
			خزينة الخصوم
			مجموع الخصوم الجارية
			المجموع العام للخصوم

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، 25/مارس/2009، ص 29 .

ثانيا - حسابات النتائج:

يعتبر جدول حسابات النتائج من المكونات القوائم المالية من حيث الأهمية في النظام المحاسبي المالي، فهو يمكن من معرفة أداء المؤسسة بمعرفة قدرتها وفعاليتها في توظيف الموارد المتاحة. وكذلك المساعدة في التوقيع والتنبؤ لقدرتها على توليد التدفقات النقدية في المستقبل.

1- مفهوم جدول حسابات النتائج:

فقد عرفه (SCF) بأنه بيان ملخص للأعباء والمنتجات (في النواتج) المنجزة من المؤسسة خلال السنة المالية، ولا يأخذ في الحسابات تاريخ التحصيل أو تاريخ السحب، ويبرر التمييز النتيجة الصافية للسنة المالية الربح أو الخسارة، أي أن النتيجة السنة المالية تمثل الفرق بين نواتجها وأعبائها، كما بين (SCF) أهم النتائج والنواتج والأعباء التي يجب أن تظهر في حساب النتائج وشكل هذا الحساب الذي يجب إعداده تبعا لطبيعة الأعباء ونواتج غير أنه بإمكان المؤسسة إعداد هذا الكشف حسب الوظيفة¹.

2- أهمية جدول حسابات النتائج:

إن حساب النتائج يعتبر الأكثر أهمية من بين القوائم المالية، فهو التقرير الذي يقيم نجاح عمليات المؤسسة لفترة محددة من الزمن، وعليه فإن أهمية هذه القائمة².

- التأكد من أن المصادر الاقتصادية قد تم استخدامها على أفضل وجه.

- عرض جدول حسابات النتائج

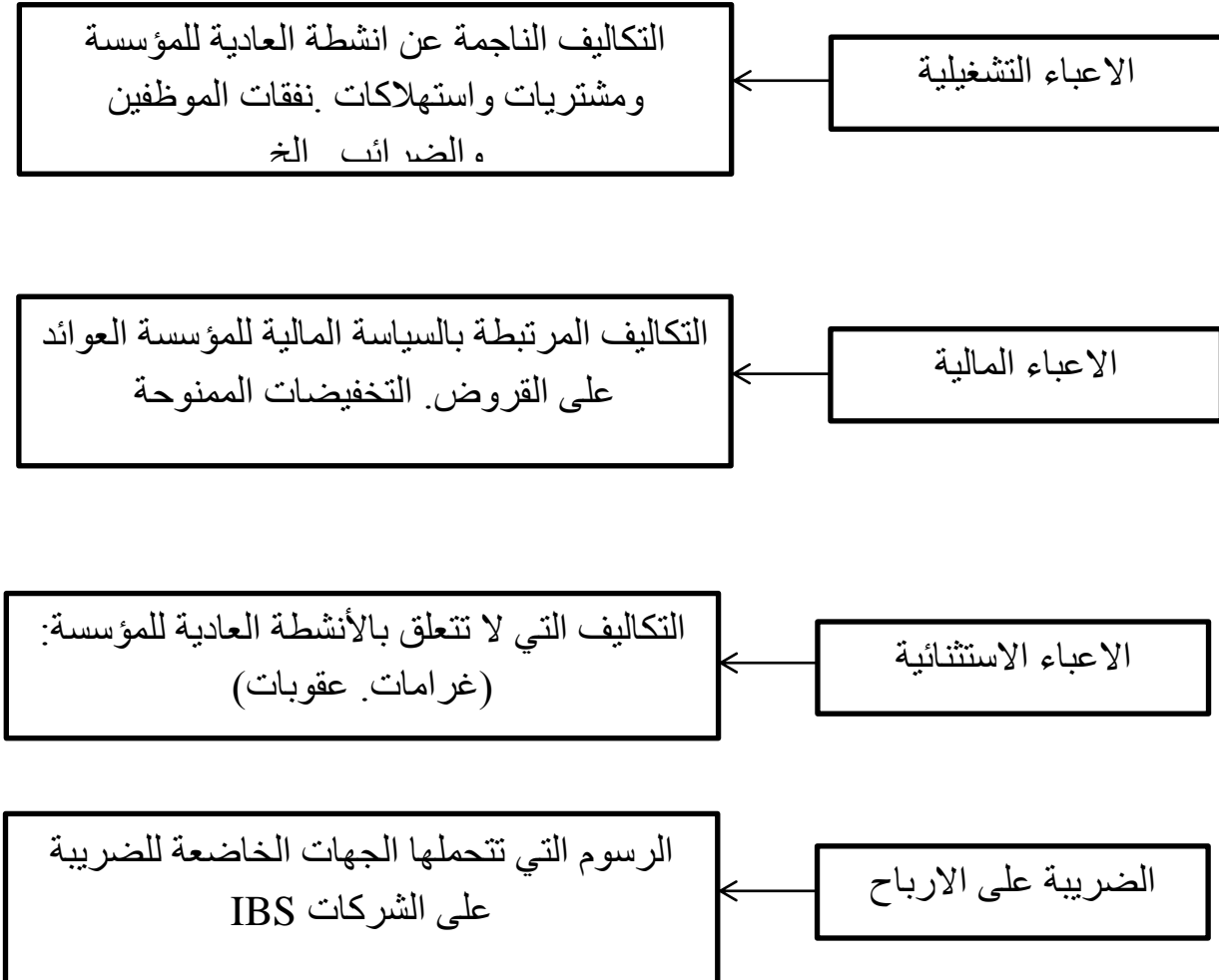
يمثل حسابات النتائج أحد القوائم المالية الأساسية التي يجب إعدادها في نهاية كل فترة مالية. حيث يتم من خلالها توضيح كافة العمليات المتعلقة بالأنشطة التي قامت بها الوحدة خلال الفترة المالية من خلال طرح مجموع الاعباء من مجموع المنتجات

ينكون جدول حسابات النتائج من العناصر التالية

¹ عبد الرحمان عطية، المحاسبة المعقدة. وفق SCF. دار النشر محمد مولاهاج برج بوعريريج الجزائر. 2011. ص 85
² لزعر محمد سام، التحليل المالي للقوائم المالية وفق SCF- مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير تخصص الإدارة المالية، جامعة منتوري قسنطينة -كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير 2011-2012، ص 37.

الأعباء: وتتمثل في التكاليف التي تحملتها المؤسسة خلال فترة النشاط

الشكل رقم (01): أنواع الأعباء المالية

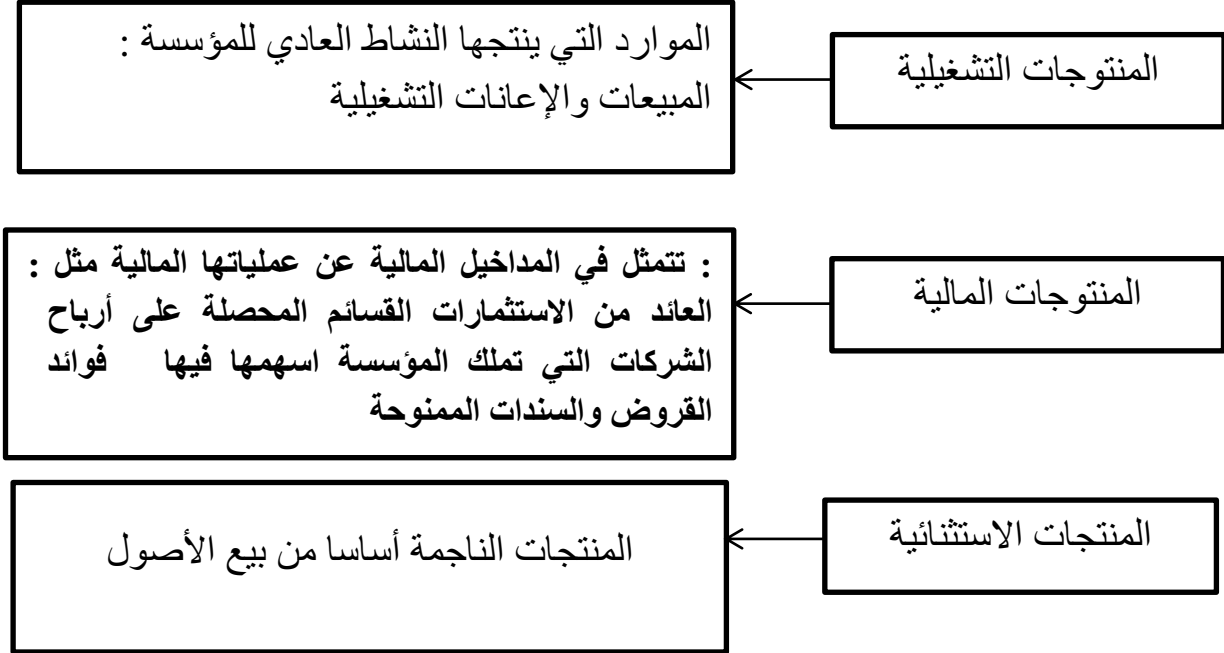


Source:

Béatrice granduillot et Fracis granduillot, l'essentiel de l'analyse financière 2013-2014, édition 11, Ceralino, Paris, France 2013, p16

- المنتجات: المنتجات هي الإيرادات الناتجة عن نشاط المؤسسة.

الشكل رقم (02): انواع الإيرادات



Source:

Belatrice grandguillot et Francis grandguillot, comptabilité général: Principes généraux- opération courantes- opérations de findéercice édition n°12 Gualino, Paris ? France2008, p 43.

- النتيجة: تتمثل في الفرق بين مجموع الإيرادات ومجموع الأعباء للدورة المحاسبة

المنتجات < الأعباء ربح المنتجات > الأعباء خسارة

يجب أن تكون النتيجة المحددة في جدول حسابات النتائج متطابقة مع الموجودة في الميزانية أي: متساوية.¹

والشكل الموالي يوضح العلاقة بين الميزانية وجدول حسابات النتائج:

¹ -Béatrice grandguillot, Francis Grandguillot, l'essentiel de l'analyse Financière 2013-

2014 , op. cit ,P17

الشكل رقم (03): العلاقة بين الميزانية وجدول حسابات النتائج



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على

Grandguillot Béatrice et Grandguillot Francis, comptabilité généralité générale 2012- 2013: principes généraux- opérations courantes- opérations de fin exercice, édition N° 16 , craralino, Paris, France 2012, p 59.

4- مشروع (SCF) يقدم نموذجين لتقديم جدول حسابات النتائج مثلما جاء في المعيار المحاسبي (IAS1)

- إما بواسطة تحليل الأعباء حسب طبيعتها والتي تسمح بتحديد النتائج الوسيطة.

- إما ترك الحرية للمؤسسة بإعداد جدول حسابات النتائج حسب الوظائف.

1.4- حسب الطبيعة:

يتم من خلاله عرض المصروفات بحسب طبيعتها (مثال ذلك: الاهتلاكات، مشتريات، مواد أولية. مصروفات. نقل، مزايا عاملين ومصروفات إعلان...) ولا يتم إعادة توزيعها على الوظائف المختلفة داخل المؤسسة. هذه الطريقة ربما تكون سهلة في تطبيقها لأنها لا تحتاج إلى إعادة تبويب المصروفات طبقاً لوظيفتها.¹

¹ - أمين السيد أحمد لطفي، التحليل المالي لأغراض تقييم ومراجعة الأداء واستثمار، دار الجامعية، مصر، 2005، ص 209

الجدول رقم (3): حسابات النتائج (حسب الطبيعة) السنة المالية المقفلة 31/12/N.

N	البيان
	رقم الأعمال مبيعات من البضائع مبيعات من المنتجات التامة مبيعات المنتجات الأخرى خدمات أخرى تغير مخزون المنتجات التامة وقيد التنفيذ الإنتاج المثبت إعانات الاستغلال
	1- إنتاج السنة المالية مشتريات مستهلكة خدمات خارجية واستهلاكات أخرى
	2- استهلاك السنة المالية
	3- القيمة المضافة للاستغلال
	أعباء المستخدمين ضرائب ورسوم، والمدفوعات المشابهة
	4- الفائض الإجمالي للاستغلال
	المنتجات العملياتية الأخرى الأعباء العملياتية
	مخصصات الإهلاكات والمؤونات مخصصات عن خسائر القيمة والمؤونات استرجاع عن خسائر القيمة والمؤونات
	5- النتيجة التشغيلية
	نواتج مالية أعباء مالية
	6- النتيجة المالية
	7- النتيجة العادية قبل الضريبة (5+6)
	الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية الضرائب المؤجلة (التغيرات) على النتائج العادية مساهمات المستخدمين في النتيجة مجموع نواتج النشاطات العادية مجموع أعباء النشاطات العادية
	8- النتيجة الصافية للنشاطات العادية
	العناصر الغير العادية (نواتج) (للتوضيح) العناصر الغير العادية (أعباء) (للتوضيح)
	9- النتيجة غير العادية
	10- النتيجة الصافية للفترة
	الحصة من النتائج الصافية للشركات موضح المعادلة (1)
	11- النتيجة الصافية للمجموعة المدمجة (1)
	منها حصة ذوي الأقلية (1) حصة المجمع (1)

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، 25/مارس 2009، ص 34.

2.4- حسب الوظيفة:

معناه التمييز بين مختلف التكاليف من التكاليف الشراء وتكاليف التوزيع والبيع والتكاليف الإدارية، حيث يعتبر هذا المنظور (حسب الوظيفة) اختياريا وليس اجباريا، ويتطلب وضع نظام المحاسبة التحليلية في المؤسسة الذي كان شبه معدوم في المخطط المحاسبي الوطني¹.

ثالثا - جدول تدفقات الخزينة

1- جدول تدفقات الخزينة:

يعد جدول تدفقات الخزينة، أو ما يدعى بجدول التدفقات النقدية، من أهم القوائم المالية التي تعدها المؤسسة لفترة معينة، فرغم أنه تم إيراد القوائم المالية وطريقة عرضها ضمن المعيار المحاسبي الدولي الأول (IAS1) إلا أنه تم افرا جدول تدفقات الخزينة ضمن معيار خاص هو المعيار (IAS7) والنظام المحاسبي المالي باعتباره يسعى لتطبيق المعايير فقد أوجب على المؤسسات إبراز جدول تدفقات الخزينة ضمن كشوفها المالية.

2- مفهوم جدول تدفقات الخزينة: هو جدول يوضح التغيرات في السيولة خلال فترة معينة، يقدم مداخل (المقبوضات) ومخارج الموجودات المالية (المبالغ المدفوعة) الحاصلة أثناء السنة المالية والمتعلقة بالأنشطة التشغيلية، والاستثمارية والتمويلية

يعد جدول التدفقات الخزينة بطريقتين، طريقة مباشرة وطريقة غير مباشرة²:

- الطريقة المباشرة : ويطلق على هاته الطريقة أيضا حسابات النتائج حيث يتم بموجبها تحديد كل من المتحصلات النقدية والمدفوعات النقدية المرتبطة بالأنشطة التشغيلية ويكون الفرق بينهما هو صافي التدفقات النقدية المرتبطة بذلك النشاط.

¹- توفيق جوادي، إصلاح الإطار المحاسبي في الجزائر وتكييف القوائم المالية وفق المعايير المحاسبية الدولية، مؤتمر علمي حول الإصلاح العلمي في، الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، مالية الأسواق ومالية المؤسسة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة الموافق ل 29 و 30 نوفمبر 2011 ص13.

²- أمين السيد أحمد لطفي، التحليل المالي لأغراض تقييم ومراجعة الأداء والاستثمار في البورصة، الدار الجامعية، مصر، 2005، ص289

الجدول رقم (4): جدول تدفقات الخزينة (الطريقة المباشرة).

السنة المالية N-1	السنة المالية N	ملاحظة	البيان
			تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستغلال تحصيلات المقبوضة من الزبائن المبالغ المدفوعة للموردين والمستخدمين الفوائد والمصايف المالية الأخرى المدفوعة الضرائب على النتائج المدفوعة
			تدفقات أموال الخزينة قبل العناصر غير العادية
			تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية (يجب توضيحها)
			صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العمليانية (أ)
			تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار المسحوبات عن اقتناء تثبيبات عينية أو معنوية التحصيلات عن عمليات التنازل عن تثبيبات عينية أو معنوية المسحوبات عن اقتناء تثبيبات مالية التحصيلات عن عمليات التنازل عن تثبيبات مالية الفوائد التي تم تحصيلها عن التوظيفات المالية الحصص والأقساط المقبوضة من النتائج المستلمة
			صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار (ب)
			تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل التحصيلات في أعقاب إصدار أسهم الحصص وغيرها من التوزيعات التي تم القيام بها التحصيلات المتأتية من القروض تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة
			صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل (ج)
			تأثيرات تغيرات سعر الصرف على السيوليات وشبه السيوليات تغير أموال الخزينة في الفترة (أ + ب + ج) أموال الخزينة و معادلاتها عند افتتاح السنة المالية
			أموال الخزينة ومعادلاتها عند إقفال السنة المالية
			تغير أموال الخزينة خلال الفترة
			المقارنة مع النتيجة المحاسبية

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، 25/مارس 2009، ص 35 .

- الطريقة الغير مباشرة: ويشار إليها بطريقة التوفيق أو التسويات، حيث تبدأ بصافي نتيجة السنة المالية من واقع الحسابات النتائج وتحويله إلى صافي تدفقات النقدية مرتبطة بأنشطة التشغيل، أي أن الطريقة الغير مباشرة تنطوي على إجراء التعديلات أو التسويات على النتيجة الصافية بالنسبة للبنود التي أثرت على النتيجة الصافية ولكنه لم تؤثر على النقدية.

الجدول رقم (5): جدول تدفقات الخزينة (الطريقة غير المباشرة).

البيان	ملاحظة	السنة المالية N	السنة المالية N-1
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملية صافي نتيجة السنة المالية تصحيات من أجل : الاهتلاكات والأرصدة تغير الضرائب المؤجلة تغير المخزونات تغير الزبائن والحسابات الدائنة الأخرى تغير الموردين والديون الأخرى نقص أو زيادة قيمة التنازل الصافية من الضرائب			
تدفقات الخزينة الناجمة عن النشاط (أ)			
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من عمليات الاستثمار مسحوبات عن اقتناء تسيّبات تحصيلات التنازل عن تسيّبات تأثير تغيرات محيط الإدماج (1)			
تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بعمليات الاستثمار (ب)			
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من عمليات التمويل الحصص المدفوعة للمساهم زيادة رأس المال النقدي (المنقودات) إصدار قروض تسديد قروض			
تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بعمليات التمويل (ج)			
تغير أموال الخزينة للفترة (أ + ب + ج)			
أموال الخزينة عند الافتتاح أموال الخزينة عند الاقفال تأثير تغيرات سعر العملات الأجنبية (1)			
تغير أموال الخزينة			

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، 25/مارس/2009، ص 36 .

المطلب الثاني: تحليل الهيكل المالي للمؤسسة.

لمعرفة الوضع المالي للمؤسسة وجب تحليل هيكلها المالي وحساب تكلفة البدائل التمويلية المتاحة من جهة، ومن جهة أخرى تحليلها بواسطة المؤشرات المالية التي تم التطرق لها في المبحث الثاني، المطلب الثالث.

أولاً: النظريات المفسرة لأمثليه الهيكل المالي.

1- النظريات التقليدية المفسرة لأمثليه الهيكل المالي:

• **نظرية صافي الربح** : حيث يرى أصحاب هذه النظرية أنه بإمكان المؤسسة أن ترفع في قيمتها السوقية من خلال زيادة الاعتماد على الاستدانة كمصدر للتمويل بمعنى وجود هيكل مالي أمثل في المؤسسة، وبما أنه يوجد اختلاف في تكلفة مصادر التمويل فإن السلوك العقلاني يقتضي من المؤسسة زيادة نسبة المصدر الأقل تكلفة (الديون) في هيكلها المالي¹.

وبالتالي فإن نظرية صافي الربح تقول بأن المؤسسة بإمكانها التحكم في قيمتها والتأثير عليها من خلال تغييرها في نسب الاستدانة، بحيث كلما زاد معدل الاستدانة انخفضت التكلفة الوسطية المرجحة والعكس صحيح، وتقوم هذه النظرية على فرضيتين²:

✓ ثبات تكلفة الأموال الخاصة والديون، كون أن الزيادة في استخدام الاقتراض لا يغير من إدراك المستثمرين للمخاطر.

✓ معدل العائد الذي يطلبه الملاك يكون أكبر من معدل الفائدة على الاقتراض، ذلك لتعويض الزيادة في درجة المخاطر التي يتعرض لها المساهمين.

• **النظرية التقليدية** : حسب النظرية التقليدية فإن يوجد هيكل مالي أمثل والذي يسمح بتعظيم قيمة الأصل الاقتصادي بفضل الاستعمال الذكي والحكيم للاستدانة وأثر الرفع المالي، وبالنتيجة يوجد مستوى أمثل للاستدانة والذي يخفض من تكلفة رأس المال، وبرهانهم في ذلك أن تكلفة الأموال الخاصة أعلى من تكلفة الاستدانة وذلك لأن المخاطرة المتأنتية من الأموال الخاصة أعلى من المخاطرة الناجمة عن الاستدانة³.

¹ - محمد صالح، جلال ابراهيم العبد، الإدارة المالية و اتخاذ القرارات، الدار الجامعية: مصر، 2002، ص317.

² - محمد صالح الحناوي، جلال ابراهيم العبد، مرجع سابق، ص316.

³ - منير ابراهيم الهندي، الفكر الحديث في مجال مصادر التمويل، منشأة المعارف : مصر، 1998، ص186.

2- النظريات الحديثة في تفسير الهيكل المالي في المؤسسة :

واجهت النظريات السابقة انتقادات خاصة حول عدم وجود ما يسمى بالسوق التام، إذ توجد العديد من القيود التي تحد من اكتمال هذا السوق، وبإدخال قيود السوق غير التام كتكلفة الإفلاس والوكالة... الخ في التحليل ظهرت العديد من النظريات وتتمثل في:

✓ **نظرية التوازن :** حسب هذه النظرية فإن هناك معدل استنادة أمثل الذي يهدف إلى تحقيقه، حيث في نظرية التوازن لم يركزوا على الاستنادة كمصدر للتمويل وكذلك تكون هناك مشاكل الدفع والالتزام بالديون التي تؤدي إلى العسر المالي وبالتالي الإفلاس وتنص نظرية التوازن على نظريتين الإفلاس والوكالة.

✓ **نظرية تكلفة الإفلاس في وجود الضريبة¹ :** إن عجز المؤسسة عن سداد التزاماتها في تواريخ استحقاقها يتخذ الدائنون إجراءات قانونية التي تؤدي إلى إفلاس المؤسسة، كل هذا يخص المؤسسة التي تعتمد في تمويلها على الأموال الخاصة والاستنادة، وعليه فإن الاعتماد على الاستنادة يخفض من تكلفة رأس المال لأنها تخفض مصدر تمويل التكلفة وبفضل ميزة الوفورات الضريبية يؤثر إيجابيا على قيمة المؤسسة، إلا أنه عندما تصل الاستنادة إلى نقطة معينة، تبدأ تكلفة الإفلاس في الظهور بسبب مخاطر عدم على دور الذي تلعبه تكاليف اتخاذ قرار الاستنادة، ويشير Brigham et Gapenski أن مخاطر الإفلاس والتكاليف المصاحبة لها تزداد كلما زادت الاقتراض.

✓ **نظرية الوكالة² :** تعرف الوكالة بأنها عقد بموجبه يقوم شخص يدعى الموكل باللجوء إلى شخص آخر يسمى الوكيل، من أجل القيام بمهمة تخص المؤسسة حيث يوجد عقد بين المساهمين والمقرضين والمسيرين، كما تهدف هذه النظرية إلى تقديم خصائص العقود المثلى والتي يمكن أن تعقد بين الموكل والوكيل، وقد أشار الباحثان Jensen و Meckling لنوعين من تكاليف الوكالة:

- **تكاليف وكالة الديون :** وهي التي تكون مصالحها متعارضة بين الدائنين والمساهمين، وقد تتمثل في الخسائر الناجمة عن تأثير القرارات الاستثمارية للمؤسسة، التكاليف التي يتحملها الدائنون للرقابة على القرارات الإدارية، أو تكاليف الإفلاس وإعادة التنظيم.
- **تكاليف وكالة الأموال الخاصة :** تنتج من تعارض المصالح بين المساهمين والمسيرين، بحيث يتحملها المساهمين من أجل ردع تصرفات المسيرين، والحد من انحرافات التسيير.

¹- نفس المرجع السابق، ص 188.

²- نفس المرجع السابق، ص 189.

المطلب الثالث: مساهمة عمليات التمويل في تحقيق التوازن المالي.

هناك عدة مهام أساسية لوظيفة التمويل كما يلي¹:

أولاً: تحديد احتياجات المؤسسة لرؤوس الأموال:

على المؤسسة أن تمول عملياتها باستمرار، فالمؤسسة بحاجة إلى رؤوس الأموال ليس فقط في بداية نشاطها، ولكن أيضاً خلال حياتها، فعليها تمويل استثماراتها وفي نفس الوقت تمويل نشاطها الجاري أي عمليات استغلالها، ولهذا يجب أن توفر الأموال الضرورية المستقرة و بأحسن الشروط . إن الحاجة إلى التمويل تنتج عن الفارق في الزمن بين تسديد المواد والأجور والأعباء المختلفة مثل الضرائب والرسوم، التأمينات الخ.... ومقبوضات المبيعات والنواتج الأخرى ، إن هذا الفارق يتغير من عنصر لآخر وفقاً لطبيعة العناصر الواجب تمويلها، في الحالة العادية للمؤسسة فإن الاحتياجات والموارد نادراً ما تتوازن والاحتياجات عادة تكون أكبر من الموارد.

و يمكن أن نقسم احتياجات المؤسسة إلى:

1- الاحتياجات المرتبطة بعمليات الاستثمار، أي الاحتياجات إلى تمويل الاستثمارات.

يجب على المؤسسة تمويل مختلف أنواع الاستثمارات وكل عمليات التوظيف، وعمليات الاستثمار تتمثل في الحياة على:

✓ القيم المعنوية

✓ المصاريف الإعدادية ذات الطابع الاستثماري

✓ استثمارات مادية

✓ الاستثمارات المالية

2- الاحتياجات المرتبطة بالعمليات الجارية أي عمليات الاستغلال احتياجات تمويل الاستغلال:

يتطلب الاستغلال في المؤسسة عمليات تمويل مستقرة، واحتياجات تمويل الاستغلال يعبر عنها بالرمز (BFRE) عموماً عند المقارنة تكون:

الأصول المتداولة للاستغلال > ديون الاستغلال و ذلك لسببين:

¹- د محمد قاسم خصاونة، أساسيات الإدارة المالية، دار الفكر، الطبعة الأولى 2011 ، عمان، الاردن، ص 56.

✓ السبب الأول : مصادر التمويل المحصل عليها من الموردين تكون أقل من احتياجات التمويل المقابلة لتكاليف الإنتاج.

✓ السبب الثاني :مدة ديون الموردين أقل من مدة دورة الاستغلال ينتج عن ذلك احتياجات تمويل الاستغلال

ثانيا: إعداد برنامج التمويل¹: التخطيط لعملية الحياة على الاستثمار وتمويله يم وفق عدة مراحل :

1- المرحلة الأولى :إعداد مخطط التمويل وهو جدول تنبؤي (تقديري) طويل ومتوسط الأجل، يتم إعداده انطلاقا من برنامج الاستثمارات الذي تختاره المؤسسة .و يتعلق عموما بمجموع استثمارات المؤسسة، لكن يمكن إعداده خصيصا لاستثمار معين .

2- المرحلة الثانية : إعداد برنامج التمويل يستمد برنامج التمويل السنوي من مخطط التمويل ويحتوي على برنامج الاستثمارات وجدول التمويل.

ثالثا: تنظيم الخزينة²:ويكون ذلك عن طريق التسيير الجاري للخزينة أي تسيير تدفقات الخزينة (المقبوضات و التسديدات يوما بعد يوم)، وتسيير الحسابات البنكية للمؤسسة و حفظ توازنها إذا كانت موجودة في عدة بنوك. وكذلك التسيير التقديري للخزينة أي تحليل احتياجات الخزينة احتياجات التمويل في المدى القصير (و التنبؤ) التقديرات (بإعداد موازنة الخزينة).

رابعا: تسيير رؤوس الأموال المتاحة : إن اختيار وسائل التمويل يجب أن يكون بناء على تلبية مطلبين أساسيين هما:

✓ المردودية

✓ الأمان (التأكد من عدم وجود خطر).

ويكون ذلك عبر الاحترام لقواعد التوازن المالي:

- العلاقة بين سيولة العناصر ودرجة استحقاق الموارد التي تمولها وذلك بتوازن (الاستخدامات والموارد)
- التوازن الداخلي لمصادر التمويل بطبيعة الحال بين الأموال الخاصة و الديون.

¹- نفس المرجع السابق، ص 57.

²- نفس المرجع السابق، ص57.

خلاصة الفصل

إن دراسة توازن المالي يهدف أساسا للتأكد من ان المؤسسة لم تقع في حالات عسر المالي، وذلك من خلال توفير هامش الأمان والمتمثل في رأس المال العامل، والذي يوجه بدوره لتغطية احتياجات المؤسسة الذي يرتبط بدورة استغلال المؤسسة والفرق بينهما يتمثل في الخزينة التي تعتبر من أهم مؤشرات العامة للتوازن المالي للمؤسسة.

إن تحليل التوازنات تكون لسنة واحدة أي ما يعرف بالتحليل الساكن لكن هذا لا يعبر بصورة واقعية تماما عن تطورات التوازن المالي للمؤسسة لزيادة التعمق أكثر لا بد من التحليل الديناميكي الذي يعتمد على التحليل مختلف التدفقات في المؤسسة، ويميز بين تدفقات التي تأثر على النتيجة، والتدفقات التي تعتبر من قيم الأصول والخصوم والتي تتم دراستها من خلال جدول الموارد والاستخدامات ، كما يمكن أن يستعين المسير المالي للنسب المالية لزيادة الوضوح أكثر، باعتبارها وسيلة مالية التي يمكن استعمالها، الى انها ليست كلها ذات معنى حيث يتفق معظم الباحثين أن النسب المالية الممكن استعمالها أساسا هي:

- نسب السيولة
- نسب النشاط
- نسب المردودية
- نسب التوازن الهيكلي

الفصل الثالث: التوازن

المالي على واقع

مؤسسة ميناء مستغانم

الفصل الثالث : التحليل المالي على واقع مؤسسة ميناء مستغانم

تمهيد:

بعد الدراسة النظرية في الفصلين السابقين للتحليل المالي و تحديد الوضعية المالية للمؤسسة، سوف نقوم في هذا الفصل بتسليط بعض أدوات و طرق المعالجة للتحليل المالي التي تعرضنا لها في الجانب النظري على القوائم المالية لمؤسسة ميناء مستغانم في حدود ما سمحت به المعطيات المتحصل عليها من المؤسسة من خلال الدراسة الميدانية التي قمنا بها على مستوى هذه المؤسسة، ووقع اختيارنا على هذه المؤسسة نظرا لتوفرها على قوائم مالية يمكن استخدامها في التحليل المالي بالإضافة إلى المكانة التي تحوز عليها، فهي مؤسسة كبقية الموانئ مصادرها متأتية من تقديم الخدمات و الرسوم الجبائية، إضافة إلى أنها قامت بتبني تنظيم الرحلات نحو فالنسيا واليكانت حيث انطلقت أول رحلة ابتداء من 13 مارس لهذه السنة 2016.

وبعد جمع المعلومات التي تخدم هذه الموضوع من المؤسسة ارتأينا إلى تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين كما يلي:

المبحث الأول: عرض عام لمؤسسة ميناء مستغانم،

المبحث الثاني: دراسة و تحليل الوضعية المالية لمؤسسة ميناء مستغانم.

الفصل الثالث : التحليل المالي على واقع مؤسسة ميناء مستغانم

المبحث الأول : عرض عام لمؤسسة ميناء مستغانم

تعتبر مؤسسة ميناء مستغانم من أهم المؤسسات على المستوى الوطني وذلك نظرا لأهمية الخدمات التي تقدمها بالإضافة إلى تبنيتها تنظيم الرحلات البحرية للمسافرين نحو فالنسيا ابتداء من هذا العام، فميناء مستغانم في طريقه إلى التحول إلى قطب تجاري بامتياز، ومن خلال هذه المبحث سوف نتعرف أكثر على مؤسسة ميناء مستغانم.

المطلب الأول : تقديم مؤسسة ميناء مستغانم

1) تعريف ميناء مؤسسة مستغانم :

ميناء مستغانم كجميع الموانئ مصادره من تقديم خدمات ورسوم جبائية ، ومفهوم الميناء هو مفهوم حكومي إلى جانب أهمية نشاطه في الاقتصاد الوطني عامة و الجهوي خاصة . و كذلك تتعدد خصائصه بالنسبة للتشكيلات الاقتصادية .

عموما احتكاك الميناء بالبواخر ليس له دوائر اختصاص سلطات الميناء بل يخص أكثر السياسة الوطنية ، ومختلف العملاء الاقتصاديين وهذا الأخير مستقل لهذه السلطة حيث تستطيع التصرف سلبيا عند حدوث أي خطأ في فعالية نشاط الميناء .

2) لمحة تاريخية عن مؤسسة ميناء مستغانم :

- لأنه كان خليجا صخريا حاداً يمتد بين الرأس البحري لصلامندر والرأس البحري لخروبة إستخدمه القراصنة لاقتسام الغنائم، سُمي ميناء مستغانم فيما قبل 1833م بـ "مرسى الغنائم". ومن هنا سميت المدينة "مستغانم".
- في سنة 1848م، أنشئ أول رصيف للميناء بطول 80 متر ليصل امتداده إلى 325 متر بحلول سنة 1881م.
- إنطلق أول مشروع لتهيئة الميناء في سنة 1882م وبعد ثلاث سنوات من ذلك أعلن عنه مشروعاً ذا منفعة عامة.
- تلت ذلك أعمال تهيئة ضخمة بين 1890م و 1904م إنتهت بميلاد أول حوض للميناء .

الفصل الثالث : التحليل المالي على واقع مؤسسة ميناء مستغانم

- بعد بناء كاسرة الأمواج الجنوبية الغربية للميناء سنة 1941م، تم إنشاء الحوض الثاني برصيف طوله 430 متر فيما بين نهاية 1955م وبداية 1959م.

منذ ذلك الحين يتم تطوير الميناء بما يتماشى مع متطلبات المنطقة حيث أصبح يشكل اليوم جزءا أساسيا من البنية التحتية الخاصة بالنقل في المنطقة وهو ضروري بالنسبة للعديد من الصناعات الكبرى التي تشارك في التجارة الدولية إذ أنه يشجع استحداث مجموعة من الخدمات مقربة من المستلمين النهائيين عبر أروقة نقل متعددة الأنماط.



Mosta _ Port 1960

3) نشأة مؤسسة ميناء مستغانم

يقدم ميناء مستغانم نوعين من الخدمات: الخدمات التجارية و خدمات الصيد البحري، وتشرف على تسييره مؤسسة ميناء مستغانم وهي مؤسسة عمومية إقتصادية/ شركة ذات أسهم EPE/ EPM/ Spa أنشأت في إطار إصلاح النظام المينائي الجزائري بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 82-82 الصادر بتاريخ 14 أوت 1982م .

ورثت مؤسسة الميناء، ابتداء من شهر نوفمبر 1982م، الخدمات والتجهيزات الخاصة بالديوان الوطني للموانئ المنحلّ (ONP) وكذلك تلك الخاصة بالشركة الوطنية للشحن والتفريغ المنحلّة أيضا (SONAMA)، كما أسندت

الفصل الثالث : التحليل المالي على واقع مؤسسة ميناء مستغانم

إليها من جهة أخرى مهام القطر الموكولة فيما قبلُ للشركة الوطنية للملاحة (CNAN) فأصبح دورها منوطا بما يلي:

- تسيير أملاك الدولة المينائية والإنشاءات الخاصة واستغلال وتنمية الميناء.
- إحتكار خدمات الشحن والتفريغ، القطر والإرساء.

في 29 فيفري 1989م شقّت مؤسسة ميناء مستغانم طريقها نحو الإستقلالية على غرار المؤسسات التي كشفت عن استقرار في وضعيتها المالية، حيث تم تحويلها بموجب عقد موثق من شركة عمومية ذات طابع إجتماعي إلى شركة عمومية اقتصادية/ شركة ذات أسهم رأس مالها 25.000.000 دج تحت الحيازة الكاملة لشركة تسيير مساهمات الدولة "الموانئ" SOGEPORIS، تحمل للسجل التجاري رقم 88.B.01 وتخضع للقانونين التجاري والمدني طبقا لأحكام القوانين 01-88 و 03-88 و 04-88 الصادرة بتاريخ 12 جانفي 1988 والمتضمنة للنصوص التنظيمية لاستقلالية المؤسسات وطبقا للمرسوم 101-88 الصادر بتاريخ 12 جانفي 1988م والمرسوم 88-119 الصادر بتاريخ 16 ماي 1988م والمرسوم 88-177 الصادر بتاريخ 28 سبتمبر 1988م.

أنيط إلى مؤسسة ميناء مستغانم إنجاز المهام التالية:

- إستثمار وتطوير ميناء مستغانم
- إستغلال الآلات والإنشاءات المينائية
- إنجاز أعمال صيانة وتهيئة وتحديث للبنى المينائية الفوقية
- إعداد برامج بناء وصيانة وتهيئة للبنى المينائية التحتية بالتعاون مع الشركاء الآخرين
- مباشرة عمليات الشحن و التفريغ المينائية
- مزاولة عمليات القطر، القيادة، الإرساء وغيرها

الفصل الثالث : التحليل المالي على واقع مؤسسة ميناء مستغانم

- القيام بكل العمليات التجارية، المالية، الصناعية، والعقارية ذات الصلة المباشرة أو غير المباشرة بموضوع مؤسسة ميناء مستغانم.

بتاريخ 27 فيفري 2008، تم رفع رأس مال الشركة إلى 500.000.000 دج.

*مؤسسة تسيير موانئ و ملاجئ الصيد فرع مؤسسة ميناء مستغانم :

في شهر جانفي 2004، تم إنشاء مؤسسة تسيير موانئ وملاجئ صيد مستغانم في حقيبة شركة تسيير مساهمات الدولة "الموانئ" على شكل فرع لمؤسسة ميناء مستغانم.

ولدت هذه المؤسسة بموجب إنعقاد مجلس الحكومة في 13 أوت 2003 المكزس لبحث تسيير موانئ وملاجئ الصيد وبمقتضى القرار رقم 02 الصادر بتاريخ 22 سبتمبر 2003 عن مجلس مساهمات الدولة الخاص بإسناد موانئ وملاجئ الصيد إلى شركة تسيير مساهمات الدولة "الموانئ" وبمقتضى القرار رقم 05 الصادر بتاريخ 23 ديسمبر 2003 المتعلق بتشمين وتطبيق القرار السابق وبمقتضى الإجتماع العام الإستثنائي لمؤسسة ميناء مستغانم المنعقد في 20 جانفي 2004 الخاص بإنشاء هذا الفرع الذي يسهر على تسيير نشاط الصيد لميناء مستغانم و مينائي صلامندر وسيدي لخضر.



Mosta _ Port 2008

الفصل الثالث : التحليل المالي على واقع مؤسسة ميناء مستغانم

4) الموقع الجغرافي لمؤسسة ميناء مستغانم :

يقع ميناء مستغانم في الجهة الشرقية لخليج أرزيو ما بين خطي عرض 56 شمالا و 5 شرقا ، كما أن موقعه استراتيجي إذ يرتبط بجميع الطرق المؤدية إلى الجنوب مثل معسكر ، تيارت ، البيض . أما غربا فيأخذ طريق أرزيو حيث يقع في مفترق الطرق المؤدية إلى خارج المدينة ممّا أتاح له لعب دور هام في الحركة الاقتصادية في المنطقة الغربية للبلاد .

5) الهيكل التنظيمي لمؤسسة ميناء مستغانم :

شرح الهيكل التنظيمي لمؤسسة ميناء مستغانم المبين في الملحق رقم 07:

1- المديرية العامة:

وظيفتها التسيير، المراقبة، التنظيم والسهر الحسن للمؤسسة، تراقب جميع مديريات المؤسسة وتتكون من:

1-1 الرئيس (المدير العام): هو الممثل القانوني للمؤسسة والمسؤول الأول في شكل الهرم القانوني للمؤسسة، يشرف على جميع الاعمال التي تقوم بها المؤسسة بمشاركة المدراء المنفذين والذين اقل منه درجة في هيكل المؤسسة

1-2 مساعد المدير العام: ويعتبر المستشار القانوني للمدير العام، حيث يساعده في اتخاذ القرارات المناسبة وفي كل الأعمال التي لها صلة بالمؤسسة.

1-3 مساعد الأمن الداخلي: وهو الشخص المخول قانونا بحفظ الأمن والسلامة داخل الحرم المؤسساتي.

1-4 مكتب التنسيق العام: وهو الذي يتولى جميع المهام التي يصدرها المدير إليه، والمتمثلة في تبليغ المراسلات الداخلية مع جميع المديريات والحفاظ على التسيير الحسن للمؤسسة.

1-5 خلية التدقيق: هذه الخلية لها علاقة مباشرة مع الإدارة العامة، وتمثل مهامها في التأكد من احترام

إجراءات التسيير، وكذلك تدقيق وفحص العمليات والأنشطة المختلفة للمؤسسة.

2- مديرية الموارد البشرية:

تتم هذه المديرية بتنظيم وتنسيق ومراقبة جميع الشؤون المرتبطة بتسيير المستخدمين والتكوين والوسائل العامة للمؤسسة وتتكون من الفروع التالية:

الفصل الثالث : التحليل المالي على واقع مؤسسة ميناء مستغانم

1-2 قسم المستخدمين والتكوين: يقوم هذا القسم بالإشراف ومراقبة تنفيذ سياسة المؤسسة في إطار تسيير المستخدمين، كما يقوم بإعداد برامج التكوين والحرص على تطبيقها، بالإضافة إلى مشاركته في إعداد الميزانية في إطار مصاريف المستخدمين ويتكون من المصالح التالية:

1-1-2 مصلحة المستخدمين والتكوين.

2-1-2 مصلحة الأجور والتكاليف.

3-1-2 المصلحة الاجتماعية.

2-2 قسم الوسائل العامة: يهتم هذا القسم بتسيير الوسائل العامة ويتكون من مصلحتين:

1-2-2 مصلحة الوسائل العامة.

2-2-2 مصلحة تسيير المخزون.

3-2 قسم الشؤون الاجتماعية: يهتم هذا القسم بتسيير الأنشطة الثقافية والاجتماعية في المؤسسة ويتكون من مصلحتين.

1-3-2 مصلحة الخدمات الاجتماعية.

2-3-2 مصلحة النشاط الرياضي والثقافي.

3- مديرية المالية والمحاسبة: وهي المديرية المكلفة بتسيير الوضعية المالية للمؤسسة وذلك عن طريق وضع ميزانيات محددة لكل سنة ومدى مطابقتها للأهداف المسطرة، وإحصاء كل العمليات المالية التي نفذت خلال السنة الواحدة، وإمساك الدفاتر التجارية المبينة للنشاط التجاري وتتكون من:

1-3 قسم المحاسبة: يشرف هذا القسم على جميع العمليات الحسابية وفقا للنظام المحاسبي المالي ويتكون من مصلحتين:

1-1-3 مصلحة المحاسبة العامة.

2-1-3 مصلحة المحاسبة التحليلية.

2-3 قسم المالية: يشرف على التسيير المالي للمؤسسة وإعداد ومتابعة الميزانية ويتكون من مصلحتين:

1-2-3 المصلحة المالية.

2-2-3 مصلحة التحصيلات.

4- مديرية الاستثمار التجاري:

الفصل الثالث : التحليل المالي على واقع مؤسسة ميناء مستغانم

تقوم هذه المديرية ب:

- تسيير العمليات المرتبطة بعبور البضائع (الشحن، التفريغ، التخزين)

- تسيير أملاك الدولة المينائية

- تسيير الإنشاءات المتخصصة.

- متابعة تطور تقنيات الاستثمار المينائي .

وتتفرع هذه المديرية إلى:

1-4 قسم الشحن والتفريغ: يهتم هذا القسم بعملية الشحن والتفريغ والتخزين ويتكون من ثلاثة مصالح:

1-1-4 مصلحة الشحن والتفريغ.

2-1-4 مصلحة التخزين.

3-1-4 مصلحة الحاويات.

2-4 القسم التجاري: ينظم مهام مصلحة الفواتير، الأملاك والإنشاءات المتخصصة، يسهر على ترجمة وتطبيق

سلم الأثمان المعمول به وينقسم إلى مصلحتين:

1-2-4 مصلحة الفوترة وأملاك الدولة.

2-2-4 مصلحة الإحصائيات.

3-4 خلايا مديرية الاستثمار التجاري: تضم هذه المديرية الخلايا التالية:

1-3-4 خلية الدراسات والتخطيط: وهي الخلية التي تقوم بإعداد مخططات شهرية وسنوية توضح فيها نسبة

النشاط التجاري لكل شهر، مع إحصاء عدد السفن الراسية خلال الشهر الواحد، وتحديد نوعية حمولة كل سفينة

على حدة ووضع مقارنة حول نسبة النشاط لكل شهر مقارنة مع الشهر الذي يليه، كما توضع مخططات تبين

نسبة النشاط التجاري بالنسبة للسنة الواحدة ومقارنتها بالسنة التي قبلها لتحديد نسبة التطور الحاصل اذا وجد.

2-3-4 خلية التسويق: هي الخلية التي يتمحور دورها الأول في التعريف بالميناء ودوره الجيو استراتيجي بمنطقة

الغرب الجزائري كونه يعتبر همزة وصل بين الغرب الجزائري ومنطقة الوسط والجنوب الجزائري .

3-3-4 خلية المنازعات: وهي الخلية المختصة في جميع المنازعات التي قد تنشأ أثناء تنفيذ العمل .

5- مديرية قيادة الميناء: تقوم هذه المديرية بتأمين حركة الملاحة (دخول السفن، خروجها، تحويلها من مركز

رسوها إلى آخره) وتأمين الحدود المينائية وتتكون من:

الفصل الثالث : التحليل المالي على واقع مؤسسة ميناء مستغانم

5-1 قسم الملاحة: يشرف مباشرة على جميع البحارة والملازمين بتنفيذ الأوامر الصادرة لهم من طرف مسئولهم المباشرين ويلزم أن يكون هؤلاء البحارة متمتعين بشهادات تبرز كفاءة كل بحار على حدة ودرجة التصنيف حيث بدون هذه الشهادة لا يمكن للبحارة ان يتولوا مهامهم في المؤسسة وهي تتنوع بتنوع مؤهلات كل بحار على حدة ويتكون من:

5-1-1 محطة القاطرة: وهو المكان المخصص فعليا لوقوف القاطرة سواء عند مغادرتها له لتنفيذ المهام المنيطة لها أو أثناء العودة.

5-1-2 محطة سفينة الإرشاد: وهو المكان المخصص فعليا لوقوف سفينة الإرشاد المخصصة للنقل أثناء كل مهمة سواء كان ذلك عند إدخال السفن أو إخراجها من الميناء.

5-2 قسم الأمن: يختص في حفظ الأمن عن كل الأخطار التي من شأنها أن تشكل تهديدا مباشرا على حياة العمال، وحفظ الصحة وذلك بالحرص على نظافة المحيط المخصص للعمل، ويتفرع هذا القسم إلى:

5-2-1 قسم ضابط الميناء: يشرف مباشرة على العملية التي تسبق دخول الباخرة المحملة بالبضائع للميناء عن طريق الاتصال بربان السفينة لأخذ جميع المعلومات الخاصة بالسفينة من حيث نوعية المواد المحملة، حجم السفينة، طولها... لكي ينسق تحديد الرصيف الخاص بالتوقف.

5-2-2 قسم حراس الميناء: وتمثل مهامه في حراسة الميناء.

6- مديرية الأشغال والصيانة:

وهي المديرية المختصة بالأشغال والصيانة ويقصد بالأشغال كل الأعمال التي من شأنها توفير الإجراءات الملائمة للسير الحسن للعمل، والمتمثلة في توفير الإنارة تعبيد الطرق بناء ألحياكل النظافة...

أما الصيانة يقصد بها تصليح الآلات و عتاد العمل التي تحتاج إلى عملية إصلاح في حالة تعرضها إلى عطب، تتكون هذه المديرية من:

6-1 قسم الصيانة: يقوم قسم الصيانة بتنسيق وتصميم ومراقبة جميع أنشطة حفظ وصيانة وإصلاح المعدات بالإضافة إلى استبدال المعدات وقطع الغيار ويتكون من مصلحتين:

6-1-1 مصلحة الصيانة: وهي المسؤولة عن صيانة وإصلاح معدات رفع ومناولة البضائع، وموقف السيارات والمعدات الميكانيكية.

الفصل الثالث : التحليل المالي على واقع مؤسسة ميناء مستغانم

2-1-6 مصلحة العتاد: تهتم هذه المصلحة بتنظيم عمل مشغلي الآلات، وتوفير ومراقبة معدات المناولة.

2-6 قسم الأشغال: يهتم هذا القسم بتنفيذ ومراقبة مشاريع تطوير وتهيئة الميناء وأعمال الصيانة ويتكون من مصلحة الأشغال والصيانة.

1-2-6 مصلحة الأشغال والصيانة: تشرف هذه المصلحة على تنفيذ أعمال صيانة أصول المؤسسة.

المطلب الثاني : عرض الميزانية وحساب النتائج لمؤسسة ميناء مستغانم

(1) الميزانية للسنتين 2012/2011

* الميزانية الأصول لسنة 2012/2011:

الجدول رقم 01: الميزانية الأصول 2012/2011

الفصل الثالث : التحليل المالي على واقع مؤسسة ميناء مستغانم

الصافي 2011	2012			ملاحظة	الأصول
	الصافي	الاهتلاك و المؤونات	الإجمالي		
—	—	—	—		أصول غير جارية :
140 389,96	129 166,67	140 833,33	270 000,00	(1.1)	- فارق بين الاقتناء-المنتوج الإيجابي أو السلبي . - تثبيات غير مادية .
1201550794,98	1113190956,99	1260490786,82	2373681743,81	(2.1)	- تثبيات مادية .
—	—	—	—		- أراضي .
400681741,00	373766490,08	98587641,71	472354131,79		- مباني .
800869053,98	739424466,91	1161903145,11	1901327612,02		- تثبيات مادية أخرى .
—	—	—	—		- تثبيات ممنوح امتيازها .
5645710,42	—	—	—	(3.1)	- تثبيات جاري إنجازها .
18198143,54	20000000,00	—	20000000,00	(4.1)	- تثبيات مالية .
—	—	—	—		- سندات موضوعة موضع المعادلة
—	—	—	—		- مساهمات أخرى وديون مماثلة مرتبطة بها .
18198143,54	20000000,00	—	20000000,00		- سندات أخرى مثبتة .
—	—	—	—		- قروض وأصول أخرى غير جارية
33314516,84	33314516,84	—	33314516,84	(5.1)	- ضرائب مؤجلة عن الأصل .
1258849555,74	1166634640,50	1260631620,15	2427266260,60	(1)	مجموع الأصول الغير جارية
					أصول جارية :
20486070,80	33472899,49	75998755,35	109471654,84	(1.2)	- مخزونات ومنتجات قيد التنفيذ
54605415,66	113896956,74	77699234,38	191596194,12	(2.2)	- ديون دائنة واستخدامات مماثلة
49829181,46	109662813,74	24533814,07	134216627,81	(1.2.2)	- الزبائن .

الفصل الثالث : التحليل المالي على واقع مؤسسة ميناء مستغانم

—	—		ضرائب (مؤجلة ومرصود لها) .
—	—		ديون مدينة وأخرى غير جارية .
525 753 244,03	195 078 096,80	(4.2)	مؤونات ومنتجات ثابتة سلفا .
528 046 707,03	195 078 096,80	(4)	مجموع الخصوم غير الجارية (2)
2 293 463,83	—	(4.1)	الخصوم غير الجارية قروض وديون مالية .
—	—		ضرائب (مؤجلة ومرصود لها) .
—	—		ديون مدينة وأخرى غير جارية .
525 753 244,03	195 078 096,80	(4.2)	مؤونات ومنتجات ثابتة سلفا .
528 046 707,03	195 078 096,80	(4)	مجموع الخصوم غير الجارية (2)
17 947 409,59	24 854 625,57	(5.1)	الخصوم الجارية موردون وحسابات ملحقة .
135 488 022,72	85 257 044,40	(5.2)	ضرائب .
250 277 133,46	301 780 282,37	(5.3)	ديون مدينة أخرى .
—	—		خزينة سلبية .
403 712 565,77	301 780 282,37	(5)	مجموع الخصوم الجارية (3)
2 623 239 425,44	1 982 253 033,70		المجموع العام للخصوم

الفصل الثالث : التحليل المالي على واقع مؤسسة ميناء مستغانم

(2) عرض حساب النتائج للسنتين 2011/2012 (الجدول رقم 03)

ن_1	ن	ملاحظة	
1 144 245 423,41	1 641 135 288,41	01	رقم الأعمال تغير مخزونات المنتجات المصنعة و الجاري تصنيعها الإنتاج المثبت إعانات الاستغلال
1 144 245 423,57	1 641 135 288,41		1. إنتاج السنة المالية
34 573 983,49	35 874 044,31	02	المشتريات المستهلكة
45 387 684,21	39 735 324,64	03	الخدمات الخارجية و الاستهلاكات الأخرى
79 961 667,70	75 609 368,95		2. استهلاك السنة المالية
1 064 283 755,87	1 565 525 919,46	04	3. قيمة الاستغلال المضافة (2_1)
447 744 673,77	654 479 095,62	05	أعباء العاملين
35 580 309,95	44 063 671,89	06	الضرائب و الرسوم و المدفوعات المشابهة
580 958 772,15	866 983 151,95	07	4. الفائض الإجمالي عن الاستغلال
8 726 862,50	2 322 663,78	08	المنتجات العملية الأخرى
2 474 610,54	3 864 775,19	09	الأعباء العملية الأخرى
264 115 022,17	458 175 487,08	10	المخصصات للاهتلاكات و الأرصدة
29 741 759,02	18 413 405,08	11	استئناف عن خسائر القيمة و الأرصدة
352 837 760,96	425 678 958,54		5. النتيجة العملية
8 346 819,01	15 065 198,05	12	المنتجات المالية
250 000,00		13	الأعباء المالية
8 096 819,01	15 065 198,05		6. النتيجة المالية
360 934 579,97	440 744 156,59		7. النتيجة العادية قبل الضرائب (5+6)
97 543 193,14	127 772 679,52	14	الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية
-157 700,40		15	الضرائب المؤجلة (تغيرات) حول النتائج العادية
1 191 060 864,10	1 676 936 555,32		مجموع منتجات الأنشطة العادية
927 511 776,87	1 363 965 078,25		مجموع أعباء الأنشطة العادية
263 549 087,23	312 971 477,07		8. النتيجة الصافية للأنشطة العادية
			العناصر غير العادية _ المنتجات (يطلب بيانها)
			العناصر غير العادية _ الأعباء (يطلب بيانها)
		(63)	9. النتيجة غير العادية

الفصل الثالث : التحليل المالي على واقع مؤسسة ميناء مستغانم

263 549 087,23	312 971 477,07	
10 . النتيجة الصافية للسنة المالية حصة الشركات موضع المعادلة في النتيجة الصافية 11 . النتيجة الصافية للمجموع المدمج و منها حصة ذوي الأقلية (1) حصة المجموع (1)		

المبحث الثاني : دراسة وتحليل الوضعية المالية لمؤسسة ميناء مستغانم

بعد تعرفنا على مؤسسة ميناء مستغانم في المبحث الأول سوف نقوم في هذا المبحث بتحديد الوضعية المالية لها باستخدام بعض أدوات التحليل المالي المذكورة في الجانب النظري.

المطلب الأول: تحليل الوضع المالي لمؤسسة ميناء مستغانم بواسطة النسب المالية لسنة 2011-2012

جدول رقم 04: التحليل بواسطة النسب لمؤسسة ميناء مستغانم لسنة 2011

2011	العلاقة	النسبة
$2.40 = \frac{723\,403\,477.96}{301\,780\,282.37}$	$\frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{الديون قصيرة الأجل}}$	نسبة السيولة العامة (نسبة التداول)
$2.33 = \frac{20\,486\,070.80 - 723\,403\,477.96}{301\,780\,282.37}$	$\frac{\text{(الأصول المتداولة - المخزون)}}{\text{الديون قصيرة الأجل}}$	نسبة السيولة السريعة
$0.99 = \frac{298\,311\,991.50}{301\,780\,282.37}$	$\frac{\text{النقديات}}{\text{ديون قصيرة الأجل}}$	نسبة السيولة الجاهزة
$3.99 = \frac{1\,982\,253\,033.70}{496\,858\,379.17}$	$\frac{\text{مجموع الاصول}}{\text{مجموع الديون}}$	نسبة الملاءة
$= 301\,780\,282.37 - 723\,403\,477.96$ 421 623 195.59	$\frac{\text{الاصول قصيرة الاجل - الديون}}{\text{قصيرة الاجل}}$	رأس المال العامل
$0.51 = \frac{580\,958\,772.15}{1\,144\,245\,423.57}$	$\frac{\text{الفائض الاجمالي للاستغلال}}{\text{رقم الاعمال}}$	نسبة هامش الربح
$0.23 = \frac{263\,549\,087.23}{1\,144\,245\,423.57}$	$\frac{\text{النتيجة الصافية للسنة المالية}}{\text{رقم الاعمال}}$	نسبة الربح الصافي

الفصل الثالث : التحليل المالي على واقع مؤسسة ميناء مستغانم

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على وثائق المؤسسة

الجدول رقم 05: التحليل بواسطة النسب لمؤسسة ميناء مستغانم لسنة 2012

النسبة	العلاقة	2012
نسبة السيولة العامة (نسبة التداول)	$\frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{الديون قصيرة الأجل}}$	$3.61 = \frac{1\ 456\ 604\ 784.94}{403\ 712\ 565.77}$
نسبة السيولة السريعة	$\frac{\text{(الأصول المتداولة - المخزون)}}{\text{الديون قصيرة الأجل}}$	$3.53 = \frac{33\ 472\ 899.49 - 1\ 456\ 604\ 784.94}{403\ 712\ 565.77}$
نسبة السيولة الجاهزة	النقديات / ديون قصيرة الأجل	$1.26 = \frac{509\ 234\ 925.71}{403\ 712\ 565.77}$
نسبة الملاءة	$\frac{\text{مجموع الاصول}}{\text{مجموع الديون}}$	$2.82 = \frac{2\ 623\ 239\ 425.44}{931\ 759\ 273.63}$
رأس المال العامل	الاصول قصيرة الاجل - الديون قصيرة الاجل	$1\ 052\ 892\ 219.17 = 403\ 712\ 565.77 - 1\ 456\ 604\ 784.94$
نسبة هامش الربح	$\frac{\text{الفائض الاجمالي للاستغلال}}{\text{رقم الاعمال}}$	$0.53 = \frac{866\ 983\ 151.95}{1\ 641\ 135\ 288.41}$
نسبة الربح الصافي	$\frac{\text{النتيجة الصافية للسنة المالية}}{\text{رقم الاعمال}}$	$0.19 = \frac{312\ 971\ 477.07}{1\ 641\ 135\ 288.41}$

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على وثائق المؤسسة.

* التعليق:

1- نسبة السيولة العامة (Current Ratio): توضح هذه النسبة مدى قدرة المؤسسة على تسديد التزاماتها القصيرة الأجل (تسديد فواتير الكهرباء والغاز والماء، تسديد الرواتب والأجور تسديد ديون الموردين ومنح القروض القصيرة الأجل).

و بما انه كلما ارتفعت هذه النسبة عن الواحد الصحيح كلما دل على أن المؤسسة قادرة على تسديد التزاماتها القصيرة الأجل، ويلاحظ مما سبق أن نسب السيولة العامة للسنتين 2011 و 2012 كلها تزيد عن الواحد الصحيح مما يدل أن مؤسسة ميناء مستغانم في وضع مالي جيد على المدى القصير، الأمر الذي يسمح لها بتسديد كل التزاماتها على المدى القصير.

الفصل الثالث : التحليل المالي على واقع مؤسسة ميناء مستغانم

2- نسبة السيولة السريعة (Quick Ratio): تعبر هذه النسبة عن العلاقة بين الأصول الجارية مخفضة بالمخزون و الالتزامات الجارية، وبالخصوص فهي تدل على العلاقة الموجودة بين الأصول التي يمكن تحويلها إلى نقدية مقابل قيمة الالتزامات الجارية و كلما زادت هذه النسبة عن الواحد الصحيح كلما دل ذلك على أن المؤسسة في وضع مالي جيد يسمح لها بتسديد التزاماتها القصيرة الأجل دون الاعتماد على الإيرادات التي تأتي من عملية بيع المخزون (مبيعات البضائع).

ومن خلال الجدول رقم 4 و 5 فقد لاحظنا في مؤسسة ميناء مستغانم أن هذه النسبة تزيد عن الواحد الصحيح في كلا السنتين 2011 و 2012 مما يدل على أن نسبة السيولة للمؤسسة في نزايذ أي 2.33 ثم 3.53 .

3- نسبة السيولة الجاهزة (Cash Ratio) : نسبة النقدية (وتسمى أيضا نسبة الأصول النقدية) هي نسبة النقدية للمؤسسة والأصول النقدية مكافئة لها إلى مجموع الخصوم. وتدل هذه النسبة على حجم الأموال المتاحة التي تستطيع سداد الخصوم الحالية. و تستخدم هذه النسبة من قبل الدائنين المحتملين كمقياس لسيولة المؤسسة و قدرت هذه السيولة على تغطية الديون القصيرة الأجل.

ويلاحظ من الجدولين رقم 4 و 5 أعلاه أن هذه النسبة موجبة بالنسبة لمؤسسة ميناء مستغانم في كلا السنتين حيث بلغت 0.99 في سنة 2011 ثم ارتفعت إلى 1.26 في سنة 2012 هذا ما يدل على تسيير داخلي جيد في الخزينة.

4- نسبة الملاءة العامة (Debt Ratio) : و هي تمثل العلاقة بين إجمالي أصول المؤسسة و إجمالي التزاماتها و كلها زادت هذه النسبة عن الواحد الصحيح كلما دل على أن المؤسسة في وضع مالي جيد على المدى الطويل، تقيس هذه النسبة النفوذ المالي للمؤسسة. وتعتبر المؤسسات التي لديها مستويات أعلى من الألتزامات/الديون مقارنة مع الأصول ذات مديونية عالية وأكثر خطورة بالنسبة للمقرضين.

ومن خلال الجدولين 4 و 5 أعلاه فيلاحظ أن هذه النسبة تساوي 3.99 في سنة 2011 و 2.82 في سنة 2012 مما يدل على أن مؤسسة ميناء مستغانم في وضع مالي جيد على المدى الطويل بالرغم من أن هذه النسبة انخفضت من 3.99 إلى 2.82 .

الفصل الثالث : التحليل المالي على واقع مؤسسة ميناء مستغانم

5- رأس المال العامل (Working capital): يدل رأس المال العامل على قدرة المؤسسة على تسديد التزاماتها القصيرة الأجل فكلما كان الفرق بين الأصول القصير الأجل للمؤسسة أكبر من التزاماتها الجارية كلما دل هذا على أن المؤسسة باستطاعتها تسديد كل ديونها القصير الأجل فمثلا إذا كان للمؤسسة أصول قصيرة الأجل مساوية لالتزاماتها القصيرة الأجل فهذا يعني أن رأس المال العامل غير موجود، وبالنسبة لمؤسسة ميناء مستغانم فان رأس المال العامل موجود و قد بلغ 421 623 195.59 سنة 2011 ثم ارتفع ليصل الى 1 052 892 219.17 سنة 2012 ما يدل على ان المؤسسة في وضع مالي جيد يسمح لها بتسديد التزاماتها قصيرة الاجل.

6- نسبة هامش الربح (Profit Margin): هذه النسبة تدل على مدى مساهمة المبيعات (إيرادات المبيعات) في تغطية تكاليف البيع، ولاحظنا في مؤسسة ميناء مستغانم أن هذه النسبة تعد جيدة بالنسبة للسنتين وتطورت ما بين السنتين، حيث أن إيرادات المبيعات في السنتين غطت كل تكاليف البيع.

7- نسبة الربح الصافي (Net profit Ratio): تعني هذه النسبة مساهمة كل دينار واحد من المبيعات في تحقيق صافي الربح، وبالنسبة لمؤسسة ميناء مستغانم وجدنا أن كل دينار كمبيعات يحقق 0.23 ربح الصافي سنة 2011 و 0.19 سنة 2012 .

المطلب الثاني: تحليل الوضع المالي لمؤسسة ميناء مستغانم بواسطة المقارنات و بيان التغيرات و الاتجاهات 2011-2012.

الجدول رقم 06: التحليل الأفقي لميزانية مؤسسة ميناء مستغانم لسنة 2011 - 2012

العناصر	2011	2012	مقدار التغير	نسبة التغير
الأصول:	1 982 253 033,70	2 623 239 425,44	640 986 392,00	32,33%
الأصول الثابتة	1 258 849 555,74	1 166 634 640,50	- 92 214 915,00	-7,33%
قيم الاستغلال	20 486 070,80	33 472 899,49	12 986 828,69	63,39%
القيم المحققة	54 605 415,66	113 896 956,74	59 291 541,04	108,6%
القيم الجاهزة	648 311 991,50	1 309 234 925,71	660 922 933,50	101,95%
الخصوم:	1 485 394 654,53	1 691 480 151,81	206 085 497,00	13,87%
الأموال الخاصة	195 078 096,80	528 046 707,03	332 968 610,23	170,68%
ديون طويلة الأجل	301 780 282,37	403 712 565,77	101 932 283,40	33,78%
ديون قصيرة الأجل				

الفصل الثالث : التحليل المالي على واقع مؤسسة ميناء مستغانم

المصدر: من إعداد الطالب

جدول رقم 07: التحليل العمودي (الراسي) لميزانية مؤسسة ميناء مستغانم لسنة 2011 – 2012

النسب		المبالغ		العناصر
2012	2011	2012	2011	
%100	%100	2 623 239 425,44	1 982 253 033,70	الأصول:
%44,47	%63,51	1 166 634 640,50	1 258 849 555,74	الأصول الثابتة
%01,28	%01,03	33 472 899,49	20 486 070,80	قيم الاستغلال
%04,34	%02,75	113 896 956,74	54 605 415,66	القيم المحققة
%49,91	%32,71	1 309 234 925,71	648 311 991,50	القيم الجاهزة
				الخصوم:
%64,48	%74,93	1 691 480 151,81	1 485 394 654,53	الأموال الخاصة
%20,13	%09,84	528 046 707,03	195 078 096,80	ديون طويلة الأجل
%15,39	%15,22	403 712 565,77	301 780 282,37	ديون قصيرة الأجل

المصدر: من إعداد الطالب

التعليق: من خلال التحليل الأفقي و العمودي لميزانية مؤسسة ميناء مستغانم للسنتين 2011-2012 لاحظنا أن هناك نمو ملحوظ في اغلب عناصر ميزانية المؤسسة باستثناء الأصول الثابتة التي سجلت انخفاض بنسبة 07,33% بالإضافة إلى الأموال الخاصة، وعلى الرغم من ذلك هذا يدل على أن المؤسسة في وضعية مالية جيدة لذلك عليها المحافظة و تجديد استثماراتها.

الفصل الثالث : التحليل المالي على واقع مؤسسة ميناء مستغانم

خلاصة الفصل الثالث:

يتم استخدام تحليل النسب لتقييم العلاقات بين عناصر القوائم المالية. وتستخدم النسب المالية لتحديد الاتجاهات على مر الزمن لمؤسسة ما أو للمقارنة بين مؤسستين أو أكثر عند نقطة معينة من الزمن، و يتركز تحليل النسب المالية على ثلاثة جوانب رئيسية: السيولة والربحية والملاءة.

و بناء على ذلك ومن خلال قيامنا بالدراسة الميدانية و تحليل القوائم المالية لمؤسسة ميناء مستغانم للسنتين 2012/2011 باستخدام بعض أدوات التحليل المالي فقد توصلنا إلى نتيجة مفادها أن مؤسسة ميناء مستغانم هي في وضع مالي جيد سواء على المدى القصير أو المدى الطويل، فهي قادرة على تسديد التزاماتها و لا تعاني من عجز في السيولة، الشيء الذي يضمن لدائنا هذه المؤسسة بتعامل معها بكل ارتياح واطمئنان.

أما من حيث قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح فيتجلى هذا واضحا من تحليل النسب الربحية للمؤسسة كنسبة هامش الربح و نسبة صافي الربح.

الخاتمة:

الخاتمة:

يعد التوازن المالي عمل مستمر مع نشاط المؤسسة، حيث يعمل على تبين العلاقة بين أصول وخصوم المؤسسة لبيان الوضعية المالية لها و مدى كفاءتها في إدارة أصولها، حيث لا يقتصر عمل المحلل المالي على الأداء الماضي أو الحالي للمؤسسة بل يمكنه إيضاح صورة مستقبلية للمؤسسة تمكنها من اتخاذ قرارات مستقبلية، وذلك باعتماده على عدة أدوات في عملية التحليل كالنسب والمؤشرات المالية وبيان التغيرات والاتجاهات، كل واحدة منها تقيم علاقة معينة، وعلى سبيل المثال يتم استخدام تحليل النسب لتقييم العلاقات بين عناصر القوائم المالية. وتستخدم النسب المالية لتحديد الاتجاهات على مر الزمن لمؤسسة ما أو للمقارنة بين مؤسستين أو أكثر عند نقطة معينة من الزمن، و يتركز تحليل النسب المالية على ثلاثة جوانب رئيسية: السيولة والربحية والملاءة.

ولقد أصبحت المؤسسة محور أساسي الذي يدور حوله اقتصاد أي بلد، حيث أصبحت تهم العديد من الأطراف سواء التي لها علاقة مباشرة أو غير مباشرة بها، وبالتالي أصبح لزاما على المؤسسة أن تكون في وضعية مالية جيدة تسمح لها بالبقاء واكتساب ثقة كل من يهمهم الأمر، ولمعرفة المؤسسة لوضعيتها المالية تلجأ إلى التحليل المالي لقوائمها المالية للتخفيف من زحمة الأرقام في قوائمها المالية مما يساعد جميع الأطراف التي يهمها الأمر في الحصول على المعلومات الخاصة بالمؤسسة، حيث يساهم التحليل المالي كذلك بدوره في اتخاذ قرارات متعددة سواء بالنسبة للمؤسسة نفسها أو بالنسبة للأطراف التي لها علاقة بالمؤسسة.

وبناء على ذلك ولمعالجة الموضوع قمنا بالجمع بين الدراسة النظرية والدراسة الميدانية، فمن خلال قيامنا بالدراسة الميدانية وتحليل القوائم المالية لمؤسسة ميناء مستغانم للسنتين 2011/2012، قمنا بتسليط بعض أدوات التحليل المالي، والتي مكنتنا من الوصول إلى نظرة حول الوضعية المالية للمؤسسة، حيث تبين أن المؤسسة في وضع مالي جيد ولا تعاني من عجز في السيولة وهي قادرة على تسديد التزاماتها ولها القدرة على تحقيق الأرباح، مما يضمن للأطراف التي لها علاقة بالمؤسسة أن تتعامل معها بارتياح و اطمئنان.

نتائج الدراسة:

من خلال موضوعنا هذا تمكنا من الوصول إلى بعض النتائج، إحداها متعلقة بالجانب النظري وأخرى بالجانب الميداني وهي كالآتي:

الخاتمة

- التوازن المالي أداة جوهرية تسمح بإعطاء صورة صادقة عن الوضعية المالية الحقيقية للمؤسسة، بالإضافة إلى ذلك فالتحليل المالي يساهم في اتخاذ العديد من قرارات، سواء القرارات التي تخص المؤسسة أو التي تخص لأطراف ذات العلاقة بالمؤسسة
- تعدد الأدوات المستخدمة في التوازن المالي، فكل أداة منها هدف إلى تقييم علاقة معينة بغرض تفسير صورة معينة.
- من خلال إسقاطنا للدراسة النظرية على مؤسسة ميناء مستغانم اتضح لنا أن المؤسسة في وضع مالي جيد يضمن للمتعاملين معها أن يتعاملو معها بأريحية واطمئنان.

آفاق الدراسة:

تناولنا في هذه المذكرة موضوع دور التوازن المالي في تحديد الوضعية المالية للمؤسسة، وقد لاحظنا أن هناك جوانب مهمة بالموضوع لم يكن بوسعنا التطرق إليها نظرا لحدود الدراسة وضيق الوقت، وعلى هذا الأساس نتمنى أن نكون قد فتحنا للقيام بدراسات أخرى أوسع بشيء من التخصيص، لتعالج دور التحليل المالي في تحديد الوضعية المالية على المدى القصير و المدى الطويل.

الملاحق:

الملحق رقم 1: الميزانية بتاريخ.....

ن_1	ن			الملاحظة	الأصول
	الصافي	الاهلاك والمؤونات	الإجمالي		
					<p>أصول غير جارية</p> <p>فارق بين الاقتناء. المنتج ايجابي أو سلمي</p> <p>تثبيتات غير مادية</p> <p>تثبيتات مادية</p> <p>أراضي</p> <p>مباني</p> <p>تثبيتات مادية أخرى</p> <p>تثبيتات ممنوح امتيازها</p> <p>تثبيتات جاري انجازها</p> <p>تثبيتات مالية</p> <p>سندات موضوعة موضع المعادلة</p> <p>مساهمات أخرى و ديون مماثلة مرتبطة بما</p> <p>سندات أخرى مثبتة</p> <p>قروض و أصول أخرى غير جارية</p> <p>ضرائب مؤجلة عن الأصل</p>
					مجموع الأصول غير الجارية
					<p>أصول جارية</p> <p>مخزونات و منتجات قيد التنفيذ</p> <p>ديون دائنة و استخدامات مماثلة</p> <p>الزيائن</p> <p>المدينون الآخرون</p> <p>الضرائب و ما شابهها</p> <p>ديون دائنة أخرى و استخدامات مماثلة</p> <p>الموجودات و ما شابهها</p> <p>الأصول الموظفة و غيرها من الأصول الجارية</p> <p>الخزينة</p>
					مجموع الأصول الجارية
					المجموع العام للأصول

ن_1	ن	الملاحظة	الخصوم
			<p>رؤوس الأموال الخاصة</p> <p>رأس مال الصادر</p> <p>رأس مال غير مستعان به</p> <p>علاوات و احتياطات (احتياطات مجمدة (1))</p> <p>فوارق إعادة التقييم</p> <p>فارق المعادلة (1)</p> <p>نتيجة صافية (نتيجة صافية حصة للمجمع (1))</p> <p>رؤوس أموال خاصة أخرى/ترحيل من جديد</p> <p>حصة الشركة المجمدة (1)</p> <p>حصة ذوي الأقلية (1)</p>
			المجموع (1)
			<p>الخصوم غير الجارية</p> <p>قروض و ديون مالية</p> <p>ضرائب (مؤجلة و مرصود لها)</p> <p>ديون مدينة و أخرى غير جارية</p> <p>مؤونات و منتجات ثابتة سلفا</p>
			مجموع الخصوم غير الجارية (2)
			<p>الخصوم الجارية</p> <p>موردون و حسابات ملحقة</p> <p>ضرائب</p> <p>ديون مدينة أخرى</p> <p>خزينة سلبية</p>
			مجموع الخصوم الجارية (3)
			المجموع العام للخصوم

(1) لا يستعمل إلا في تقسيم قوائم مالية مدججة.

الملحق رقم 2: حساب النتائج (حسب كل نوع)

الفترة من إلى

ن_1	ن	ملاحظة	
			<p>رقم الأعمال تغير مخزونات المنتجات المصنعة و الجاري تصنيعها الإنتاج المثبت إعانات الاستغلال 1. إنتاج السنة المالية المشتريات المستهلكة الخدمات الخارجية و الاستهلاكات الأخرى 2. استهلاك السنة المالية 3. قيمة الاستغلال المضافة (2_1) أعباء العاملين الضرائب و الرسوم و المدفوعات المشابهة 4. الفائض الإجمالي عن الاستغلال المنتجات العملية الأخرى الأعباء العملية الأخرى المخصصات للاهتلاكات و الأرصدة استئناف عن خسائر القيمة و الأرصدة 5. النتيجة العملية المنتجات المالية الأعباء المالية 6. النتيجة المالية 7. النتيجة العادية قبل الضرائب (5+6) الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية الضرائب المؤجلة (تغيرات) حول النتائج العادية مجموع منتجات الأنشطة العادية</p>

			<p>مجموع أعباء الأنشطة العادية</p> <p>8. النتيجة الصافية للأنشطة العادية</p> <p>العناصر غير العادية _ المنتجات (يطلب بيانها)</p> <p>العناصر غير العادية _ الأعباء (يطلب بيانها)</p> <p>9. النتيجة غير العادية</p> <p>10. النتيجة الصافية للسنة المالية</p> <p>حصة الشركات موضع المعادلة في النتيجة الصافية (1)</p> <p>11. النتيجة الصافية للمجمع المدمج</p> <p>و منها حصة ذوي الأقلية (1)</p> <p>حصة المجمع (1)</p>
--	--	--	---

الملحق رقم 3: حساب النتائج (حسب الوظيفة)

الفترة من..... إلى.....

ن_1	ن	ملاحظة	
			<p>رقم الأعمال كلفة المبيعات هامش الربح الإجمالي منتجات أخرى عملياتية التكاليف التجارية الأعباء الإدارية أعباء أخرى عملياتية النتيجة العملياتية تقدم تفاصيل الأعباء حسب النوع (مصاريف للعاملين المخصصات للاهتلاكات) منتجات مالية الأعباء المالية النتيجة العادية قبل الضرائب الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية الضرائب المؤجلة (تغيرات) حول النتائج العادية مجموع منتجات الأنشطة العادية مجموع أعباء الأنشطة العادية النتيجة الصافية للأنشطة العادية الأعباء الغير العادية المنتجات غير العادية النتيجة الصافية للسنة المالية حصة الشركات موضع المعادلة في النتيجة الصافية (1) النتيجة الصافية للمجمع المدمج و منها حصة ذوي الأقلية (1) حصة المجمع (1)</p>

الملحق رقم 4: جدول تدفقات أموال الخزينة (الطريقة غير المباشرة)

الفترة من..... إلى.....

ن_1	ن	ملاحظة	
			تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملية: صافي نتيجة السنة المالية. تصحيحات من أجل: -الاهتلاكات و الأرصدة. -تغير الضرائب المؤجلة. -تغير المخزونات. -تغير الزبائن و الديون الدائنة الأخرى. -تغير الموردين و الديون الأخرى. -نقص أو زيادة في قيمة التنازل الصافية للضرائب.
			تدفقات الخزينة الناجمة عن النشاط (أ).
			تدفقات الخزينة المتأتية من عمليات الاستثمار. مسحوبات عن شراء تشييات. تحصيلات عن مبيعات تشييات. تأثير متغيرات محيط الإدماج (التجميع).
			تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بعملية الاستثمار (ب)
			تدفقات الخزينة المتأتية من عمليات التمويل الحصص المدفوعة للمساهمين. زيادة رأس المال النقدي (المنقودات) إصدار قروض تسديد قروض
			تدفقات الخزينة المرتبطة بعمليات التمويل (ج)
			تغير أموال الخزينة للفترة (أ+ب+ج) أموال الخزينة عند الافتتاح. أموال الخزينة عند الإقفال. تأثير تغيرات سعر العملات الأجنبية.
			تغير أموال الخزينة.

الملحق رقم 5: جدول تدفقات أموال الخزينة (الطريقة المباشرة)

الفترة من..... إلى

ن_1	ن	ملاحظة	
			تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملية: -التحصيالات المقبوضة من عند الزبائن. -المبالغ المدفوعة للموردين و العاملين. -الفوائد و المصاريف المالية الأخرى المدفوعة. -الضرائب عن النتائج المدفوعة.
			تدفقات أموال الخزينة قبل العناصر غير العادية.
			تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية (يجب توضيحها).
			صافي تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستغلال (أ)
			تدفقات الخزينة المتأتية من عمليات الاستثمار. المسحوبات عن اقتناء تسيئات مادية أو غير مادية التحصيالات عن عمليات بيع تسيئات مادية أو غير مادية المسحوبات عن اقتناء تسيئات مالية التحصيالات عن عمليات بيع تسيئات مالية الفوائد التي تم تحصيلها عن التوظيفات المالية الحصص و الأقساط المقبوضة من النتائج
			تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار (ب)
			تدفقات الخزينة المتأتية من عمليات التمويل التحصيالات في أعقاب إصدار أسهم الحصص و غيرها من التوزيعات التي تم القيام التحصيالات المتأتية من القروض. تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة.
			تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل (ج)
			تأثير و تغيرات سعر الصرف على السيولات و شبه السيولات
			تغير أموال الخزينة للفترة (أ+ب+ج).
			أموال الخزينة عند الافتتاح. أموال الخزينة عند الإقفال. تأثير تغيرات سعر العملات الأجنبية.

Bilan Actif

Arrêté à : Clôture < Etat Définitif >
Identifiant Fiscal : 99927078214891

Libellé	Note	Brut	Amort. / Prov.	Net	Net (N-1)
ACTIFS NON COURANTS					
Ecart d'acquisition (ou goodwill)					
Immobilisations incorporelles	01	270 000,00	140 833,33	129 166,67	140 389,96
Immobilisations corporelles	02	2 373 681 743,81	1 260 490 796,82	1 113 190 956,99	1 201 550 794,98
Terrains					
Bâtiments		472 354 131,79	98 587 641,71	373 766 490,08	400 681 741,00
Autres immobilisations corporelles		1 901 327 612,02	1 161 903 145,11	739 424 466,91	900 869 053,98
Immobilisations en concession					
Immobilisations en cours	03				5 645 710,42
Immobilisations financières	04	20 000 000,00		20 000 000,00	18 198 143,54
Titres mis en équivalence					
Autres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés		20 000 000,00		20 000 000,00	18 198 143,54
Prêts et autres actifs financiers non courants					
Impôts différés actif	05	33 314 516,84		33 314 516,84	33 314 516,84
TOTAL ACTIF NON COURANT		2 427 266 260,65	1 260 631 620,15	1 166 634 640,50	1 258 649 555,74
ACTIF COURANT					
Stocks et encours	06	109 471 654,84	75 998 755,35	33 472 899,49	20 486 070,80
Créances et emplois assimilés		191 598 194,12	77 699 234,38	113 898 959,74	54 605 415,66
Clients	07	134 216 627,81	24 533 814,07	109 682 813,74	49 829 161,46
Autres débiteurs					
Impôts et assimilés					
Autres créances et emplois assimilés	08	57 379 566,31	53 165 420,31	4 214 146,00	4 776 234,20
Disponibilités et assimilés		1 309 234 925,71		1 309 234 925,71	648 311 991,50
Placements et autres actifs financiers courants	09	800 000 000,00		800 000 000,00	350 000 000,00
Trésorerie	10	509 234 925,71		509 234 925,71	298 311 991,50
TOTAL ACTIF COURANT		1 610 302 774,67	153 697 989,73	1 456 604 784,94	723 403 477,96
TOTAL GENERAL ACTIF		4 037 569 035,32	1 414 329 609,88	2 623 239 425,44	1 982 253 033,70

Bilan Passif

Arrêté à : Clôture < Etat Définitif >

Identifiant Fiscal : 99927078214891

Libellé	Note	Exercice	Exercice Précédent
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis	01	500 000 000,00	500 000 000,00
Capital non appelé			
Primes et réserves / (Réserves consolidées(1))	02	878 508 674,74	721 845 567,30
Ecart de réévaluation			
Ecart d'équivalence (1)			
Résultat net / (Résultat net part du groupe (1))	03	312 971 477,07	263 549 087,23
Autres capitaux propres - Report à nouveau			
Part de la société consolidante (1)			
Part des minoritaires (1)			
TOTAL CAPITAUX PROPRES I		1 691 480 151,81	1 485 394 654,53
PASSIFS NON-COURANTS			
Emprunts et dettes financières		2 293 463,83	
Impôts (différés et provisionnés)			
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits constatés d'avance	04	525 753 244,03	195 078 096,80
TOTAL PASSIFS NON COURANTS II		528 046 707,86	195 078 096,80
PASSIFS COURANTS			
Fournisseurs et comptes rattachés	05	17 947 409,59	24 854 625,57
Impôts	06	135 488 022,72	85 257 044,40
Autres dettes	07	250 277 133,46	191 668 612,40
TOTAL PASSIFS COURANTS III		403 712 565,77	301 780 282,37
TOTAL GENERAL PASSIF		2 623 239 425,44	1 982 253 033,70

(1) à utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés

Comptes de Résultat

(par Nature)

Arrêté à : Clôture < Etat Définitif >
Identifiant Fiscal : 99927078214891

Libellé	Note	Exercice	Exercice Précédent
Chiffre d'affaires	01	1 841 135 288,41	1 144 245 423,57
Variation stocks produits finis et en cours			
Production immobilisée			
Subventions d'exploitation			
I. PRODUCTION DE L'EXERCICE		1 841 135 288,41	1 144 245 423,57
Achats consommés	02	35 874 044,31	34 573 983,49
Services extérieurs et autres consommations	03	39 735 324,64	45 387 684,21
II. CONSOMMATION DE L'EXERCICE		75 609 368,95	79 961 667,70
III. VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I - II)	04	1 565 525 919,46	1 064 283 755,87
Charges de personnel	05	654 479 095,62	447 744 673,77
Impôts, taxes et versements assimilés	06	44 063 671,89	35 580 309,95
IV. EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION	07	868 983 151,95	580 958 772,15
Autres produits opérationnels	08	2 322 663,78	8 726 862,50
Autres charges opérationnelles	09	3 864 775,19	2 474 610,54
Dotations aux amortissements et aux provisions	10	458 175 487,08	264 115 022,17
Reprise sur pertes de valeur et provisions	11	18 413 405,08	29 741 759,02
V. RESULTAT OPERATIONNEL		425 678 958,54	352 837 760,96
Produits financiers	12	15 065 198,05	8 346 819,01
Charges financières	13		250 000,00
VI. RESULTAT FINANCIER		15 065 198,05	8 096 819,01
VII. RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V + VI)		440 744 156,59	360 934 579,97
Impôts exigibles sur résultats ordinaires	14	127 772 679,52	97 543 193,14
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires	15		-157 700,40
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		1 676 936 555,32	1 191 060 864,10
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		1 363 965 078,25	927 511 776,87
VIII. RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		312 971 477,07	263 549 087,23
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)			
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)			
IX. RESULTAT EXTRAORDINAIRE			
X. RESULTAT NET DE L'EXERCICE		312 971 477,07	263 549 087,23
Part dans les résultats nets des sociétés mises en équivalence (1)			
XII. RESULTAT NET DE L'ENSEMBLE CONSOLIDÉ (1)			
Dont part des minoritaires (1)			
Part du groupe (1)			
(1) à utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés			

قائمة المراجع:

قائمة المراجع:

أولاً: المراجع باللغة العربية

1) الكتب:

- 1) الحيايى وليد ، الاتجاهات المعاصرة للتحليل المالي ، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع ، عمان ، 2004.
- 2) أيمن الشنطي ، عامر شقر ، الإدارة و التحليل المالي ، عمان ، دار البداية ، 2004.
- 3) حسين سمير عشيش إشراف ظافر الكبيسي ، التحليل الائتماني و دوره في ترشيد عمليات الإقراض و التوسع النقدي في البنوك . مكتبة المجتمع العربي للنشر و التوزيع ، الطبعة الأولى ، عمان ، الأردن ، 2010.
- 4) خالد وهيب الراوي ، يوسف سعادة ، التحليل المالي للقوائم المالية و الإفصاح المحاسبي ، عمان دار المسيرة للنس و التوزيع ، الطبعة الأولى ، 2000.
- 5) شعيب شنوف ، محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية، الجزء الأول، المكتبة الجزائرية بوداود، الجزائر، 2008.
- 6) شوام بوشامة ، تقييم و اختبار الاستثمارات ، دار الغرب للنشر ، 2003.
- 7) صادق الحسني ، التحليل المالي والمحاسبي " دراسة معاصرة في الأصول العلمية و تطبيقاتها " ، دار مجدلاوي للنشر ، عمان ، 1998.
- 8) عاطف وليم أندراوس، التمويل والإدارة المالية للمؤسسات. دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2008.
- 9) عباس مهدي الشيرازي، نظرية المحاسبة. دار السلاسل للنشر والتوزيع، الكويت، 1999.
- 10) عبد الحليم كراجه وآخرون، الإدارة والتحليل المالي (أسس، مفاهيم، تطبيقات). دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006.
- 11) عبد الرزاق بن أحبيب، اقتصاد وتسيير المؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية ، 2000.

- 12) عدنان تايه النعيمي أرشد التميمي ، التحليل و التخطيط المالي اتجاهات معاصرة ، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع ، عمان ، الأردن ، 2008.
- 13) عمر صخري ، اقتصاد مؤسسة ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الساحة المركزية بن عكنون ، الجزائر ، طبعة 2 ، 1993.
- 14) فهمي مصطفى الشيخ ، التحليل المالي ، الطبعة الأولى ، رام الله ، فلسطين ، 2008.
- 15) محمد أحمد العظمة يوسف عوض العادلي، المحاسبة المالية، المجلد الثاني ، منشورات ذات السلاسل للطباعة و النشر و التوزيع ، الكويت، 1986.
- 16) محمد المبروك أبو زيد ، التحليل المالي شركات و أسواق مالية ، دار المريخ للنشر ، الطبعة الثانية ، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2009.
- 17) محمد مطر ، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني . دار وائل للنشر و التوزيع ، الطبعة الثانية ، عمان ، الأردن ، 2006.
- 18) مفلح محمد عقل ، مقدمة في الإدارة المالية و التحليل المالي ، مكتبة المجتمع العربي للنشر و التوزيع ، الطبعة الأولى، 2006.
- 19) منير إبراهيم هندي، الفكر الحديث في التحليل المالي و تقييم الأداء"مدخل حوكمة الشركات". دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، مصر، 2009.
- 20) منير شاكر محمد وآخرون ، التحليل المالي مدخل صناعة القرارات. دار وائل للنشر ، الطبعة الثانية ، عمان ، الأردن ، 2005.
- 21) مؤيد راضي خنفر غسان فلاح المطارنة ، تحليل القوائم المالية مدخل نظري و تطبيقي ، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة ، عمان ، الأردن، 2006.
- 22) ناصر داداي عدون ، تقنيات مراقبة التسيير ، الجزء الأول ، الجزائر : المحمدية العامة ، 1988.
- 23) ناصر داداي عدون ، مراقبة التسيير و التحليل المالي ، دار المحمدية العامة ، الجزائر ، 1999.
- 24) هيثم محمد الزعبي ، الإدارة و التحليل المالي ، الطبعة الأولى ، عمان ، دار الفكر ، 2000

25) وليد ناجي الحياي ، التحليل المالي ، منشورات الأكاديمية العربية المفتوحة ، الدانمرك ، 2007.

26) يوسف حسن يوسف ، التمويل في المؤسسات الاقتصادية ، دار التعليم الجامعي للطباعة و النشر ، الإسكندرية ، 2012.

2) الرسائل والأطروحات:

1) سعادة اليمين ، استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها- دراسة حالة المؤسسة الوطنية لصناعة أجهزة القياس والمراقبة- العالمة -سطف .مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم التجارية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2008-2009.

2) لزعر محمد سامي، التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المالي المحاسبي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في علوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، 2011-2012.

3) الملتقيات:

مداني بلغيث ، عبد القادر دشاش ، انعكاسات تطبيق النظام المحاسبي المالي على التشخيص المالي للمؤسسة، ملتقى دولي، ديسمبر 2011.

4) القوانين و الأوامر:

القرار المؤرخ في 26 يوليو 2008 المتضمن قواعد التقييم و المحاسبة و محتوى الكشوف المالية، الجريدة الرسمية الجزائرية/ العدد 19، المادة رقم 1.230

5) المراجع اللغة الفرنسية:

1) Elie cohen , **analyse financiere** , 4^e edition economica , 1997

2) Geudi norbert, **finance d'entreprise les règles du jeu** , édition organisation , 1997

3) Hubert de la Bruslerie, **Analyse Financière information financière et diagnostic**. Dunod , 3 éditions, Paris, France, 2006

4) jean _ luc charron , sabrine sépari : **organisation et gestion de l'entreprise** , manuel et application , 2^e édition , dunod , paris , 2001

5) Josett peyard , **analyse financier** , 8^e edition , librairie vuibert, paris , november 1999

6) kamel hamdi , **le diagnostic financier** , es – salam edition , alger , 2001

7) Pierre conso , farouk hemici , **gestion financier de l' entreprise** , 10^e edition , pund , paris , 2002

8) pierre romage , **analyse et diagnostic financière , édition d organisations** , paris , 2001

9) Nacer Eddine Saadi, **analyse financière d'entreprise méthodes et outils d'analyse et de diagnostic en normes française et internationales.** l'harmattan, paris, France, 2009

10) Yves _ Frédéric livian : **organisation théorie et pratique** , dunod , paris , 1998